سلسلة الدراسات التثقيفية

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الدائرة الحزبية ــ اللجنة الايديولوجية

دليل الحلقات

سلسلة الدراسات التثقيفية

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الدائرة الحزبية اللجنة الايديولوجية

دليل الحلقات

« وثيقة داخلية »

منشورات الهدف ■ الطبعة الأولى/ ١٩٨٨

توجيه

تُعتبر المنظمات القاعدية في الحزب الشيوعي ، عماده الأول ، وسنده الاساسي ، فهذه المنظمات هي جسور الحزب مع جماهير الطبقة العاملة والكادحين وسائر الوطنيين ، من هنا يكتسب بناء الاعضاء المرشحين واعدادهم السليم للحصول على شرف العضوية العامله أهمية استثنائية . وعلى مستوى بناء واعداد هؤلاء تتوقف الى حدٍ بعيد قدرة الحزب على تصليب العضوية الحزبية وثباتها واستقرارها ، ومن ثم قدرته على الانجاز الانجح لبرامجه ومهماتة النضالية .

ان صدور هذه الوثيقة يهدف الى توحيد نهج بناء أعضاء الحزب المرشحين ومع صدورها واستلام منظمات الحزب لها ، يصبح برنامج التثقيف لاعضاء الحزب المرشحين مقتصراً في الجانب التثقيفي على مواد هذا الدليل ، ويصبح المطلوب انجاز مواده واستيعابها المعمق تحت أشراف الجهة الحزبية المسؤولة . وعلى الجهة الحزبية المسؤولة والمشرفة على الرفاق اعضاء الحلقات في عموم منظمات الحزب ، وضع الخطط الكفيلة ببرمجة تدريس مواد هذا الدليل ، وفق المدى الزمني المناسب ، بحيث تحقق هذه المنظمات تدريسه بالشكل الصائب والسليم ، وبما يحقق الهدف والفائدة التي توختها هيئاتنا المركزية من اصدار هذا الدليل .

الفصل الأول

« نقاط برنامجية سياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين »

مقدمة :

يعتبر البرنامج السياسي الوثيقة الأولى والأساسية للحزب ، والذي يقر من المؤتمر ، ويقدم عرضاً مختصراً علمياً لاهداف ومهام الحزب ، ويحدد طرق ووسائل تحقيقها .

« ان برنامج يعني عرضاً مختصراً واضحاً دقيقاً لكل ما يطمح الحزب اليه ويناضل من أجله »(*) .

يعتبر برنامج الحزب ، وثيقة نظرية إيديولوجية سياسية هامة بشكل استثنائي ، وهو مقياس هام لطابع الحزب وقيادة نشاطه .

يحدد برنامج الحزب أسس أستراتيجية وتكتيكة لمرحلة محددة من تطور البلاد ، كما ويعبر بشكل واضح عن الاهداف النهائية للحزب .

إن الاعتراف ببرنامج الحزب يعتبر أحد شروط العضوية الحزبية ، وعلى قاعدة المهام والاهداف التي يحددها تتحد منظمات الحزب والشيوعيين ، ويتوفر أول وأهم ممهد لبناء الحزب ونشاطة الهادف والموجه .

(*) لينين : المؤلفات ، المجلد ٦ ، ص ٣٩٩ .

يجب أن يكون الحزب معلل علمياً ، وواقعي ، وعلى قاعدة التحليل الماركسي ـ اللينيني المعمق والشامل للظروف الداخلية والعالمية ، فإنه يلقي الضوء على مراحل تطور المجتمع والمهام المنبثقة منها ، ويعتبر ذلك من المسائل الحيوية والهامة لايتم القفز على مراحل التطور ، وحتى تتلائم الاهداف والمهام مع المصالح العامة للطبقة العاملة والكادحين .

يعتبر البرنامج السياسي وثيقة طويلة الأمد نسبياً ، الا أنه يمكن لؤتمرات الحزب إضافة مسائل جديدة عليه ، أو إقرار برنامج جديد ، وذلك فقط عندما يتم دخول المجتمع في مرحلة نوعية جديدة من التطور(**) .

١ ـ أهمية الفكر السياسي العلمي ـ أهمية النظرية الماركسية ـ اللينينية : ـ

تسترشد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بنظرية الاشتراكية العلمية ، نظرية الطبقة العاملة ، نظرية التحويل الثوري للمجتمع ، وتعمل بأن يكون نشاطها مبنياً على أساسها .

بتسلحها بالنظرية الماركسية ـ اللينينة ، فإن الجبهة تستطيع الكشف عن قوانين الحياة الاجتماعية، وان تونضح علمياً وتعمم التجربة التاريخية للجماهير، وبذلك فإنها تستطيع تحديد مهامها وأهدافها بنجاح .

لقد أشار لينين بأن «لاحركة ثورية ، بدون نظرية ثورية» وهذا يعني بأن فقدان الحركة الثورية للنظرية الثورية وعدم تلسحها بها يؤدي إلى وقوعها في مطبات العفوية والارتجال، وعدم قدرتها على رسم الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية السليمة والصائبة للحركة الثورية . مما يودي بها إلى الفشل.

ان الوعي العلمي الماركسي ـ اللينيني شرط هام، لتغيير الواقع باتجاه

(*) قاموس بناء الحزب، الاصدار الحزبي «باللغة البلغارية» صوفيا ـ ١٩٨٣ ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

ثوري ، لأن الماركسية اللينينية تتميز بالحزبية (الانحياز لمصالح الطبقة العاملة والكادحين) والعلمية والثورية والارتباط بالحياة، تغتني وتتطور بالعلم والممارسة، تعرف وتستخدم القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، وتقدم نظرة علمية عن العالم .

لقد ناضل شعبنا منذ الغزوة الصهيونية لبلادنا ووقوعها تحت السيطرة الامبريالية البريطانية ضد الصهيونية والاستعمار، من أجل استقلاله الوطني وتقرير مصيره على أرض وطنه، مستخدماً كافة أشكال النضال وعلى رأسها الكفاح المسلح والذي كانت ذروته الانتفاضة الشعبية المسلحة بين ٣٦ ـ ٣٩ وأعوام ٤٧/٤٨ حيث قدم الآلاف من الشهداء من أجل تحقيق هذه الأهداف العادلة ، ورغم هذه التضحيات الجسام، رغم قوافل الشهداء والانخراط الواسع للجماهير الشعبية في العملية الثورية، إلا أن شعبنا لم يستطع تحقيق أهدافه بفعل مجموعة من العوامل المتشابكة والتي لسنا بصدد التطرق لها تفصيلياً، ولعل من أبرزها، عدم دقة وصحة الخط السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية الذي لم يحدد العدو والصديق على أساس طبقي علمي، وكيفية بناء التحالفات ومواجهة الأعداء.

ان الفكر العلمي هو الوحيد القادر على رسم الخط السياسي السليم، والذي عندما تقنع به الجماهير، فإنها تصبح قوة مادية جبارة يصعب قهرها والتغلب عليها، وتكون قادرة على الحاق الهزيمة بمعسكر الخصم .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت الفصيل الفلسطيني الأول الذي يخوض كافة أشكال النضال وعلى رأسها الكفاح المسلح ، وبذات الوقت يتبنى نظرية الماركسية ـ اللينينة القادرة على تقديم الأجوبة العلمية الصحيحة لمعضلات الثورة الفلسطينية المعاصرة، مما ساهم ولايزال في تصليب خط الثورة السياسي ، والوصول إلى برنامج الحد الأدنى الوطني المعادي **للامبريالية**

والصهيونية والاستسلام القادر على تعبئة وحشد طاقات مجمل الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للعشب الفلسطيني.

كما ساهمت الجبهة ولاتزال في توضيح ونشر المواقف الصحيحة سياسياً أمام جماهير شعبنا، وذلك بخوضها المعارك السياسية الايديولوجية المتتالية في مواجهة سياسة اليمين الخاطئة وسياسات الاحتواء والعدمية والمغامرة، من خلال مواقفها الواقعية الثورية، وهنا تبرز قيمة وأهمية نظرية الاشتراكية العلمية وتحويلها إلى ممارسة علمية على صعيد السياسة من خلال الشوط الكبير الذي قطعته الجبهة على صعيد التحول إلى فصيل ماركسي ـ لينيني طليعي للطبقة العاملة والكادحين الفلسطينيين.

٢ ـ نشوء وتطور القضية الفلسطينية ـ من هم أعداؤنا؟ :

لقد نشأت القضية الفلسطينية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك عندما اتخذت الحركة الصهيونية العالمية في مؤتمرها في بال بسويسرا عام ١٨٨٧م قراراً سياسياً بانشاء «الدولة اليهودية» على الأرض الفلسطينية، وبدأت في عملية التهجير المنظمة للصهاينة إلى أرض فلسطين، واتبعت سياسة شراء الأراضي الفلسطينية، واقامة المستوطنات الصهيونية عليها، وبذات الوقت اقامة اقتصاد صهيوني قوي، أي تثبيت كل الممهدات الاقتصادية السياسية الاجتماعية لاقامة الدولة اليهودية الصهيونية على أرض فلسطين.

بعد الحرب العالمية الأولى، ومن خلال اعادة اقتسام العالم بين الدول الامبريالية التي انتصرت في هذه الحرب، وقعت فلسطين (التي كانت آنذاك ضمن الامبراطورية العثمانية، وجزءاً من سوريا الكبرى) تحت الانتداب

البريطاني.

لقد لعبت الامبريالية البريطانية / أقوى الامبرياليات آنذاك/ الداعم الأساسي للمشروع الصهيوني في فلسطين، وقد تجلى ذلك من خلال وعد بلفور (وزير الخارجية البريطاني) عام ١٩١٧ والذي نادى بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ومن خلال التسهيلات والدعم الذي قدمته بريطانيا الامبريالية للعملية الصهيونية الاستيطانية التي كانت جارية في بلادنا.

لم يكن في فلسطين سوى خمسة وعشرون ألف يهودي في نهاية القرن التاسع عشر، وقد أصبحوا نتيجة عمليات الهجرة الصهيونية المنظمة ستماية وخمسون ألف صهيوني عام ١٩٤٨، كما أن الحركة الصهيونية وكل منظماتها ومؤسساتها لم تستطع شراء أكثر من ٦,٥٪ من الأراضي الفلسطينية حتى عام ٤٨ بيع معظمها من الأسر الاقطاعية العربية المالكة في فلسطين، مثل اسرة سلام، الخليل، سرسق... الخ... هذا بالاضافة إلى اقامة مئات المستوطنات الزراعية والعديد من الفروع الصناعية.. الخ المتقدمة قياساً بالصناعة الفلسطينية.. الخ.

لقد واجه شعبنا هذه المؤامرة الامبريالية الصهيونية بكافة أشكال النضال، كان ذروتها الثورة الشعبية المسلحة والتي استمرت ثلاث سنوات ٣٦ ـ ٣٩، والاضراب الوطني العام الذي حصل خلال هذه السنوات، وهو أطول اضراب في التاريخ. حيث استمر لمدة ستة شهور، إلا أن ميزان القوى الفلسطيني ـ الامبريالي البريطاني الصهيوني كان لصالح الأخير، بالاضافة إلى تواطؤ الرجعيات العربية التابعة للامبريالية مع هذا المخطط وطبيعة القيادة الطبقية الاقطاعية ـ الدينية ـ مما أدى إلى فشل هذه الثورة.

صدر قرار التقسيم للامم المتحدة عام ١٩٤٧ والذي يقضي بانشاء دولتين في فلسطين احداهما يهودية وتقام على ٥٤٪ من الأرض الفلسطينية،

والاخرى فلسطينية وتقام على ٤٦٪ منها، إلا أن الدولة الصهيونية «اسرائيل» والتي اعلن عن قيامها في ١٥ أيار/ ١٩٤٨ (موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، قد خاضت حرباً دموية ارهابية اقتلاعية لسكان فلسطين، واجهها شعبنا بالسلاح، وتدخلت على اثرها الجيوش العربية، إلا أن «اسرائيل» استطاعت قبل اعلان قيام الهدنة بينها وبين الدول العربية من الاستيلاء على ٧٨٪ من الأرض الفلسطينية، وتهجير أغلبية الشعب الفلسطيني من أراضيه، الاستيلاء على كل ممتلكاته.

بعد احتلال جزء من فلسطين، وتشرد جزء من الشعب الفلسطيني عن وطنه، مارست الرجعية العربية عملية الالحاق للأرض الفلسطينية، فكانت الضفة الغربية من نصيب الأردن، وقطاع غزة من نصيب مصر وبذلك بدأ الشعب الفلسطيني يعيش عملية الاحتلال والتشرد والتشتت والتبديد والالحاق، وطمس هويته الوطنية ومصادرة حقه في تقرير مصيره على أرض وطنه.

بعد هذه الفترة، حدثت تغيرات في المنطقة العربية تمثلت بسقوط بعض الأنظمة العربية البرجوازية الكبيرة الاقطاعية الموالية للامبريالية وصعود البرجوازية الصغيرة للسلطة كما حصل في مصر والعراق وسوريا، وبذات الوقت بدأ النضال الوطني الفلسطيني يذوب في اطار النضال القومي حيث طمس الخاص الفلسطيني، وبهتت قضية الشعب الفلسطيني وتحولت إلى قضية لاجئين، كما جرت في هذه الفترة محاولات امبريالية صهيونية رجعية لتوطين واسكان الشعب الفلسطيني (مشروع التوطين في سيناء.. الخ) والتي قاومتها جماهيرنا وأفشلتها.

ان طول انتظار الجماهير الفلسطينية لتحرير فلسطين والعودة إلى وطنها من خلال مراهنتها على الأنظمة العربية الوطنية القومية المعادية للامبريالية

وخاصة نظام عبد الناصر، قد ولد بداية الاهتمام بالدور الفلسطيني الخاص في عملية تحرير فلسطين، كما وتشكلت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وبغض النظر على يد من تشكلت وماذا كانت تشكل في تلك الفترة والأهداف التي كانت وراء تشكيلها، إلا أنها جاءت استجابة موضوعية لبروز أهمية الخاص الفلسطيني في الاطار القومي العربي العام.

من أبرز التطورات اللاحقة لهذه الفترة هو نشوب حرب حزيران عام ٦٧. والذي أدى الى احتلال كامل الأرض الفلسطينية وبعض أراضي البلدان العربية/ سيناء مصر، وجولان سوريا/.

على ضوء ما تقدم، فإن تطور المسألة الفلسطينية يعكس جوهرها باعتبارها قضية شعب احتل وطنه وطرد وشتت الجزء الأكبر منه، وتمّ طمس هويته الوطنية، وبالتالي فإنها تبرز باعتبارها قضية تحرر وطني من أجل تحرير الوطن والعودة وتقرير المصير.

ان تحديد عدو الثورة وبشكل علمي دقيق مسألة في غاية الأهمية، وذلك من أجل البرمجة والتخطيط والاعداد لهزيمته وتحقيق النصر.

ان نشوء القضية الفلسطينية وتطورها حتى الآن، يضفي خصائص فريدة لها، حيث هناك تشابك للعوامل الدولية والعربية في بروز وتطور هذه القضية وبشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر، على ضوء قراءتنا لهذه القضية منذ النشأة وحتى الآن، فإننا نستطيع تحديد أعداء الثورة، وأعداء حركة الشعب الفلسطيني الوطني وهم:

أ - اسرائيل:

كتجسيد سياسي للفكرة الصهيونية، وككيان سياسي عسكري اقتصادي استيطاني متقدم للامبريالية العالمية في المنطقة العربية، تقوم على العدوان والتوسع وترفع شعار «الدولة اليهودية من الفرات إلى النيل»، وتعمل

على تعبئة اليهود في العالم وفي الدولة الاسرائيلية نفسها من أجل تنفيذ هذا المخطط.

ب ـ الحركة الصهيونية العالمية:

ان اسرائيل هي نتاج لأهداف وعمل الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة عضوياً وبشكل وثيق مع الامبريالية العالمية. للحركة الصهيونية العشرات من المنظمات والمؤسسات التي تنشط باتجاه التهجير المنظم لكل يهود العالم إلى فلسطين، والتي تقدم الدعم المالي الكبير للكيان الصهيوني من أجل تطوير قدراته العسكرية والاقتصادية لتنفيذ الحلم الصهيوني بدولة اليهود الكبرى، هذا بالاضافة إلى التأثير المتزايد للحركة الصهيونية في البلدان الرأسمالية المتطورة بما يؤثر على وجهة قراراتها السياسية ودعمها المتعدد الجوانب لصالح «اسرائيل» ولعل دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية خير دليل على ذلك.

لقد ادينت الصهيونية كحركة عنصرية رجعية من الأمم المتحدة، وهي تشكل بايديولوجيتها وأهدافها نفياً مطلقاً للشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، ولذلك فإن صراعنا مع الصهيونية والعدو الصهيوني هو صراع تاريخي طويل لاينتهي إلا بتدمير اسرائيل الصهيونية العسكرية الاستعمارية.

ج ـ الامبريالية العالمية:

هناك ترابط عضوي مصلحي اقتصادي سياسي عسكري بين الحركة الصهيونية واسرائيل من جهة والامبريالية العالمية من الجهة الاخرى في مواجهة حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية ومواجهة الاشتراكية على الصعيد الكوني.

يحتوى الوطني العربي على ثروات هائلة أهمها البترول كما ويشكل سوقاً كبيرة للبضائع بالاضافة إلى موقعه الاستراتيجي الهام عسكرياً لوقوعه بين

القارات الثلاث وعلى مقربة من حدود المنظومة الاشتراكية، ان كل هذه المميزات قد جعلت من الوطن العربي منطقة هامة وحيوية للمصالح الامبريالية والاميركية منها بشكل خاص.

ان اسرائيل، وبدون الدعم الامبريالي لها، وخاصة من الامبريالية الاميركية، فإنها ستتحول إلى دولة صغيرة لاتستطيع الصمود أمام حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي.

لذلك فإن الامبريالية العالمية/ وخاصة الأميركية/ تعمل على جعل اسرائيل قوة عسكرية اقتصادية تكنولوجية متفوقة على المنطقة العربية من أجل المحافظة على مصالحها فيها وهذا وحده الذي يقدم لنا التفسير العلمي عن مليارات الدولارات والدعم العسكري اللامحدود والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

ان المصلحة الامبريالية الصهيونية المشتركة في ضرب النهوض العربي الثوري الذي يهدد المشروع الصهيوني ومصالح الامبريالية هو أساس العلاقة الخاصة بين الامبريالية واسرائيل، وهو أساس الدور الخاص الذي تقوم به اسرائيل في اطار الاستراتيجية الامبريالية على الصعيد العالمي وخاصة في منطقتنا العربية.

ان الانحياز الامبريالي/ وخاصة الأميركي/ الصارخ والمباشر لاسرائيل والذي يترجم نفسه عملياً بكافة أوجه الدعم السياسي الاقتصادي العسكري الذي يقدم لاسرائيل، بالاضافة إلى المصالح الامبريالية الواسعة في المنطقة العربية، يعطي القضية الفلسطينية بعداً دولياً وعربياً متميزاً، ويجعل من مهام حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي مواجهة الامبريالية ومصالحها في المنطقة العربية وتوثيق علاقاتها بالمنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص.

د ـ الرجعية العربية :

تعتبر الرجعيات العربية وأنظمة حكمها شبه الاقطاعية والرأسمالية في موقع مضاد للثورة الفلسطينية وذلك بحكم طبيعة ارتباط هذه الأنظمة مع الرأسمالية العالمية والتقاء مصالحها معها.

بطبيعة الحال، تختلف مواقع وأدار الرجعيات العربية ازاء الثورة الفلسطينية، فمنها من يدعمها شكلياً خاصة تلك البعيدة عن ساحة الصراع في المواجهة، ومنها من يمارس عملية التآمر والتصفية المباشرة والصريحة والعلنية لها، كما حصل في الأردن ولبنان، ومنها من يعمل على احتوائها أو جرها إلى حلول سياسية تصفوية استسلامية.

ان الرجعية العربية، وفي معركة تحرير حقيقية تخوضها الجماهير للقضاء على نفوذ الامبريالية في وطننا لايمكن إلا أن تكون إلى جانب مصالحجها المتوقف استمرارها على بقاء الامبريالية.

ان نمو حركة الجماهير الثورية معناه قرب سقوط هذه الأنظمة، وبالتالي مهما بلغت تناقضات الرجعية العربية مع اسرائيل والامبريالية إلا أنها تدرك دائماً بأن تناقضها الرئيسي هو مع الجماهير التي تستهدف القضاء التام على مصالحها وسلطتها.

على ضوء ما تقدم يتضح بأن أعداء الثورة الفلسطينية هم اسرائيل، الصهيونية، الامبريالية الرجعية العربية.

ان هذا المعسكر الكبير للأعداء، يجب أنت لايحدث الاختلاط في أذهاننا وكأننا الجبهة الشعبية لتحرير العالم، إذ أن هذه اللوحة العامة لقوى الأعداء تدخل في اطار رؤيتنا الشمولية لمعسكر الخصم على الصعيد الاقليمي والعالمي، وتدخل في اطار كوننا حزب من القوى الثورية العالمية المناهضة للامبريالية وتنبع بذات الوقت من خصوصية القضية الفلسطينية دولياً وعربياً،

هذا بالاضافة إلى أهمية ذلك من أجل رسم مهامنا البرنامجية على الصعيد الوطني والعربي والدولي.

ولذلك يجب أن نعي بأن عدونا المباشر الذي نخوض الصراع اليومي معه هو اسرائيل المتفوقة عسكرياً وتكنولوجياً مما يجعل الاسلوب الناجح للصراع معها هو حرب الشعب الطويلة الأمد والتي تعتمد على تعبئة وتنظيم الجماهير الشعبية، والتي تخوض حرباً يومية في مواجهة المحتلين، والتي يتم ن خلالها مراكمة الانتصارات اليومية الصغيرة لتحولها إلى انتصار نوعي كبير على العدو. وان الأمثلة الناجحة لحروب التحرير الشعبية التي خاضتها كل من فيتنام الجزائر، اليمن الديمقراطي، الصين تدل وبشكل ملموس على نجاعة وفعالية هذا الاسلوب للشعوب المتخلفة تكنولوجياً وامكانية التغلب على التفوق التكنولوجي للعدو من خلال حرب شعبية طويلة تنهك العدو وتعمل على تحطيمه وتدميره.

٣ ـ الثورة الفلسطينية ـ طبيعتها، والقوى المحركة لها :

ان طبيعة الثورة الفلسطينية المعاصرة، هي طبيعة وطنية ديمقراطية، حيث أن المرحلة الراهنة التي يمر فيها نضال الشعب الفلسطيني هي مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي.

بطبيعة الحال، هناك أنماط متعددة للثورات، فهناك الثورة البرجوازية، البرجوازية الديمقراطية، التحرر الوطني، التحرر الوطني الديمقطراطي، الاشتراكية، وكل واحدة منها لها خصائصها، لها قواها المحركة وتحالفاتها الطبقية السياسية، لها مهام اجتماعية اقتصادية سياسية. الخ.

ان طبيعة الثورة الفلسطينية تنطلق من المسألة الفلسطينية ذاتها، من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب طردت أغلبيته من وطنه، يعيش

جزء منه في الوطن تحت الاحتلال الاسرائيلي، والجزء الآخر في بلدان الشتات.

ان احتلال فلسطين، وتشريد معظم الشعب الفلسطيني خارج وطنه، أدى إلى حرمانه من تقرير مصيره على أرض وطنه، وتبديد وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، من قبل الحركة الصهيونية العالمية وكيانها السياسي «اسرائيل» المدعومة من الامبريالية، كما ولعبت الرجعية العربية دوراً مكملاً لاسرائيل، من خلال الحاق ما تبقى من فلسطين «الضفة والقطاع» وحرمان الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره.

من هنا تكتسب الثورة الفلسطينية طابعاً تحررياً وطنياً ديمقراطياً، يستهدف تحرير فلسطين من اسرائيل الصهيونية، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرض وطنه، وتقرير مصيره عليها، واقامة الدولة الديمقراطية الشعبية التي ينتفي فيها التمييز بين السكان على أساس قومي أو ديني. . .

ان مرحلة التحرر الوطني للشعوب المستعمرة، والتي تستهدف تحقيق الاستقلال السياسي لهذه الشعوب، قد اكتسبت مضامين اجتماعية جديدة في العصر الذي نعيش، عصر الانتقال من الرأسمالية للاشتراكية، والذي دشنته ثورة اكتوبر العظمى بقيادة حزب البلاشفة العظيم بقيادة معلم الطبقة العاملة ـ لينين ـ خاصة وأن الامبريالية قد اتبعت أساليب خبيثة جديدة ازاء البلدان المتحررة، وذلك بالسيطرة الاقتصادية الثقافية السياسية على هذه البلدان، والتأثير على تطورها اللاحق بالاتجاه الرأسمالي، مما يجعل استقلالها السياسي شكلياً ويبقيها عملياً في فلك الامبريالية.

ان انتصار ثورة اكتوبر، وتشكل المنظومة الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، والدور الحاسم الذي تلعبه في وجهة سير التطور التاريخي المعاصر للانسانية، والدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه لحركات التحرر الوطني

والدول الغنية المستقلة حديثاً، كل ذلك يلعب دوراً ليس قليل الأهمية في المضمون الديمقراطي لأهداف التحرر الوطني، إذ أن حركة التحرر الوطني باعتبارها ثورة معادية للامبريالية والاقطاع، فإن لها مضمون اجتماعي ديمقراطي عميق، في ظل احتمالات تردد البرجوازية المحلية الوطنية عن متابعة مهامها لتحقيق الاستقلال الناجز، وهذا بطبيعة الحال يختلف من بلد لآخر، على ضوء الظروف المحلية لكل منها.

ان المحتوى الوطني الديمقراطي لحركة الشعوب التحريرية الوطنية يضعها اما على آفاق رحبة للتطور بالاتجاه الاشتراكي، من خلال القضاء اللاحق على الرأسمالية، وهذا يعتمد على طبيعة التوازن الطبقي الداخلي للوى المحركة للثورة، ولذلك، على حزب الطبقة العاملة، ان يطور من دوره وموقعه في عملية التحرر الوطني، ويحاول العمل على قيادة التحالف الطبقي السياسي لحركة التحرر ان أمكن ذلك، مما يؤدي إلى تعميق المضمون الديمقراطي التقدمي لهذه الحركة.

القوى المحركة للثورة الفلسطينية:

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها فصيل عمالي يتبنى الماركسية ـ اللينينية، فإنها تحدد القوى المحركة للثورة على أساس طبقي. وتعلمنا نظرية الاشتراكية العلمية، بأن التحالف بين الطبقات والفئات الاجتماعية يقوم على أساس المصلحة المشتركة بينها من أجل انجاز هدف معين في مرحلة محددة من التطور الاجتماعي والتاريخي.

يحاول الفكر اليميني البرجوازي تمييع المسألة الطبقية في النضال، وهذه المحاولات لها أهمية خاصة في ظروف النضال التحرري الفلسطيني من خلال ظروف الاقتلاع والتشرد والتشتت والتبديد التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ان هذه المحاولات تحاول وضع الشعب الفلسطيني «فوق الطبقات» وان كل

طبقـات وفئـات الشعب الفلسطيني معادية للامبريالية والصهيونية والرجعية والاحتلال الاسرائيلي لبلادنا . . .

اننـا في الجبهـة ومع عدم انكارنا لظروف وخصائص النضال الوطني الفلسطيني، إلا أننا وبذات الوقت نرى وبشكل علمي موضوعي بأن هناك انقساماً طبقياً في أوساط الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده مما يؤدي إلى أدوار ومواقع وميزات مختلفة لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية في العملية الثورية الراهنة للنضال الفلسطيني، حيث أننا أمام طبقة عاملة، فلاحين، بمختلف شرائحهم، برجـوازية صغيرة، مثقفين، برجوازية كبيرة . . الخ، وهـذا ينطبق على أوضاع الشعب الفلسطيني في داخل الوطن وفي الكيانات السياسية الاجتماعية الاقتصادية التي شرد إليها .

ان هذا المنـطلق الـطبقي في تحديد القـوى المحـركة للثورة، لايعني الانشداد للتناقضات ولافتعالها بين طبقات الشعب الفلسطيني المنخرطة في النضال، ولانقصد منه حرمان أي طبقة أو فئة اجتماعية من النضال لتحقيق هدف الاستقلال الوطني، بقدر ما نستهدف القاء الضور على دور وموقع كل طبقة وفئة اجتماعية في معركة التحرر الوطني والاستقلال، ولذا علينا أن نعمل عى حشد كل الطبقات والفئات الوطنية من أجل تحقيق أهداف شعبنا بغض النظر عن مستوى صلابة كل طبقة أو فئة في العملية الثورية الجارية .

ان ثورتنـا الفلسـطينية باعتبارها ثورة تحرر وطني، معادية للامبريالية والصهيونية والرجعية واسرائيل، ونتيجة خصوصية الكيان الصهيوني ككيان استعماري استيطاني اجلائي، يعمل من أجل انهاء قضية الشعب الفلسطيني كقضية تحرر وطني، فإن للثورة الفلسطينية قاعدة اجتماعية عريضة وواسعة تنخرط في النضال من أجل تحرير فلسطين، وذلك لأنها متضررة من الاحتلال والتشرد والطمس والتبديد القومي .

ان القوى المحركة للثورة الفلسطينية هي : الطبقة العاملة، الفلاحون، البرجوازية الصغيرة، المثقفون، البرجوازية الوطنية الغير مرتبطة بالاحتلال والأنظمة .

الطبقة العاملة والفلاحون ـ مادة الثورة الأساسية :

تعتبر الطبقة العاملة، الطبقة الأكثر ثورية وصلابة وحزماً في اطار القوى الطبقية المحركة للثورة ومن أجل تحقيق الاستقلال الوطني والتحرر من قيود التبعية للامـبريالية، وذلـك يعـود إلى كونها الطبقة المستغلة بشكل أشد من الامبريالية والصهيونية في وطننا، هذا بالاضافة إلى المستوى الغالي لتنظيمها وانضباطها .

ان دور الطبقة العاملة في مرحلة التحرر الوطني، غير منفصل عن دورها الثوري على الصعيد العالمي في مواجهة الامبريالية، غير منفصل عن رسالتها التاريخية باعتبارها حفار قبر الرأسمالية، وباني الاشتراكية .

ان قيادة الطبقة العاملة للنضال الوطني والديمقراطي ليست رغبة ذاتية لدى ممثلي الطبقة العاملة السياسيين، بل هي انعكاس لموازين القوى الطبقية في الحلف الوطني الطبقي العريض، وهي ليست شرطاً مسبقاً لعملية التحالف الطبقي السياسي مع الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية الاخرى .

ان ممثلي الطبقة العاملة السياسيين، وباعتبارها الأكثر وطنية وجذرية من البرجوازية في عدائهم للامبريالية والصهيونية، عليهم أن يعملوا على قيادة الثورة، وذلك من خلال قلب موازين القوى الطبقية السياسية في اطار الثورة وم . ت . ف تدريجياً من خلال مراكمة نضالاتهم بكافة أشكالها، والتعبير عن مصالح عموم الجماهير الوطنية بغض النظر عن انتمائها الطبقي، وفي القلب منهم مصالح الطبقة العاملة، من أجل التفاف الجماهير حولهم وسحب القاعدة الجماهيرية الملتفة حول مواقف وسياسات البرجوازية .

في ظل الأزمة العامة للرأسمالية، وبفضل تكون المنظومة الاشتراكية العالمية وطليعتها الاتحاد السوفييتي، فقد وجدت ظروف تاريخية جديدة لمصلحة قوى الطبقة العاملة على الصعيد العالمي، ليس لقيادة الثورة الاشتراكية فقط، بل وقيادة مرحلة التحرر الوطني بافقها الديمقراطي والاشتراكي.

كما ويمثل الفلاحون قوة أساسية وهامة من القوى المحركة للثورة، وخاصة في البلدان النامية ذات التطور الاقتصادي الضعيف والمشوه. حيث يشكل الفلاحون في بعض هذه البلدان أكثر من ٨٠٪.

وبالنسبة لوضعنا الفلسطيني، فإن معظم الفلاحين يتعرضون للاستغلال والنهب ومصادرة الأراضي وهذا ما يضعهم في مصاف القوى الرئيسية المحركة للثورة جنباً إلى جنب مع الطبقة العاملة.

ان تحالف العمال وفقراء الفلاحين هو حجر الزاوية للتحالف الوطني العريض القادر على قيادة الثورة حتى النصر.

البرجوازية الصغيرة:

تضم البرجوازية الصغيرة في صفوفها الحرفيين وأصحاب الصناعات اليدوية، أصحاب الدكاكين الصغار. الخ. الفلاحين الصغار. ان هذه الطبقة كبيرة العدد في البلدان المتخلفة، وسمتها الأساسية بأنها تملك وسائل الانتاج وتعمل أيضاً. أي أن لها صفة مزدوجة بين الرأسمالية والطبقة العاملة ووضعها غير مستقر.

هذه الطبقة في البلدان المستعمرة تتعرض لمنافسة الرأسمال والانتاج الأجنبي حيث يلحق بها اضرار فادحة، وبالتالي فإنها تعتبر قوة هامة من القوة المحركة للثورة: وتعلب في بعض الأحيان دوراً قيادياً فيها.

ان التحالف بين العمال والفلاحين وهذه الطبقة أمر على غاية كبيرة من الأهمية، ولكن علينا رلأية تذبذب وميوعة هذه الطبقة وذلك بحكم وضعها

الطبقي المتأرجح بين البرجوازية والبروليتاريا، وهي لاتستطيع الاستمرار في قيادة الثورة، فاما أن تخلى مكانها للبرجوازية وأما للبروليتاريا وفي كل الأحوال فإنها جزء هام من القوى المحركة للثورة.

٣ ـ البرجوازية الوطنية الفلسطينية:

هناك شرائح متعددة للبرجوازية، كما وهناك مجالات اقتصادية متباينة لعملها، فهناك البرجوازية التجارية، الصناعية، المصرفية، . . الخ، الطفيلية البيروقراطية. . العقارية.

للبرجوازية الوطنية موقع ودور هام في عملية التحرر الوطني، وغالباً ما تقود الثورات الوطنية من أجل الاستقلال السياسي، وهي ان حققت ذلك فإنها تقود بلدانها في طريق التطور الرأسمالي.

علينا التفريق بين مفهوم البرجوازية المحلية والبرجوازية الوطنية، فالبرجوازية الوطنية هي ذلك الجزء من البرجوازية المحلية الذي يعمل ضد الاستعمار وله مصلحة في التحرر الوطني والاستقلال، حيث أن هناك جزء من البرجوازية المحلية مرتبط مع الاحتلال ورأس المال الأجنبي ويعمل خادماً له وخاصة البرجوازية الطفيلية وبعض ملاك الأراضي الكبار مع أنهم محدودين في عددهم.

ان البرجوازية الوطنية تتصف بالتذبذب وعدم الحزم في معاداة الامبريالية، فهي معادية للامبريالية إلا أنها تخشى الجماهير خاصة وأنها تشارك في استغلالهم، وهي وان كانت ثورية في مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطني إلا أنها يمكن أن تساومه في منتصف الطريق، خاصة في ظل الظروف الشاقة والصعبة التي يمكن أن تواجهها الثورة.

هناك برجوازية وطنية فلسطينية في الداخل والخارج، وهي تعمل من

أجل الاستقلال الوطني إلا أن جزء منها والذي ارتبط بالاحتلال والنظام الاردني تحديداً، فإنه يمكن أن يستبدل هدف الاستقلال.

إلا أن البرجوازية الوطنية التي تساهم بتطور قوى الانتاج الوطني والغير مرتبطة مع الاحتلال والأنظمة العربية فإنها تبقى مثابرة في نضالها من أجل الاستقلال الوطني.

وعلى كل الأحوال، فإن حزب الطبقة العاملة عليه أن يجند كافة طاقات الشعب من أجل التحرير بما فيه البرجوازية الوطنية، وعليه بذات الوقت أن يوفر الظروف التي يستطيع من خلالها قيادة النضال الوطني التحرري.

٤ ـ المثقفون الثوريون:

المثقفون هم فئة اجتماعية، ينحدرون من طبقات اجتماعية متعددة ويخدمون طبقات مختلفة أيضاً في مرحلة التحرر الوطني يلعب المثقفون الثوريون دوراً هاماً جداً. وذلك بحكم تعلمهم، وامكاناتهم، التي لم يتسنى للطبقة العاملة والشغيلة اكتسابها، ولذلك فإن لهم دور دعائي تحريضي وتنظيمي وقيادي كبير. وقد عرفت حركات التحرر الوطني تاريخياً العدد الكبير من الكادر والقيادات من المثقفين وهذا يبرز واضحاً في ثورتنا الفلسطينية.

من هنا نستطيع القول بأن القوى المحركة للثورة الفلسطينية هي العمال والفلاحين وعموم الكادحين والبرجوازية المصغرة والمثقفين الثوريين والبرجوازية الوطنية المعادية للاحتلال ونتيجة لتحليلنا لدور وموقع ومكانة كل طبقة وفئة اجتماعية، فإن الطبقة المؤهلة لقيادة الثورة وانجاز مهامها الوطنية والديمقراطية على طريق الاشتراكية هي الطبقة العاملة.

ان الجبهة الشعبية تعمل من أجل حشد كل الطاقات الطبقية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية والمحافظة عليها كممثل شرعي ووحيد للشعب

الفلسطيني، ككيان للشعب الفلسطيني، يعبر عن شخصيته الوطنية، في مواجهة عمليات الطمس والتبديد للشخصية الوطنية الفلسطينية، كما أن ذلك يجب أن يرتكز على برنامج الحد الأدنى السياسي الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية والاستسلام، وهنا علينا وعي ديالكتيك الترابط في منظمة التحرير باعتبار جبهة وطنية وكيان سياسي بذات الوقت. ومتطلبات المحافظة على هذا الكيان والراية والهوية والشخصية الوطنية والتمثيل السياسي للشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير، وبذات الوقت خوض الصراع السياسي الايديولوجي الطبقي في مواجهة أية انحرافات سياسية عن برنامج الحد الأدنى الوطني، وذلك على قاعدة استقلاليتنا التنظيمية الايديولوجية السياسية في هذا الكيان، والائتلاف الجبهوي الطبقي الديمقراطي العريض.

كما أن الجبهة تعمل من أجل حشد كل الطاقات الطبقية الوطنية في اطار جبهة وطنية عريضة في داخل الوطن المحتل تكون ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني.

ان أهمية الجبهة الوطنية باعتبارها شرطاً أساسياً للانتصار، تجعل الجبهة توليها اهتماماً خاصاً في عملها ونشاطها.

وبذات الوقت فإن الجبهة تعمل من أجل وحدة القوى الديمقراطية الثورية والشيوعية الفلسطينية لبناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد، وذلك للارتقاء بوزن ودور وموقع الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين.

٥ ـ قوى الثورة على الصعيد العربي:

ان استراتيجية معركة التحرر الوطني الفلسطينية تتطلب تعبئة كافة قوى الثورة في البلدان العربية بشكل عام، والبلدان العربية المحيطة بفلسطين بشكل خاص وذلك لأن القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني لوحدها غير كافية لتحرير فلسطين وذلك من خلال طبيعة العدو الذي تواجهه الثورة

المدعوم من الامبريالية الاميركية، ومن خلال تشتت الشعب الفلسطيني، هذا بالاضافة إلى أن العدو الصهيوني لايشكل خطراً على شعب فلسطين فقط بل وعلى الأرض العربية والامة العربية بأسرها باعتباره أداة في يد الامبريالية للحفاظ على مصالحها في المنطقة وضرب القوى التحررية واعاقة التقدم الاجتماعي فيها.

على أساس ذلك رفعت الجبهة شعار، هانوى العربية أي أهمية توفير قاعدة آمنة صلبة مساندة ومشاركة عربياً من أجل تحرير فلسطين.

إن البلدان العربية تمر في ظروف متباينة التطور اجتماعياً واقتصادياً، وهي متفاوتة التطور في هذا المجال، إلا أن السمة العامة لطبيعة الثورة هي وطنية ديمقراطية، وبالتالي فإن مصير الثورة الفلسطينية ومستقبلها وتطورها مرتبط إلى حد كبير بتطور مسار انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان العربية.

ان الثورة الفلسطينية ليست بديلاً عن حركة التحرر الوطني العربية في بلدانها، وهي لاتنوب عنها في عملية التغيير الثوري بهذه البلدان بل هي رديفاً ومسانداً لها، باستثناء الاردن حيث الحركة الوطنية الفلسطينية الاردنية هناك واحدة لظروف الاردن الخاصة.

ان النضال المشترك الفلسطيني والعربي من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية والوحدة يعني ضرورة تلاحم حركة التحرر الوطني الفلسطيني بحركة التحرر العربية، من أجل مواجهة كل أشكال الاستعمار القديم والجديد، وهذا يتطلب قيادة طبقية جديدة لحركة التحرر العربية، حيث تعيش حركة التحرر العربية أزمة حقيقية من خلال سيطرة شرائح البرجوازية على قيادتها، وعدم قدرتها على انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وهذا يتطلب من أحزاب الطبقة العاملة في البلدان العربية العمل من أجل تسلم

راية قيادة نضال حركة التحرر العربية من أجل انجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق الاشتراكية.

أما بالنسبة للأنظمة العربية، فهي اما رجعية مرتبطة بالامبريالية وتابعة لها، واما وطنية معادية للامبريالية، وما يهمنا هو طبيعة العلاقة التي تربط ما بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي وبين هذه الأنظمة الوطنية.

لعبت هذه الأنظمة الوطنية دوراً تقدمياً في المنطقة من خلال معاداتها للامبريالية والصهيونية ومن خلال مجموع الاصلاحات الاقتصادية الاجتماعية التي قامت بها، إلا أن التفاعلات التي حصلت داخل مجتمعاتها اقتصادياً واجتماعياً أدت إلى نمو شرائحها البرجوازية وانتصار العلاقات الرأسمالية في تطورها، مما أدى إلى ارتباطها الكامل مع السوق الرأسمالية العالمية.

لقد كانت هزيمة ٦٧ الامتحان الطبقي البرنامجي لهذه الأنظمة، وان هزيمة ٦٧ هي هزيمة لبرامج البرجوازية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وكشفت عجز هذه الأنظمة عن المواجهة الجذرية التاريخية البرنامجية للمشروع الامبريالي الصهيوني في النطقة العربية.

ان استسلام نظام السادات خير دلل ومثال على الاتجاه العام لهذه الأنظمة، حيث كشفت صفقة كامب ديفيد مستوى التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي حصلت في بنية بعض هذه الأنظمة والتي اعادتها من جديد إلى فلك الامبريالية.

ان ما يحكمنا مع الأنظمة التي لم تسقط بعد على طريق السادات هو التحالف والصراع التحالف في مواجهة الامبريالية واسرائيل، والصراع حول البرامج المطروحة لعملية التحرير، وحول استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

ان النموذج المميز من بين هذه البلدان هو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تقوم بانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق بناء

الاشتراكية، والتي تقف بثبات وحزم مع الثورة الفسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

٦ ـ قوى الثورة على الصعيد الدولي:

لقد تغير الوضع الدولي منذ انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، حيث دخلت البشرية عصراً جديداً في تطورها، هو عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، عصر انتصارات حركات التحرر الوطني والثورات الوطنية الديمقراطية وتصفية النظام الاستعماري العالمي، عصر انهيار الامبريالية وتوطد الاشتراكية وانتقال المزيد من الشعوب نحو الاستقلال الوطني والاشتراكي.

ان انقسام العالم إلى معسكرين، الاشتراكي والرأسمالي قد جعل التناقض الأساسي على الصعيد العالمي بين المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفييتي من جهة، والرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من الجهة الاخرى.

كما أن انتصار ثورة اكتوبر العظمى، واقامة أول دولة اشتراكية في العالم، قد أدخل الامبريالية العالمية في ازمتها العامة، هذه الأزمة التي تعصف بكل جوانب الرأسمالية ونظامها الاقتصادي الاجتماعي اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً وثقافياً . . الخ، والتي لامخرج منها سوى بسقوط الرأسمالية وانتهائها كنظام اقتصادي ـ اجتماعي وانتصار الاشتراكية والشيوعية على الصعيد العالمي.

هناك ثلاثة قوى أساسية في اطار العملية الثورية العالمية المعاصرة وهي:

١ ـ المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفييتي

٢ ـ حركات التحرر الوطني

٣ ـ الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية.

هذا بالاضافة إلى القوى الديمقراطية والحركات المناهضة للحرب والتي تناضل من أجل حماية السلام العالمي ودرء نشوب حرب نووية عالمية، وفي اطار هذه القوى الثلاث، فإن المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفيتي تعلب الدور القائد والحاسم في النضال ضد الامبريالية، وذلك من خلال تعاظم قواها الجبارة اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، وأبرز أفضلياتها على النظام الرأسمالي الذي يعيش الأزمات الاقتصادية المتتالية وتنتشر في مجتمعاته المبطلة الواسعة والتضخم المتسارع وتعمق التناقض الأساسي للرأسمالية بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص لتملك وسائل الانتاج وثماره. . مما يدفع رأسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان الرأسمالية المتطورة إلى عسكره الاقتصاد والنزوع نحو المغامرة والعدوان وتشديد استغلال البلدان «النامية».

هناك شبكة معقدة من التناقضات تعيشها البلدان الامبريالية والتي تعجل بانهيارها وهي:

١ ـ التناقض الطبقي الداخلي، أي التناقض الأساسي لاسلوب الانتاج الرأسمالي.

٢ ـ التناقض بين هذه الدول مع المعسكر الاشتراكي.

٣ ـ التناقض بين هذه الدول مع شعوب البلدان المستعمرة والتابعة.

٤ ـ التناقضات فيما بينها سعياً وراء المزيد من الأرباح والمنافسة على الأسواق والمواد الخام.

ان ذلك يوفر الأساس الموضوعي لالتقاء قوى العملية الثورية العالمية في جبهة عالمية متراصة ذات هدف مشترك يتمثل في النضال ضد الامبريالية، ومن أجل عالم تسوده الحرية والعدالة والسلام والاشتراكية، وذلك بانهاء استغلال الانسان للانان وانهاء استغلال امة لاخرى.

فبالاضافة إلى نضالات المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفيتي ـ

وعلى قاعدة سياسة التعايش السلمي اللينيني بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة، فإن ميدان النضال الأساسي بين المنظومتين الاشتراكية والرأسمالية يكمن في المجال الاقتصادي، المباراة الاقتصادية واثبات أفضليات الاشتراكية، هذا بالاضافة إلى الصراع الايديولوجي الذي لامساومة فيها.

كما وتقدم دول المنظومة الاشتراكية مختلف أنواع الدعم والمساعدة المادية والمعنوية للدول المستقلة حديثاً ولحركات التحرر الوطني. **والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية**، تناضل من أجل الاطاحة بالاحتكارات، والرأسمالية بشكل عام، ومن أجل اقامة الاشتراكية، وتلف حولها معظم سكان بلدانها المتضررين من سلطة الدولة الاحتكارية والاحتكارات بشكل عام.

تعتبر حركة التحرر الوطني جزءاً هاماً من قوى الثورة العالمية، وتلعب دوراً كبيراً في مواجهة الامبريالية، من أجل تحرير بلدانها وشعوبها من نير الاستعمار، من أجل نيل استقلالها السياسي والاقتصادي ان الشعار الذي رفعه لينين له معنى كبير فيما يتعلق بدور وموقع حركات الوطني في النضال ضد الامبريالية ووحدة نضال البروليتاريا العالمية مع هذه الحركات، هذا الشعار الذي يقول «ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطهدة **اتحدوا**».

ان حركات التحرر الوطني، في الظروف الراهنة، وبعد أن انهارت المنظومة الكولونيالية للامبريالية، وتحررت معظم شعوب المستعمرات ولم يتبق سوى القليل منها على الصعيد العالمي، فإنها تشمل تلك الحركات التي لم تنجز تحقيق هدف الاستقلال الوطني - ومن ضمنها حركة تحررنا الوطني - وتلك الدول الفتية المستقلة والتي تناضل ضد الاستعمار الجديد، وتتبنى خط التوجه الاشتراكي، اذ تسعى الامبريالية للسيطرة على هذه البلدان من خلال تثبيت علاقات الانتاج الرأسمال فيها، ونهبها والسيطرة عليها من خلال أساليب الاستعمار الجديد وعرقلة تطورها الاقتصادي الاجتماعي باتجاه تقدمي.

ولقد جابهت الامبريالية ظاهرة حركات التحرر الوطني بقيادة البرجوازية، بظاهرة الاستعمار الجديد كمنظومة علاقات اقتصادية سياسية عسكرية ثقافية بين هذه الدول والدول الامبريالية ذاتها تبقى الدول المستقلة تدور في فلك الامبريالية على جميع الأصعدة، مما يجعل استقلالها وتحررها شكلياً وناقصاً.

لقد أكد لينين بأن جوهر تحرر أي بلد يكمن في تحرره الاقتصادي من التبعية الامبريالية، وان القوة الطبقية القادرة على تحقيق ذلك هي الطبقة العاملة وحلفاؤها والتي تقود الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، حيث تعمل بعد الاستقلال السياسي على التحر الاقتصادي، بالتعاون مع المنظومة الاشتراكية.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، باعتبارها فصيلة طليعية من فصائل الطبقة العاملة الفلسطينية، وجزءاً هاماً من حركة التحرر الوطني الفلسطيني فإنها ومن خلال التزامها بمبادىء الاممية البروليتارية تعمل على تعزيز التحالف مع حركات التحرر الوطني على الصعيد العربي والعالمي وتعمل على توطيد العلاقات مع بلدان المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي.

٧ - مهمات وأهداف الثورة الفلسطينية كحركة تحرر وطني ديمقراطي:

للثورة الفلسطينية أهداف استراتيجية واخرى مرحلية.

ان الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية الوطنية الديمقراطية هو **تحطيم دولة اسرائيل ككيان عسكري سياسي اقتصادي** قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الامبريالية في وطننا العربي واقامة **دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية** يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في

الحقوق والواجبات وتشكل جزء لايتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي.

أما هدفنا البعيد في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فهو بناء الاشتراكية في فلسطين كجزء من وطن عربي ديمقراطي اشتراكي موحد.

ان تحقيق هدف الثورة الفلسطينية الاستراتيجي باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، وفي ظل الظروف الفلسطينية الخاصة ومجمل الظروف الاقليمية والدولية يتطلب صياغة برنامج مرحلي ملموس ومباشر للثورة الفلسطينية على طريق تحقيق كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الفلسطينية، هذا الهدف الذي حددته الجبهة بشعار **«اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزي يتم تحريرة من الأرض الفلسطينية دون قيد أو شرط»**.

ولتحقيق هذا الهدف فقد اشتقت الجبهة المهام السياسية البرنامجية التالية:

١ ـ مواجهة العدو الصهيوني بكافة أشكال النضال وفي مقدمتها الكفاح المسلح.

٢ ـ التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وفي كل أماكن تواجده ومقاومة ورفض أية محاولة لتأسيس منظمة تحرير بديلة أو موازية.

٣ ـ حشد طاقات الشعب الفلسطيني الوطنية في الداخل في اطار جبهة وطنية عريضة.

٤ ـ التصدي لكافة المشاريع السياسية الاستسلامية الهادفة لإى تصفية القضية الفلسطينية والتي لاتستجيب لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية.

٥ ـ المحافظة على الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وتراث شعبنا

وثقافته الوطنية في مواجهة محاولات العدو الصهيوني طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية وتبديدها وتشويه تراثها وتاريخها وثقافتها.

٦ ـ النضال ضد سياسة الضم والاستيطان ومصادرة الأراضي من قبل العدو الصهيوني، ومواجهة سياسة الالحاق والدمج الاقتصادي الصهيوني للأراضي المحتلة.

٧ ـ مقاومة السياسة الاردنية في الأراضي المحتلة والتي تعمل لالحاقها من جديد في المملكة الهاشمية ورفض أية انابة أو مشاركة للنظام الاردني في تمثيل الشعب الفلسطيني.

٨ ـ توطيد العلاقات وتعزيزها بين كافة القوى الديمقراطية الثورية والشيوعية الفلسطينية على طريق اقامة الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد.

٩ ـ الدفاع عن مصالح جماهيرنا الحيوية اليومية ودعم صمودها بكافة الوسائل، في مواجهة سياسات الاحتلال.

١٠ ـ الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وسائر الكادحين في مواجهة عملية الاستغلال الكولونيالي الذي تتعرض له، ودعم وتطوير النقابات الوطنية في الدفاع عن حقوقهم.

* أما على صعيد **الأرض المحتلة عام ١٩٤٨** والتي يعيش فيها جزء هام من الشعب الفلسطيني فإنها تتعرض لعمليات القمع والاضطهاد القومي والطبقي والتمييز العنصري التي يمارسها العدو الصهيوني كما ويعمل العدو الصهيوني على طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية لجماهيرنا هناك وتزييف هويتها الوطنية وانتمائها القومي.

ان قيام الثورة الفلسطينية المسلحة أدى إلى تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية ووحدة التمثيل الفلسطيني لكافة تجمعات شعبنا في مختلف أماكن تواجدهم.

ومع أن وجود شعبنا الفلسطيني مشتت في أكثر من كيان سياسي اقتصادي اجتماعي مختلفة الظروف مما يفرض على هذه التجمعات **مهمات** نضالية خاصة تفرضها طبيعة الظروف التي تواجهها، إلا أن كافة هذه المهام يجب أن تكون منبثقة من برنامج الثورة ومنسجمة معه ومترابطة مع المهمات المركزية التي يطرحها ذلك البرنامج.

ان المهام التي نعمل على انجازها في هذه المنطقة فبالاضافة إلى العمل على التفاف جماهيرنا هناك حول برنامج الثورة العام وم. ت. ف وبرنامج الجبهة الفلسطيني العام، فإننا نعمل من أجل:

«تصعيد النضالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لجماهيرنا هناك في مواجهة العدو الصهيوني وتوطيد العلاقات مع القوى الديمقراطية التقدمية في تلك المنطقة».

كما ونعمل ضد **سياسة التهويد ومصادرة الأراضي، وسياسة التمييز العنصري الرجعي الصهيوني في مواجهة جماهيرنا**.

ولما كان صراعنا ضد **العدو الصهيوني ليس قومياً شوفينياً أو دينياً**، وحيث أن الشعار الاستراتيجي للثورة الفلسطينية هو اقامة **الدولة الديمقراطية الشعبية** التي يتمتع فيها كافة المواطنين بحقوق وواجبات متساوية بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللون، من هنا فإنه من الطبيعي أن يكون ترجمة ذلك نضال العرب واليهود ضد التحالف الصهيوني الامبريالي الرجعي وأهدافه العدوانية.

على ضوء ذلك يصبح من مهمات الثورة الأساسية المساهمة في **تعبئة وحشد القوى اليهودية المناهضة للمشروع الصهيوني والتحالف والتعاون مع كافة القوى اليهودية المتعارضة بشكل أو بآخر مع هذا المشروع وسياسته الفاشية والعدوانية التي تستهدف تقديم الجماهير اليهودي وقوداً للحفاظ على**

مصالح الامبرياليين وكبار الرأسماليين الصهاينة.

أما بالنسبة لمهماتنا في الأردن وكما يحددها برنامج منظمة الجبهة الشعبية في الاردن فهي تتلخص في مهمتين أساسيتين هما:

١ ـ النضال من أجل اردن وطني ديمقراطي.

٢ ـ النضال من أجل استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة.

ومن أجل تحقيق هاتين المهمتين تناضل منظمة الجبهة الشعبية في الاردن من أجل تحقيق المهام التالية:

١ ـ سياسياً/ النضال في سبيل اقامة **نظام وطني ديمقراطي** يعمل على تحويل استقلال البلاد الشكلي إلى استقلال حقيقي ويناضل في سبيل انهاء سيطرة الاستعمار الجديد على البلاد ويعمل على انهاء تبعيتها السياسية والاقتصادية للامبريالية.

٢ ـ **النضال إلى جانب فصائل الثورة وم. ت. ف من أجل تحقيق** البرنامج الوطني الفلسطيني برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وتوثيق التحالف والتنسيق معها.

٣ ـ القيام بكل الاستعدادات الضرورية من أجل مواجهة الأطماع التوسعية الصهيونية التي تستهدف الأرض وطناً وشعباً والتي تهدد استقلاله الوطني وتلحق في نفس الوقت أفدح الأذى بالقضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

٤ ـ القيام بكل الاستعدادات الضرورية الكفيلة بتمكين الاردن من القيام بواجبات الاسهام في المعركة الوطنية والقومي ضد العدو الامبريالي الصهيوني.

٥ ـ تكريس اعتراف الاردن والاعتراف العربي والعالمي في م. ت. ف

بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتحقيق التمسك الفعلي بقرارات الرباط بهذا الصدد.

٦ ـ ضمان حرية العمل الفلسطيني على الساحة الاردنية على مختلف الصعد، الجماهيرية والسياسية والاعلامية والعسكرية وضمان حق الثورة الفلسطينية في الانطلاق لمقاتلة العدو الصهيوني عبر الحدود الاردنية مع فلسطين المحتلة.

٧ ـ اسقاط السياسة الالحاقية للنظام الاردني، وفرض الغاء المشاريع الالحاقية للنظام مثل مشروع «المملكة المتحدة» مروراً بالمشروع الكونفدرالي وانتهاء باتفاق عمان وما نجم عنه من خطوات وسياسات.

٨ ـ محاربة كافة مظاهر التمييز الاقليمي والتفرقة البغيضة بين الشعبين الشقيقين ونسج علاقات خاصة ومميزة بينهما استناداً إلى روابط التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك والمعركة الواحدة ضد العدو الصهيوني الامبريالي الرجعي.

٩ ـ التصدي لسياسات الحلف الرجعي الرامية إلى ادخال الاردن في حلبة المشاريع الامبريالية الاستلامية وزبطه بمحاور رجعية تحت المظلة الامريكية.

١٠ ـ اشاعة الحريات العامة بما فيها حرية الرأي والتعبير وحرية الانتماء السياسي والاجتماعي والتظاهر والنشر والاقامة والتنقل والسفر والعمل. واحترام كرامة الانسان وحرياته الشخصية وحقوقه الأساسية.

١١ ـ اقامة جبهة وطنية متحدة لانجاز هذه المهمات.

*** ملاحظة:**

هناك مهام عمل يومية يتضمنها البرنامج اقتصادياً/ الزراعة اصناعية، التجارة والنقل + الحريات العامة + الحجريات النقابية وحقوق العمال +

المجال الصحي التربوي الاجتماعي + الجيش.. الخ

ولما كان البرنامج السياسي والمهمات الصادر عن م. ج. ش في الاردن قد أصبح جزءي من عملية التثقيف للمراتب الحزبية فقد اكتفينا بالاشارة إلى المهمات السياسية البرنامجية لمنظمتنا في الاردن، ويمكن الاطلاع على ما تبقى من مهام على الأصعدة الاخرى من خلال الكتيب الذي صدر عام ٨٦ عن م. ج. ش في الاردن «البرنامج والمهام».

أما بالنسبة لمهماتنا البرنامجية على الصعيد الفلسطيني ـ اللبناني فتتلخص في:

١ ـ حق جماهيرنا في الأمن والعمل والتنقل ورفع الغبن والتمييز الذي تتعرض له.

٢ ـ حق جماهيرنا في الانخراط بالعمل السياسي والمسلح للدفاع عن نفسها. وحق الثورة الفلسطينية في النضال المسلح ضد العدو الصهيوني.

٣ ـ التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية من أجل اقامة لبنان وطني عربي ديمقراطي موحد معاد للامبريالية والكيان الصهيوني وداعماً لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه.

٤ ـ توطيد وتعميق التحالف الوطني اللبناني الفلسطيني السوري، باعتباره التحالف المعني مباشرة والمرتبط بنتائج الصراع الدائر على أرض لبنان.

أما مهماتنا البرنامجية على الصعيد العربي والتي تستهدف اسقاط نهج الخيانة واسقاط تحلف كامب ديفيد وتحرير الأرض الفلسطينية والعربية من الوجود الصهيوني واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية واسقاط سلطة الرجعية العربية وسلطة البرجوازية العاجزة المستسلمة وبالتالي تحقيق كامل أهداف الامة العربية في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة.

ان هذه المهام مطروحة على القوى الثورية ضمن حركة التحرر الوطني العربية وعلى الأنظمة والمنظمات والأحزاب التي تمثل الطبقة العاملة بشكل خاص.

١ ـ فتح الجبهات العربية أمام العمل الفلسطيني المسلح ضد العدو الصهيوني.

٢ ـ الدفاع عن حقوق ومصالح جماهيرنا في البلدان العربية والشتات.

٣ ـ النضال الثوري والدؤوب من أجل تعزيز وتعميق دور الطبقة العاملة ضمن التحالف الطبقي العريض المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية والبرجوازية اليمينية المستسلمة، بحيث تحتل الطبقة العاملة من خلال عملية نضالية طويلة موقع القيادة لهذا التحالف.

٤ ـ النضال الثوري والدؤوب من أجل انتزاع السلطة في الأقطار العربية من القوى الرجعية والقوى البرجوازية المستسلمة والبرجوازية السائرة في طريق الاستلام واقامة سلطة طبقية جديدة سلطة الديمقراطية الشعبية ـ بقيادة التحالف الطبقي الذي يضم عموم الكادحين حيث تحتل الطبقة العاملة فيه دور القائد والموجه.

٥ ـ النضال الثوري الحازم ضد الصهيونية وكيانها السياسي «اسرائيل» من خلال حرب شعبية فلسطينية عربية طويلة الأمد.

٦ ـ النضال الدؤوب والمتصل من أجل تحقيق الوحدة العربية واقامة الدولة العربية الواحدة الديمقراطية الشعبية واعتبار الوحدة شعاراً مركزياً من شعارات الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق الثورة الاشتراكية.

٧ ـ النضال الجاد من أجل اقامة الجبهة القومية التقدمية من أجل تحقيق المهمات الاستراتيجية آنفة الذكر.

٨ ـ التصدي الحازم للامبريالية الامريكية وكافة سياساتها ومشاريعها

ومصالحها في المنطقة.

٩ ـ المطالبة المستمرة باستخدام سلاح النفط العربي ضد الامبريالية الامريكية.

١٠ ـ مطالبة الأنظمة الوطنية وكافة القوى الوطنية والتقدمية والثورية العربية بتقديم كافة وسائل الدعم والاسناد للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

١١ ـ النضال من أجل اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير العربية.

١٢ ـ العمل على تعزيز التساند والتضامن بين كافة قوى حركة التحرر الوطني العربية على أساس معادي للامبريالية والصهيونية والاستسلامية.

١٣ ـ العمل بشكل خاص على تعميق التحالف بين القوى الديمقراطية والثورية ضمن حركة التحرر الوطني العربية.

١٤ ـ النضال من أجل حق الثورة الفلسطينية في تعبئة الجماهير الفلسطينية في كافة الأقطار العربية دون استثناء، والنضال من أجل استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

١٥ ـ دعم وحدة القوى الديمقراطية الثورية والشيوعية في كل قطر وعلى الصعيد القومي العام.

١٦ ـ النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الشيوعي العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

أما على صعيد مهماتنا البرنامجية على الصعيد الدولي فتتمثل في:

١ ـ تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية وبلدان المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي لما فيه مصلحة النضال ضد الامبريالية والصهيونية وسياسة الاستسلام ومصلحة انتصار شعبنا

الفلسطيني.

٢ ـ الاسهام بنشاط فعال مع كافة قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والسلم في النضال العالمي المعادي للامبريالية وقوى الفاشية والرجعية ومن أجل السلام العالمي.

٣ ـ توطيد العلاقة وتدعيمها مع قوى حركة التحرر الوطني في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث من أجل تحقيق الانتصار التام على قوى الاستعمار والظلام والتخلف.

٤ ـ تعميق وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية والقوى الديمقراطية والتقدمية وأحزاب الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية.

٥ ـ العمل على تعزيز وحدة الحركة العمالية والشيوعية العالمية على أساس مبادىء الماركسية ـ اللينينية والمحافظة على نقاوة الماركسية ـ اللينينية في مواجهة الانتهازية اليمينية و«اليسارية».

* * *

الفصل الثاني

جوهر وأهمية النظام الداخلي في بناء ونشاط الحزب الماركسي ـ اللينيني

في الظروف التاريخية المعاصرة ـ عصر انتقال البشرية من التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية إلى الاشتراكية مع ما يمثله هذا الانتقال من انتصار للثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطني يكتسب العامل الذاتي القيادي ـ الأحزاب السياسية ـ لهذه العملية التاريخية أهمية متنامية تجد خلفياتها في الطابع الواعي والهادف لقيادة الصراعات الطبقية والوطنية، اضافة إلى المشاركة المتزايدة للجماهير الشعبية في النضالات الثورية من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

ان الدراسة العلمية لطبيعة هذه المهمات وللتطور الاجتماعي الاقتصادي تبين بأن الطبقة العاملة وطليعتها السياسية ـ الحزب الشيوعي المسترشد بالنظرية الثورية والعلمية حتى النهاية ـ الماركسية ـ اللينينية ـ هما القادرتان موضوعياً على قيادة هذا الانقلاب التاريخي ـ القضاء على كافة أشكال الاضطهاد والاستغلال وبناء مجتمع الانسانية والرفاهية الحقة ـ المجتمع الشيوعي.

ولقيامه الناجح والفعال بهذا الدور القيادي على الحزب الماركسي ـ

اللينيني أن يرسم السياسة العلمية الواقعية لقيادة الصراع الطبقي والوطني وأن ينشط كقوة اجتماعية سياسية موحدة وعالية التنظيم. ولهذا الهدف يسترشد الحزب بوثيقتين أساسيتين هما البرنامج السياسي والنظام الداخلي اللذان يقرهما مؤتمر الحزب الوطني. ويرتبط البرنامج والنظام الداخلي بعلاقة مشتركة أساسها المنطلق النظري الايديولوجي الواحد ـ الماركسية اللينينية والهدف العظيم الواحد ـ انتصار قضية الثورة والشيوعية. وفي هذه العلاقة يحتل البرنامج الموقع الأول والمحدد، بينما يخضع النظام الداخلي للبرنامج ويقوم على خدمة تحقيق الأهداف والمهمات الواردة فيه.

وعلى أساس البرنامج تقوم الوحدة الفكرية السياسية في الحزب، بينما يؤمن النظام الداخلي الوحدة التنظيمية في صفوفه. وهنا يجب الاشارة إلى العلاقة الجدلية بين المسألتين، فالقضية التنظيمية ليست قضية فنية تكنيكية قائمة بذاتها وانما هي «قضية فكرية ـ سياسية ـ نضالية في جوهرها. فالاصول والمبادىء اللينينية للحياة الحزبية الداخلية ترتبط وبشكل جدلي وثيق بأسس الحزب الايديولوجية والسياسية، حيث ترتبط وثائق الحزب الايديولوجية والسياسية ارتباطاً وثيقاً بوثائقه التنظيمية»(*).

هذا ويعتبر النظام الداخلي وثيقة أساسية وقانوناً في حياة الحزب وناظماً لمجمل النشاط الحزبي. وهو يحتوي على المبادىء التنظيمية الأساسية، أشكال بناء الحزب، قواعد الحياة الحزبية، مبادىء القيادة الحزبية، حقوق وواجبات الأعضاء، مهمات ووظائف اللجان والمنظمات الحزبية.

من هنا فالنظام الداخلي هو بمثابة دستور للحزب وسلاح جبار لتحقيق أهدافه البرنامجية وسياسته وقراراته، لذا فعلى جميع الأعضاء الحزبيين التقيد

(*) انظر النظام الداخلي للـ ج. ش. ت. ف، آب ١٩٨١، ص ٦.

بشكل صارم بالنظام الداخلي، كما ويقع على عاتق كل عضو وكل منظمة ولجنة حزبية متابعة تنفيذ النظام الداخلي من جانب الحزب والمنظمات والهيئات الحزبية والأعضاء.

ويستدعي التقيد الصارم بالنظام الداخلي دراسة بنوده وفقراته بدقة وتوضيح وتفصيل المبادىء العامة الواردة فيه. واللجنة المركزية للحزب في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات العامة هي الهيئة الوحيدة صاحبة الصلاحية في تحديد شروحات وتفسيرات بنود وفقرات النظام الداخلي بشكل يتناسب مع مصلحة السياسة الحزبية. ولهذا الهدف تقوم اللجنة المركزية بمعالجة بنود النظام الداخلي من خلال وثائق حزبية عديدة منها: شروحات النظام الداخلي، القرارات، التعاميم، التوجيهات.. الخ.

كما ويتطلب التقيد الصارم بالنظام الداخلي، أن تكون بنوده ومواده مرتبطة بشكل واقعي بالظروف الملموسة للحزب وتستجيب لمتطلبات النضال الثوري في اللحظة التاريخية المحددة لذا فالنظام الداخلي ليس شيئاً ثابتاً لايتغير، بل هو غالباً ما يتطور ويتغير بالتوافق مع التطورات السياسية والاجتماعية التي تتجلى اما بالتغيرات البرنامجية واما بالتغيرات في الظروف النضالية.

بعد هذه المقدمة النظرية يمكننا التوقف أمام النظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي هذا المجال من المفيد الاشارة إلى أن المؤتمر الوطني الثالث للجبهة المنعقد في آذار ١٩٧٢ هو الذي أقر النظام الداخلي، وقد تم اجراء بعض التعديلات عليه في المؤتمر الوطني الرابع المنعقد في نيسان ١٩٨١. كما أننا في هذه المحاضرة سنستند إلى مسألتين رئيسيتين:

ـ شروحات النظام الداخلي التي أقرتها اللجنة المركزية للجبهة.

ـ التعرض بشكل رئيسي إلى المواضيع البديهية الأساسية في بناء ونشاط

الجبهـة التي تتعلق بعمـل العضـو الحزبي وفي مقدمتها المبادىء التنظيمية الأساسية والعضوية.

* * *

الفصل الأول ـ مبادىء عامة:

يتعرض هذا الفصل لطابع ج. ش. ت. ف ودورها في النضال الوطني الفلسطيني ورؤيتها لأفاق تطور هذا النضال وتحقيق أهدافه وأبعاده العربية والعالمية، اضافة إلى اسس الوحدة التنظيمية في الجبهة الشعبية.

* * *

الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين تنظيم ديمقراطي ثوري يتحول إلى مواقـع المـاركسية ـ اللينينية ويمثـل فصيلاً طليعياً متقـدمـاً للطبقـة العاملة الفلسطينية في نضالها من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وازالة الكيان الصهيوني الامـبريالي العدواني وبناء الاشتراكية والشيوعية. ان هذه الأهداف التقدمية الانسانية السامية والتي تعكس متطلبات التقدم الاجتماعي تستجيب للمصالح الجذرية للجماهير الشعبية. من هنا فإن الجبهة الشعبية تمثل صيغة تنظيمية قائمة على أساس طوعي لتعبئة العناصر الأكثر طليعية من الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين والجنود.

لقـد تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنة ١٩٦٧ كتطور نوعي وراق لحركة القوميين العرب* في ساحة النضال الوطني الفلسطيني. ومنذ نشأتها ولغاية الآن تلعب الجبهة الشعبية دوراً أساسياً بارزاً في قيادة النضال الوطني وفي تحقيق مكتسبات الثورة الفلسطينية المعاصرة والحفاظ عليها. فعلى

(*) تنظيم سياسي راديكالي معادي للصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، نشأ في الخمسينـات وأوقف العمـل به بعد حرب حزيران ١٩٦٧، حيث تحولت فروعه القطرية الى تنظيمات سياسية مستقلة ومن ضمنها تنظيماً ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أساس الدراسة العلمية المستندة الى التعاليم الماركسية - اللينينية وتجارب الحركة الثورية العالمية طرحت الجبهة الشعبية الخطوط العامة الثورية لواقع وآفاق تطور النضال الوطني فأكدت بأن المرحلة الراهنة من تطور النضال الوطني الفلسطيني هي مرحلة تحرر وطني ديمقراطي ناتجة عن تداخل المهمات السياسية الوطنية بالنضالات الاقتصادية والاجتماعية وتتحدد أهداف النضال الوطني في اللحظة التاريخية الراهنة بالبرنامج المرحلي الوطني الفلسطيني برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة.

إن هذه المهمات المطروحة أمام النضال الوطني الفلسطيني تأتي في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية الذي يتسم باندحار الرأسمالية وانتصار الثورات الاشتراكية وأفول الدور التقدمي التاريخي للبرجوازية الأمر الذي يتجلى في عجز البرجوازية عن استكمال مهام النضال الوطني وتهديد مكتسبات الثورة المعاصرة بالضياع مما بات يتطلب التطوير المستمر لدور الطبقة العاملة الفلسطينية وفصائلها الطليعية وصولاً الى قيادة الثورة وانجاز كامل مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق بناء الاشتراكية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

وتؤكد الجبهة الشعبية أن تحقيق هذه المهمات التاريخية يتطلب اتباع طريق فعال ومجرب في الصراع ضد قوى الرجعية، وهذا الطريق، كما دلت عليه تجارب ثورات الشعوب التحررية هو طريق حرب الشعب الطويلة الأمد، طريق توعية وتنظيم الجماهير الشعبية وزج كافة طاقاتها في النضال من أجل مواجهة التفوق التكنولوجي العسكري والاقتصادي للمعسكر المعادي. ان حرب التحرير الشعبية كطريق رئيسي في مواجهة العدو وتحقيق الانتصار يمكن أن تقوم وتستمر وتنتصر فقط في حال استنادها إلى محتوى طبقي وإلى نضال نظري وسياسي وتنظيمي يتسم بطابع وطني تقدمي.

من هنا فإن الجبهة الشعبية ترى أن الشكل الأفضل لتوحيد كافة طاقات جماهير شعبنا واطلاق طاقاتها في حرب طويلة الأمد في مواجهة العدو هو اقامة الجبهة الوطنية العريضة التي تلتقي ضمنها كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للصهيونية والامبريالية والرجعية وصاحبة المصلحة الحقيقية في تحقيق البرنامج المرحلي الوطني الفلسطيني.

وانطلاقاً من فهمها العلمي لطابع العصر والمكانة التاريخية للبرجوازية كما أشرنا آنفاً، اضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار للخارطة السياسية الطبقية في الساحة الفلسطينية والظروف المحلية والعربية والدولية فإن الجبهة تعمل دائماً وبثبات للارتقاء بدورها ودور الفصائل اليسارية الاخرى في اطار هذه الجبهة الوطنية العريضة والتي تتجسد بمنظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى انتزاع المكانة القيادية الأولى فيها وذلك كمقدمة ضرورية لمتابعة تحقيق أهداف نضالنا الوطني. ان هذا النضال الذي يحمل في طياته العديد من التناقضات والصراعات بين مختلف القوى السياسية الطبقية في صفوف منظمة التحرير يجب أن يقوم على أساس الحفاظ على وحدة المنظمة النضال المشترك ضد العدو الرئيسي. وهذه الموضوعة تعتبر قانوناً أساسياً في ثورات التحرر الوطني. وفي هذا المجال يجب الاشارة إلى أن الوحدة الوطنية في اطار النضال التحرري للشعوب المضطدة ومن ضمنها شعبنا الفلسطيني لايمكن أن تقوم وتستمر إلا على أساس وطني معادي للامبريالية والصهيونية والرجعية.

كما وتؤكد الجبهة الشعبية على البعد القومي التقدمي والاممي للنضال الوطني الفلسطيني وتعتبر نفسها فصيلاً متقدماً من فصائل حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية العالمية. فعلى الصعيد القومي ترى الجبهة بأن السياسة الامبريالية الاستعمارية تجاه منطقتنا والتي يمثل الكيان الصهيوني تجليها الأبرز تقوم على أساس اخضاع منطقتنا العربية وشعوبها ونهب خيراتها وضرب أي

تطور تقدمي فيها. ان هذه العوامل مضافاً إليها العلاقات القومية التي تربط الشعب العربي الفلسطيني بالشعوب العربية الاخرى تشكل الأساس المادي لوجود حركة التحرر الوطني العربية وضرورة الارتقاء بالتنسيق بين فصائلها المختلفة وفي مقدمتها فصائل الطبقة العاملة وصولاً إلى بناء الاداة النضالية الموحدة القادرة على تحقيق أماني جماهيرنا العربية في الحرية والديمقراطية الاشتراكية والوحدة.

أما على الصعيد العالمي فتنطلق الجبهة الشعبية كتنظيم ماركسي لينيني من مبدأ الاممية البروليتارية ومن وحدة الصراع على الساحة الدولية بطرفيه التقدمي من جهة والرجعي من جهة اخرى ومن كون الثورة الفلسطينية جزءاً أساسياً من معسكر الحرية والديمقراطية والاشتراكية في العالم. وفي هذا المجال تؤكد الجبهة على الدور الطليعي للحزب الشيوعي السوفياتي في الحركة الثورية العالمية وفي مقدمتها الحركة الشيوعية.

هذا وتجد فكرة الاممية البروليتارية كجزء لايتجزأ من التعاليم الماركسية - اللينينية انعكاساً لها في برنامج الجبهة وسياستها تجاه المسألة القومي. فحل هذه المسألة وفي مقدمتها المسألة اليهودية لايمكن أن يتم إلا بانتصار الثورة الاشتراكية. وفي هذا المجال يشير النظام الداخلي للجبهة إلى «أن المجتمع العربي الجديد الديمقراطي الاشتراكي سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادىء الماركسية اللينينية على توفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد الاستغلال التي يعاني منها انسان هذا الوطن، ومن ضمنها مسألة الاقليات في الوطن العربي. ان اليهود في فلسطين بعد التحرير سيمارسون شأنهم شأن غيرهم، كافة حقوقهم الديمقراطية كمواطنين في مجتمع ديمقراطي اشتراكي». (*)

(*) نفس المصدر السابق، ص ١٢

ان هذه المبادىء والخطوط العامة النظرية والسياسية في بناء ونشاط الجبهة الشعبية على الرغم من أهميتها الأساسية بخلق الوحدة في صفوف الجبهة إلا أنها غير كافية، فالحزب الثوري هو أولاً وقبل أي شيء آخر قائد لنضالات الجماهير الشعبية في صراعها مع قوى الرجعية، انه ليس منظمة تنويرية أو تبشيرية أو ثقافية بل هو الطليعة الكفاحية للطبقة العاملة في نضالها لتحقيق رسالتها التاريخية كحفارة قبر الرأسمالية وبانية المجتمع الاشتراكي الجديد. لذا فإلى جانب الوحدة الفكرية والسياسية هناك حاجة موضوعية لوحدة الفعل، للوحدة التنظيمية - المقدمة الضرورية لوجود وفعل الحزب الثوري كأداة نضالية موحدة وصلبة. ان الوحدة التنظيمية في الجبهة الشعبية تنبثق من طابعها الايديولوجي الماركسي - اللينيني، فهي تقوم على قاعدة الالتزام الصارم بالمبادىء اللينينية في بناء الحزب وعلاقاته الداخلية (المركزية الديمقراطية - القيادة الجماعية - النقد والنقد الذاتي)، كما تلتزم الجبهة بالأخلاق الشيوعية مقياساً للمسلكية الثورية للأعضاء (الانضباط الحديدي - العلاقات الرافقية - الدقة في تنفيذ الواجب - النشاط الخلاق واحترام العمل - التكالف والتضامن بين أعضاء التنظيم وبين الأعضاء والجماهير)*.

(*) نفس المصدر السابق، ص ١٢.

الفصل الثاني : المباديء التنظيمية الأساسية :

ان المبادىء التنظيمية الأساسية هي الخطوط، المنطلقات التنظيمية العامة في بناء ونشاط الجبهة الشعبية وتعكس هذه المباديء الطابع الماركسي - اللينيني للجبهة وهي تنبثق موضوعياً من مكانة ودور حزب الطبقة العاملة في قيادة نضالات الجماهير الشعبية الهادفة إلى القضاء على كافة أشكال الاضطهاد والاستغلال وبناء مجتمع الرفاهية والعدالة الحقة - المجتمع الاشتراكي والشيوعي.

لقد تشكلت هذه المباديء تاريخياً على أساس التجارب الفنية والخلاقة للحركة العمالية والشيوعية العالمية. ففي أواسط القرن الماضي ومع تشكيل أول تنظيم شيوعي في التاريخ - عصبة الشيوعيين في عام ١٨٤٧ - وعند كتابة النظام الداخلي لهذه العصبة تعرض كل من ماركس وانجلس للمرة الأولى للمباديء التنظيمية التي تحكم بناء ونشاط حزب البروليتاريا الثوري، ومع تطور الحركة العمالية والشيوعية العالمية تم اغناء هذه المباديء وتطويرها. وفي نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي وعلى أساس تجربة الأحزاب العمالية القائمة وفي مقدمتها تجربة حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي لعموم روسيا - الحزب البلشفي - صاغ فا. لينين بشكل عبقري ومتكامل المباديء التنظيمية الأساسية للحزب الماركسي اللينيني. فقد أكد لينين بأن الحزب الثوري - حزب الطبقة العاملة لكي يستطيع القيام بدوره الطليعي في قيادة الجماهير الشعبية وتحقيق الانتصار على الأعداء الطبقيين يجب أن ينطلق من المباديء التنظيمية التالية :

- ان يمثل الفصيلة المتقدمة الواعية للطبقة العاملة. وهذا يعني بأن الحزب الماركسي - اللينيني هو حزب الطبقة العاملة، طليعتها السياسية المكافحة، هو هذه الطليعة التي تضم العناصر الطليعية من هذه الطبقة (وليس كل الطبقة) والمتسلحة بالنظرية الثورية العلمية الماركسية - اللينينية، الأمر الذي يؤهلها لرسم الطريق الصحيح في قيادة الصراع الطبقي بكافة جبهاته وأشكاله.

- أن يمثل الفصيلة المنظمة للطبقة العاملة. ينطلق هذا المبدأ من كون حزب البروليتاريا الثوري ليس تجمعاً عفوياً لأعضائه، بل هو نظام متناسق عالي التنظيم من الأعضاء والمنظمات والهيئات الحزبية. وهذه السمة المنظمة للحزب هي السلاح الأكبر في أيدي جماهير الطبقة العاملة وباقي الكادحين في مواجهة الرجعية بامكانياتها الهائلة على مختلف الجبهات.

- أن يمثل أعلى أشكال التنظيم الطبقي للطبقة العاملة. إلى جانب طليعتها الكفاحية السياسية تنشيء الطبقة العاملة منظمات اخرى نقابية، مهنية، ثقافية، رياضية.. الخ تدافع عن هذه أو تلك الجوانب من مصالحها. إلا أن حزبها السياسي بدفاعه عن مصالحها العامة الجذرية والآنية المتكاملة يحتل موقع أعلى أشكال التنظيم الطبقي للبروليتاريا، وهو من هذا المنطلق معني في قيادة المنظمات الاخرى للبروليتاريا وتسخير نضالاتها في خدمة النضال العام للطبقة العاملة وحلفائها.

- أن يجسد علاقة الطليعة بجماهير الطبقي العاملة وباقي الكادحين - (للتفصيل أنظر لاحقاً)

- أن يتسم بالوحدة الفكرية - السياسية والتنظيمية - (للتفصيل انظر لاحقاً)

- أن يبني وينشط على أساس مبدأ الاممية البروليتارية (للتفصيل انظر

ـ أن ينبى وينشط على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية (للتفصيل انظر لاحقاً)

وتتجسد هذه المبادىء في نشاط الجبهة الشعبية من خلال القواعد الحزبية المتعددة والمتنوعة الواردة في النظام الداخلي. وفي هذا المجال تجدر الاشارة إلى أنه في الوقت الذي تعتبر فيه المبادىء التنظيمية الأساسية ثابتة والزامية لكافة الأحزاب الماركسية ـ اللينينية فإن القواعد الحزبية تختلف من حزب إلى آخر وذلك باختلاف الظروف النضالية الملموسة وطبيعة المهمات المطروحة التي تحكم النشاط الحزبي بخصوصيتها.

هذا وسوف نتوقف في الفصل الثاني أمام بعض المبادىء التنظيمية والقواعد الحزبية في مقدمتها المبدأ الأساسي في بناء ونشاط الحزب الماركسي ـ اللينيني ـ مبدأ المركزية الديمقراطية.

المركزية الديمقراطية:

يهدف هذا المبدأ بالأساس إلى بناء حزب سياسي ممركز بشكل ديمقراطي ـ الأداة النضالية الضرورية لانتصار قضية الثورة. فبدون حزب ممركز بشكل حديدي عالي التنظيم لايمكن مواجهة البرجوازية بنظامها السياسي وأجهزة دولتها المتعددة وامكانياتها الاقتصادية الضخمة.

ان مبدأ المركزية الديمقراطية كما هو واضح يتكون من جانبين رئيسيين ـ المركزية من جهة والديمقراطية الحزبية الداخلية من جهة اخرى، وهما بمثابة وجهان لعملة واحدة، حيث لايمكن الفصل بينهما وتطبيق الواحد دون الآخر. ففي الواقع العملي تمثل المركزية الأساس الضروري لتطبيق قواعد

الديمقراطية الحزبية الداخلية، كما تمثل الديمقراطية الحزبية الداخلية الناتجة عن طابع الجبهة الشعبية كمنظمة طوعية اختيارية واعية أساس تطبيق المركزية في الجبهة.

وتنطلق الجبهة الشعبية في التوفيق بين المركزية والديمقراطية الحزبية الداخلية من الظروف النضالية الملموسة التي تعيشها الجبهة والثورة ومختلف المنظمات الحزبية. ففي ظروف العمل السري المطلق في الأرض المحتلة على سبيل المثال تختلف قواعد تطبيق المركزية الديمقراطية عن ظروف العمل نصف السري مثلاً، عن ظروف العمل العلني في سوريا أو لبنان. الخ وفي هذا المجال فإن الجبهة تحذر من الفصل الميكانيكي الجامد ما بين المركزية والديمقراطية الحزبية الداخلية. وكذلك من التغليب الاصطناعي لجانب على الجانب الأخر للمبدأ. ان الوقوع في هذه المخاطر التنظيمية تخلق ظواهر سلبية في مجمل نشاط الحزب وتؤثر بشكل جدي على قدرته في تأدية دوره الطليعي المطلوب.

هذا وتتجسد مبدأ المركزية الديمقراطية في نشاط الجبهة من خلال عدد من القواعد الحزبية المحددة في النظام الداخلي للجبهة وهي: *

١ ـ انضباط صارم والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية:

ان هذه القاعدة تجسد المركزية في صفوف الجبهة وتؤمن الفعل والقدرة لعى تنفيذ برنامج الجبهة والمنظمات الحزبية. وفي مجال تأكيده على أهمية الانضباط الصارم أشار لينين إلى «أن الحزب الشيوعي لايستطيع أداء واجبه إلا إذا نظم بطريقة أشد مركزية، وإذا ما ساد فيه انضباط حديدي قريب إلى الانضباط العسكري.* وتتطلب هذه القاعدة أن ينشط جميع أعضاء الحزب

(*) نفس المصدر السابق، ص ١٣ ـ ١٤.

(*) ف. أ. لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣١، ص ٢٦.

بشكل موحد وفعال بعد اتخاذ القرار بشكل جماعي، فالقرار حينئذ يصبح قرار الجبهـة، قرار المنظمة الحزبية أو المرتبة الحزبية وتنتفي عندها، وقت التنفيذ مسألة الأقلية والأغلبية.

٢ ـ التزام الهيئات الحزبية الأدنى بقرارات الهيئات الحزبية الأعلى:

تمثـل الجبهـة الشعبية لتحرير فلسـطين نظاماً متكاملاً من المنظمات والهيئات واللجان الحزبية التي تنشط كجسم سياسي موحد استناداً إلى هذه القاعدة الحزبية التي تعكس أحد الجوانب الهامة للمركزية في صفوف الجبهة. وتتطلب هذه القاعدة الحزبية وجود مركز قيادي واحد تخضع له كافة هيئات الحزب إضافة إى خضوع الهيئات الحزبية الأدنى غير المشروط لهيئات الحزب الأعلى. ان الالتزام الصارم لهيئات الحزب الأعلى يجب أن يرتبط من جانب المنظمات الحزبية الأدنى بالتطبيق الخلاق لهذه القرارات ارتباطاً بالظروف المحلية الملموسة.

٣ ـ «المناقشة الحرة والجادة والمسؤولة لسياسة الحزب ومواقفه وبرامجه تشكل حقاً أساسياً لكل عضو لايجوز المساس به، ومبدأ أساسياً من مبادىء الديمقراطية داخل التنظيم. وانه على أساس الديمقراطية داخل التنظيم يمكن تدعيم الانضباط الصارم والطاعة الواعية غير الميكانيكية».

٤ ـ الاستقلالية النسبية للمنظمات الحزبية وتشجيع المبادرة:

تعبر هذه القاعدة الحزبية عن الديمقراطية في صفوف الجبهة وهي تتطلب التعاطي الخلاق مع تطبيق سياسة الحزب العامة في مختلف جوانبها الفكرية والسياسية والتنظيمية. ان الأساس الموضوعي لهذه القاعدة هو خصوصية المنظمات الحزبية المختلفة والتي تتطلب بالتالي أشكالاً ووسائل متنوعة لتنفيذ قرارات الهيئات الأعلى. وفي هذا الاطار تشكل المبادرات المحلية التي تقوم بها المنظمات الحزبية المكمل المنطقي والطبيعي في التطبق الخلاق

لسياسة الجبهة.

٥ ـ هيئات الحزب تتحدد بالانتخاب من القاعدة إلى القمة. ان عملية انتخاب هيئات الحزب القيادية دورياً في مختلف المستويات من الروابط إلى المناطق إلى قيادات الفروع واللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام هي التجسيد الأبرز للديمقراطية في صفوف الجبهة. هذا ويرتبط انتخاب الهيئات الحزبية القيادية بصلاحية تبديلها عند الضرورة مما يضرب امكانية بروز البيروقراطية والامتيازات الشخصية والتسلط في الحياة الحزبية ان انتخاب الهيئات الحزبية يتم في المؤتمرات الحزبية الموازية من خلال الترشيح المركزي. فمؤتمر الرابطة الذي يشكل من أعضاء الخلايا ينتخب قيادة الرابطة وينتدب ممثلين عن الرابطة إلى المؤتمر الحزبي الأعلى وهكذا دواليك. وهنا تجدر الاشارة إلى أنه يحق لاعضاء المؤتمر الحزبي المحدد ابداءى آرائهم في الأسماء الواردة في لائحة الترشيح المركزية والطعن في البعض منهم أو في اللائحة ككل، وفي حال عدم نجاح مرشح أو أكثر نم اللائحة المركزية يفتح باب الترشيح الحر لاستكمال عدد الهيئة الحزبية المعنية.

٦ ـ «تقوم هيئات الحزب القيادية بتقديم تقاريرها الدورية أمام منظماتها وإلى المنظمات الأعلى مباشرة» ان تقديم التقارير الدورية من قبل هيئات الحزب القيادية والتي تتناول مختلف جوانب نشاطها إلى منظماتها الحزبية هو تعبير عن الديمقراطية والجماعية في نشاط الجبهة. فمن خلال الاطلاع على هذه التقارير وتقييمها يتم محاسبة هذه الهيئات من قبل الأعضاء الحزبيين والبت في امكانية استمراريتها أو تغير بعض أعضائها كما يتم بشكل جماعي تصحيح الثغرات ورسم الخطوط العامة لعمل المنظمة في المرحلة القادمة. وتتم هذه العملية في المؤتمرات أو الكنفرنسات الحزبية، فعلى سبيل المثال تقدم قيادة الرابطة تقريراً عن مجمل نشاطاتها إلى مؤتمر الرابطة صاحب الصلاحية في البت به.

أما تقديم التقارير إلى الهيئات الأعلى فهو تعبير عن المركزية في صفوف الجبهة من خلال الخضوع للهيئات الأعلى وصولاً إلى وجود مركز قيادي واحد، الأمر الذي يخلق المقدمات الضرورية لعمل الجبهة كقوة واحدة متناسقة مما يمكنها من لعب الدور الطليعي المؤثر في النضال الوطني لشعبنا الفلسطيني.

أ ـ «القيادة الجماعية»

تعتبر القيادة الجماعية من أهم المباديء التنظيمية في العمل الحزبي وهي تعكس المفهوم الماركسي الثوري حول دور الجماهير الشعبية الحاسم في التطور التاريخي والقيام بالثورات الاجتماعية. ويجد هذا المفهوم تجليه في العمل الحزبي من خلال الدور الحاسم للأعضاء الحزبيين والهيئات الحزبية الجماعية في اتخاذ القرارات وتنفيذها فالجماعية تسخر أكبر عدد ممكن من الامكانيات والقطاعات والخبرات لتحديد القرار أو الخط السياسي الأصح، وتساعد إلى درجة كبيرة في النظرة الشمولية إلى الظواهر والعمليات الاجتماعية مما يجنبنا النظرة الاحادية الجانب.

إن الجماعة في العمل الحزبي كنقيض طبيعي لعبادة الفرد وللدكتاتورية الفردية لاتناقض مع أهمية الفرد ودوره في التطور التاريخي بشكل عام وفي النشاط الحزبي بشكل خاص. وفي هذا المجال يجب أن نميز بين عبادة الفرد وبين احترام الشخصيات الحزبية القيادية البارزة التي تنطلق في نشاطها من الجماعية واحترام الهيئات الحزبية. فهذه الشخصيات تلعب دوراً هاماً وضرورياً في حياة الحزب الداخلي والخارجية.

كما وتتطلب الجماعية في العمل الحزبي المسؤولية الفردية في توزيع المهام وتنفيذها، الأمر الذي يبعدنا عن الفوضى وتمييع المسائل ويساعد في التنفيذ الدقيق والمحدد والواضح للقرارات. فالجماعية تمارس في عمل الهيئات

الحزبية، في الاجتماعات الحزبية حيث تؤخذ القرارات بشكل جماعي وبعدها تتم التكليفات الحزبية الفردية لتنفيذ هذه القرارات والمحاسبة عليها. ان هذا الفهم في العمل الحزبي لايلغي أو ينتقص من دور مسؤول المرتبة الحزبية الذي يتمتع بحق المبادرة والتوجيه خارج الاجتماعات الحزبية.

ب ـ «النقد والنقد الذاتي»

يحتل مبدأ النقد والنقد الذاتي موقعاً هاماً وضرورياً في حياة الجبهة. فهو سلاح مجرب في النضال ضد الأخطاء والثغرات وفي سبيل تطوير نشاطنا واكسابه فعالية أكبر مما يؤمن التنفيذ الناجح لسياسة حزبنا الهادفة إلى تحقيق أماني شعبنا في التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

ان استعمال هذا السلاح التنظيمي وقدرته لعى القيام بدوره الهام يتطلب التعاطي الحزبي الثوري مع العملية النقدية، الأمر الذي يستوجب الانطلاق من مصلحة الحزب والثورة والشعب في ممارسة النقد والنقد الذاتي والابتعاد عن الذاتية والفئوية. اضافة إلى الابتعاد عن القضايا الثانوية والعابرة والتركيز على المفاصل الأساسية في العمل.

وتمثل الدراسة العلمية الدقيقة والواقعية للظواهر السلبية والأخطاء عناصر ضرورية في الممارسة الصحيحة لهذا المبدأ. وهذا يتطلب قول الحقيقة والابتعاد عن المغالاة واسقاط الرغبات الذاتية على الواقع، الأمر الذي يحفظ للنقد فعاليته ودوره المطلوب. كما ويتطلب النقد الاجراءات العلمية الفورية لتفادي الأخطاء والثغرات مما يكسبه الطابع الايجابي والبناء ويبعده عن الثرثرة الفارغة العقيمة التي لاقيمة لها.

هذا ولعملية النقد والنقد الذاتي عدة اتجاهات رئيسية فهنتاك النقد

والنقـد الـذاتي الذي تمارسه الجبهة اتجاه أخطائها، **الأمر الذي** نراه بشكل واضح في وثائق الجبهة الأساسية وخاصة في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع. وقد أشار لينين إلى الأهمية العالية لهذا النمط من النقد حيث أكد بأن «الاعتراف بالخطأ والكشف عن علله وتحليل الظرف الذي أدى إلى ارتكابه والبحث باهتمام في وسائل اصلاح الخطأ انما هو علامة الحزب الجدي، انما هو تنفيذه لواجباته، انما هو تربية وتعليم الطبقة ومن ثم الجماهير»(*)

ويمثـل النقد والنقد الذاتي في نشاط المنظمات الحزبية وبين الأعضاء اتجاهاً آخر في ممارسة هذا المبدأ. وهنا يجب التأكيد على أهمية الانطلاق من الطابع الانساني والروح الرفاقية ونبذ العشائرية والمفهوم الخاطيء للرفاقية في ممارسة النقد اتجاه أي رفيق وهذا يتطلب توجيه النقد للخطأ المحدد وليس لشخصية الرفيق المعني مع ما يعنيه هذا الموضوع من حرص على الرفيق وتجربته وتطويره والابتعاد عما يسيء لشخصيته وكرامته ونشاطه في الجبهة والعمل الوطني.

ج ـ «وحدة الحزب»

تعتبر الوحدة الحزبية مبدأ قائداً وهاماً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كافة مراحل تطورها، وهي تشكل أحد العناصر الأكثر ضرورية للقدرة على قيادة النضـالات الوطنية والطبقية ومواجهة القوى الرجعية وتحقيق الانتصار والـوحدة في صفوف الحزب الثوري تعكس نفسها ايجابياً على وحدة الحركة التقدمية في البلد المعني وعلى وحدة الحركة العمالية والجماهير الشعبية.

ان الوحدة في صفوف الجبهة ليست مسألة فوقية ـ شكلية أو تكتيكية

(*) ف. أ. لينين، «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» المختارات في ١٠ مجلدات ٩، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٦.

فنية وانما هي مسألة طبقية فكرية سياسية تنظيمية. فعلى أساس سياسة الجبهة الطبقية التي تعكس المصالح الجذرية العامة للطبقة العاملة وباقي الكادحين والمستندة للتعاليم الماركسية ـ اللينينية تتم الوحدة الفكرية السياسية في الجبهة خالقة بذلك الأساس الطبقي الفكري السياسي للوحدة التنظيمية التي تتوطد وتتدعم كما أشرنا آنفاً بالمباديء التنظيمية اللينينية.

والوحدة في صفوف الجبهة تتعارض بشكل مطلق مع وجود أية تكتلات داخل الحزب، وتتطلب الانضباط الصارم لوثائق الجبهة الأساسية ـ البرنامج السياسي والنظام الداخلي ـ ولقرارات الهيئات الحزبية الأعلى. ان أي خلل في هذا الجانب يجب التوقف أمامه بشكل حازم وصولاً إلى الطرد من صفوف الجبهة، لأن أي اضعاف للوحدة مهما كان سببه هو في خدمة معسكر أعداء الثورة.

هذا وتجدر الاشارة إلى أن الوحدة لاتعني على الاطلاق تقييد حرية التفكير وابداء الرأي، بل على العكس فإنها تتطلب النقاش الحر والخلاق والمسؤول للمواضيع المطروحة ولكن على أساس الضوابط التنظيمية الواردة في النظام الداخلي.

د ـ «الحزب والجماهير»

«ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤمن أن الثورة الحقيقية هي ثورة الجماهير لمصلحة الجماهير، وعلى هذا الأساس فإن الخط الجماهيري يشكل الأساس الذي تقوم عليه كافة نشاطات الجبهة وفعاليتها»(*) ان هذه البديهية المنبثقة عن جوهر تعاليم الاشتراكية العلمية عن الدور الحاسم للجماهير

(*) انظر النظام الداخلي للـ ج. ش. ت. ف، آب ١٩٨١، ص ١٧.

الشعبية في التطور الاجتماعي والتي أكدتها مجمل تجارب الحركة العمالية والشيوعية العالمية هي قانون ملزم ومبدأ أساسي في نشاط جميع الأحزاب الماركسية ـ اللينينية ومن ضمنها حزبنا الطليعي ـ الجبهة الشعبية. من هنا نستطيع فهم تأكيد لينين بأنه « . . . فقط الحزب الشيوعي إذا كان فعلاً طليعة الطبقة الثورية . . . اذا عرف الحزب كيف يربط نفسه بروابط لا انفصام لعراها بكل حياة طبقته، وعن طريق طبقته بكل جمهور المستثمرين أو كيف بين في هذه الطبقة وهذا الجمهور الثقة التامة ـ فقط حزب كهذا بمستطاعه أن يقود البروليتاريا في النضال الأقسى الحاسم، الأخير ضد جميع قوى الرأسمالية»(*).

غير أن تجسيد هذا القانون في نشاط الحزب هو مسألة معقدة وصعبة وتحتاج لإى نضال شاق وطويل النفس يهدف في النهاية إلى الارتقاء بوعي الجماهير وزجها في اتون الصراع لتحقيق مصالحها الآنية والاستراتيجية. وهذا يفرض على جميع الأعضاء والمنظمات الحزبية أن يسخروا كافة نشاطاتهم لصالح توطيد وتعميق العلاقات مع الجماهير، الأمر الذي يتطلب ايجاد لغة مفهومة في مخاطبة الجماهير، حيث يبرز في المقدمة النضال المطلبي الذي يشكل اللغة المباشرة والعلاقة الحية مع جماهير الطبقة العاملة وباقي الكادحين. فمن خلال هذا النضال يقود الحزب تحركات الجماهيري للدفاع عن مصالحها الآنية، اليومية، المباشرة من جهة ويسخر هذه النشاطات وينظمها في خدمة السياسية العامة والنضال الوطني من جهة، كما وتشكل المنظمات الديمقراطية المحيطة بالجبهة ـ منظمة الشبيبة الفلسطينية، منظمة المرأة الفلسطينية وغيرها ـ والدور الفاعل للأعضاء الحزبيين فيها احدى الأقنية الهامة لاقامة علاقات وثيقة مع

(*) ف. أ. لينين «موضوعات عن المهام الأساسية للأممية الشيوعية». من كتاب حول «عمل الحزب بين الجماهير» موسكو دار التقدم، ص ١٢١.

الجماهير الشعبية.

وفي هذا السياق أيضاً تحتل المنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبية على الصعيد الوطني موقعاً هاماً، فهي تعتبر من أهم القنوات التي تربط الحزب بالجماهير، وهذه الأطارات هي عبارة عن اتحادات طوعية مستقلة في عملها وتستجيب لاحتياجات معينة للشغيلة، حيث تقوم بتلبيتها مستعملة أساليب وأشكال مختلفة. فهناك المنظمات النقابية والشبابية والنسائية. . الخ. وتنطلق الجبهة في عملها مع المنظمات والاتحادات الشعبية من المبادىء اللينينية على هذا الصعيد والتي تتمثل بالأساس بوحدة الحركة الشعبية والعمل حيثما توجد الجماهير البروليتارية وشبه البروليتارية والنضال داخل الاتحادات وحتى الرجعية منها بهدف كسب الجماهير ودفعها للنضال الثوري.

وهنا يجب الاشارة إلى أن مستوى النشاط الجماهيري للعضو وفعاليته في اطار المنظمات الديمقراطية المحيطة بالجبهة وفي صفوف الاتحادات والمنظمات الشعبية على الصعيد الوطني يعتبر مقياساً هاماً في التقييم العام للعضو الحزبي.

هـ ـ «الحزب ومهمة الكفاح المسلح»

على الحزب الثوري في قيادته لنضالات الجماهير الشعبية الوطنية والطبقية أن يهيء نفسه لاستخدام كافة أشكال النضال السلمية والمسلحة داخل البرلمان والمؤسسات الرسمية وخارجها، السرية والعلنية ونصف العلنية. . الخ وذلك انطلاقاً من الظروف الموضوعية والذاتية التي تحيط بالعملية الثورية في البلد المعني. على هذا الصعيد في ظل الظروف الملموسة لنضال شعبنا الفلسطيني والطبيعة العدوانية الاستيطانية الاقتلاعية للمشروع الصهيوني في فلسطين المدعوم امبريالياً ورجعياً، وعلى أساس تجارب الشعوب

المنتصرة تبرز مهمة الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد موضوعياً كشكل نضالي رئيسي. لذا فإن الجبهة الشعبية تناضل من أجل بناء الحزب السياسي المقاتل القادر على قيادة الجماهير الفلسطينية في حربها الشعبية الطويلة الأمد من أجل تحقيق أهدافها وأمانيها الوطنية.

ان هذا الخط النضالي الرئيسي في سياسة الجبهة الشعبية يتجسد في برامج عمل الهيئات الحزبية على مختلف المستويات المركزية والوسيطة والقاعدية. فهذه الهيئات وخاصة المركزية تقوم بتسخير كافة طاقات الجبهة بأعضائها وأصدقائها وتحالفاتها لتصعيد النضال ضد العدو الصهيوني وفي مقدمته الكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

وتجد أهمية هذا الموضوع تجلياتها في سياسة الجبهة من خلال تحديد موقع الظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية بمثابة الركيزة الأساسية الثانية في النضال الوطني الفلسطيني بعد الأرض المحتلة، وهذا ما يفسر الدفاع المستميت التي تخوضه قوى الثورة في الدفاع عن الظاهرة العلنية والتصدي للهجمات المسعورة الشرسة التي تقوم بها بعض أطراف الرجعية العربية والكيان الصهيوني.

ان تجسيد مهمة الكفاح المسلح في نضالنا الوطني يتطلب من أعضاء جبهتنا لعب دور مميز وطليعي على صعيد العمل العسكري، مع ما يتطلبه هذا الموضوع من اعداد عسكري إلى تأدية الخدمة الثورية والانضمام الاستراتيجي لقوات الثورة والانخراط في النشاط العسكري بكافة أشكاله وبالطريقة التي تحددها الجبهة. فقط ومن خلال هذا الطريق يمكننا لعب الدور الطليعي في تعبئة وقيادة جماهير شعبنا. نحو الانتصار في تحقيق أمانيها الوطنية المشروعة.

* * *

الفصل الثالث: العضوية:

تحتل مسألة «العضوية» موقعاً مميزاً في بناء ونشاط حزب البروليتاريا الثوري. فالحزب السياسي في نهاية المطاف هو مجموع الأعضاء الحزبيين، وبالتالي فإن مجموع الأعضاء الحزبيين يشكلون الحزب. كما أن عموم الأعضاء في الحزب الماركسي ـ اللينيني هم الذين ينتخبون الهيئات القيادية وصولاً إلى المؤتمر الوطني الذي يحدد الخطوط العامة لنشاط الحزب في كافة المجالات، هذا اضافة إلى مشاركتهم الفعالة في رسم سياسة الحزب قبل تبنيها من المؤتمر ولعبهم الدور الرئيسي في تعبئة الجماهير وقيادتها لتحقيقها في الحياة. لذا فإن مستوى العضوية يلعب دوراً هاماً في تحديد مدى قدرة الحزب على رسم السياسة ـ الصحيحة وتنفيذها ومكانته ودوره من التطور الاجتماعي والصراع الطبقي. من هنا فإن مسألة العضوية بكافة تشعباتها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كتنظيم ماركسي ـ لينيني: شروط العضوية، حقوق وواجبات الأعضاء، تنطلق من طابع الجبهة العمالي ومتطلبات تحقيق سياستها العامة في المرحلة الراهنة انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والهدف النهائي للحركة العمالية ـ انتصار قضية الشيوعية.

أولاً: «شروط العضوية»

ان شروط العضوية في حزب البروليتاريا الثوري تنطلق كما أشرن آنفاً من مكانة الحزب ودوره في المجتمع كطليعة كفاحية للطبقة العاملة وقد دلت التجربة الغنية للحركة العمالية والشيوعية العمالية بأن تكوين هذه الأداة النضالية ـ الحزب الماركسي ـ اللينيني يتطلب الانطلاق من المبادىء اللينينية للعضوية في صفوف الحزب، وهي تتكون من ثلاثة شروط رئيسية:

ـ القبول ببرنامج الحزب (وقد اضيف لاحقاً النظام الداخلي أيضاً).
ـ دعم الحزب مادياً.
الاشتراك الشخصي في احدى المنظمات الحزبية.

ان هذه المبادىء العامة للعضوية في صفوف الحزب هي الزامية لكل الأحزاب الماركسية ـ اللينينية وذلك في كافة مراحل تطورها وفي مختلف الظروف النضالية التي تنشط فيها. غير أن خصوصية نشاط كل حزب تتجلى في هذا المجال باضافة بعض الشروط التي تعكس متطلبات الظروف النضالية الملموسة. من هنا وانطلاقاً من ظروف النضال الوطني الفلسطيني وطابع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن النظام الداخلي يحدد الشروط التالية للعضوية في الجبهة:(*)

١ ـ «أن يكون في واقعه الحياتي منتمياً إلى احدى طبقات الثورة كما هي محددة في برنامج الحزب السياسي» وهذه مسألة منطقية وطبيعية، فالجبهة الشعبية هي حزب الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، وطبقات الثورة كما هي محددة في البرنامج السياسي وفي الفصل الأول للنظام الداخلي هي تلك الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية، حيث تقف في مقدمتها جميعاً الطبقة العاملة الفلسطينية المتحالفة مع جماهير الفلاحين والمثقفين الثوريين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة. ان هذا الاتجاه الطبقي العام للعضوية لاينفي امكانية العضوية لبعض أبناء البرجوازية في صفوف الجبهة بحال انسلاخهم عن موقعهم الطبقي وانحيازهم لجانب الطبقة العاملة وايديولوجيتها الثورية.

٢ ـ «أن يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي». ان الموافقة على

(*) انظر النظام الداخلي للـ ج.ش.ت.ف، آب ١٩٨١، ص ٢١.

برنامج الحزب ونظامه الداخلي هو بمثابة اعلان الانحياز الواعي لجانب الطبقة العاملة وايديولوجيتها ـ الماركسية ـ اللينينية مع ما يعنيه هذا الأمر من تحقيق الوحدة الطبقية الفكرية السياسية والتنظيمية في صفوف الجبهة، مما يؤهلها للعب دورها الطليعي في النضال الوطني الفلسطيني.

٣ ـ «أن ينتمي إلى احدى المنظمات الحزبية ويناضل من خلالها ويكون مستعداً للالتحاق بالنضال عندما يطلب الحزب منه ذلك». يعكس هذا الشرط السمة المنظمة للجبهة الشعبية، فمن خلال انتمائه للمنظمة الحزبية يؤمن العضو الاتصال الدوري الدائم بالحزب ويعمل وفقاً لتوجيهاته في قيادة نضالات الجماهير الشعبية. أما في حال عدم الالتزام باحدى المنظمات الحزبية والعمل من خلالها يتحول التنظيم إلى جسم مائع غير منظم وبالتالي غير قادر على القيام بوظيفته التاريخية. وهذا ما رفضه لينين ودحضه بشدة.

أما الشق الثاني لهذا الشرق والمتعلق بالالتحاق بالقتال عندما يطلب الحزب ذلك، فهو يعبر عن كون الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي لنضالنا في هذه المرحلة التاريخية، وبالتالي فإن العضو الحزبي يجب أن يكون القدوة للاحزبيين في جميع ميادين النضال وفي مقدمتها الشكل الأرقى ـ الكفاح المسلح.

٤ ـ «أن يطبق القرارات وينفذ التعليمات الحزبية». , وهذا يتطلب من كل عضو حزبي أن يطبق بشكل واع وفعال قرارات وتوجيهات الهيئات المركزية والهيئات الحزبية الأعلى والمرتبة الحزبية ومسؤولها. ان هذا الشرط يعكس الطابع المنظم للجبهة الشعبية والذي يشكل السلاح الأهم في انتصار قضية الثورة. وكل أضعاف لهذا الجانب في نشاط الحرب هو بنهاية المطاف يخدم الأعداء القوميين والطبقيين.

٥ ـ «أن يسدد الاشتراكات المقررة» يربط هذا الشرط العضو بشكل

مادي مباشر بالجبهة ويؤمن لها الدعم المادي، مما يمكنها من تلبية احتياجاتها المادية. فالاشتراك الشهري هو مصدر مالي دائم ورئيسي للحزب الثوري ومن هنا تكمن أهميته العالية. وللاشتراك الشهري أساس فكري سياسي وتنظيمي فالعضو الذي يتخلف عن القيام بمثل هذا الواجب لايمكنه القيام بواجبات أكبر وصولاً إلى التضحية بنفسه من أجل قضية الشعب والثورة والحزب.

٦ - «أن يكون قد بلغ السادسة عشرة من عمره». وينطلق هذا الشرط من أن كون سن السادسة عشرة تسمح للفرد في ظل ظروفنا الملموسة من الاشتراك الواعي والهادف والفعال في نضالنا الوطني.

هذا وعلى جميع الأعضاء الحزبيين والمنظمات واللجان الحزبية التقيد الصارم بشروط العضوية، فأي اخلال بها يؤدي إلى دخول عناصر تخريبية إلى جسمنا الحزبي مما يضعف من وحدة تنظيمنا ومن قدرته على النشاط الثوري الفعال لتحقيق أماني وطموحات جماهيرنا.

ثانياً: «واجبات وحقوق العضو»

ان واجبات وحقوق العضو تحدد موقعه ودوره في النشاط الحزبي وعلاقته بالحرب وبمنظمته الحزبية وبالأعضاء الحزبيين الاخرين، وهي تهدف إلى بناء العضو كمناضل ثوري وقائد جماهيري قادر على التنفيذ الناجح والفعال لسياسة الجبهة. لذا فواجبات وحقوق العضو تنبثق من طابع الجبهة والمهمات التي تقوم بالتصدي لها في المرحلة التاريخية الراهنة من تطور نضالنا الوطني. هذا وتعكس واجبات العضو الجانب المركزي في نشاط الجبهة، بينما تعكس الحقوق جانب الديمقراطية الحزبية الداخلية. وتبين العلاقة الجدلية بين المركزية والديمقراطية الحزبية الداخلية (التي أشرنا لها في تعرضنا لمبدأ المركزية الديمقراطية) جوهر العلاقة المشتركة بين الواجبات والحقوق، فلا يمكن وجود الواجدات بدون الحقوق والعكس صحيح.

أ - «واجبات العضو»

سنتاول هنا واجبات العضو في اتجاهين رئيسيين، وهما:

١ - واجبات العضو تجاه الحزب ان الواجب الأول للعضو تجاه الحزب هو الحفاظ على وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية وتدعيمها بشكل دائم وهذا يتطلب الانضباط الصارم لوثائق وقرارات الجبهة ولمبادىء وقواعد النظام الداخلي والابتعاد عن الثرثرة وخلق التكتلات والشللية ومحاربة كافة الممارسات اللاحزبية من أية جهة أتت وتبليغ الهيئات الحزبية المعنية بها.

ان وحدة الحزب تتطلب من العضو أيضاً متابعة التقيد بالنظام الداخلي من جانب الحزب والمنظمات و اللجان الحزبية والأعضاء. وفي هذا الصدد أكد لينين «بأن الحزب ملزم هو بذاته أن يتابع تطبيق النظام الداخلي من قبل الشخصيات المسؤولة.. «أن يتابع» لايعني فقط أن يستهجن بالكلمات بل أن يعالج من الناحية العملية.. ليس جديراً بلقب العضوية في الحزب من لا يقدر على أن يطلب ويفرض على من منحوا الثقة أن ينفذوا التزاماتهم تجاه من منحهم الثقة»(*).

كما وتتطلب وحدة الحزب وممارسة الحياة التنظيمية السلمية الابتعاد عن الشكلية والبيروقراطية والمفهوم الخاطيء للرفاقية واخفاء الحقيقة واسقاط الرغبات الذاتية على الواقع، اضافة إلى «النضال ضد الرواسب النفسية والمسلكية للمجتمع الاقطاعي والبرجوازي.. ومظاهر النفسية البرجوازية الصغيرة في العمل الحزبي كالأنانية وحب الذات والغرور، وحب الظهور، والفردية، والتحدث عن النفس والعمل الروتيني بدون حماسة، والتعالي عن المهمات اليومية الصغية واثارة النقد الشخصي وحب الانتقام، وفي الوقت نفسه

(*) ف. أ. لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٨، ص ٢٢١.

النضال من أجل اكتساب صفات الطبقة العاملة ومسلكيتها، والرغبة في التعلم والعلاقات الرفاقية الصادقة، والاندماج الكامل بقضايا الحزب والثورة(*). ولتثبيت هذا الفهم الصحيح في الحياة الحزبية يجب على العضو الحزبي أن يمارس بجرأة ثورية سلاح النقد والنقد الذاتي الحزبيين لمواجهة الأخطاء والثغرات وللحفاظ على الحزب من أية شوائب.

هذا ويتطلب وحدة الحزب من العضو أيضاً الدراسة الدائمة للتعاليم الماركسية ـ اللينينية ولوثائق الجبهة واصداراتها والاطلاع على تجارب الحركة العمالية والشيوعية العالمية وفي مقدمتها التجربة الخلاقة للحزب الشيوعي السوفييتي، الأمر الذي يمكن العضو من الارتقاء المستمر بمستواه الفكري والسياسي، مع مايعنيه ذلك من تصليبه واكسابه مناعة ايديولوجية في مواجهة كافة الأفكار الانتهازية والتحريفية والبرجوازية.

وإلى جانب وحدة الحزب تبرز موضوعة أمن الحزب كواجب مهم وضروري للعضو الحزبي في التنظيم الثوري. ففي ظل الظروف الصعبة لنضالنا الوطني الفلسطيني وفي ظل تكالب معسكر الأعداء لتصفية قضيتنا الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الانجاز الأهم لشعبنا في ثورته المعاصرة يبرز واجب العضو في الحفاظ على أمن الثورة وبالأخص أمن حزبنا الطليعي، وهذا يتطلب الحفاظ على أسرار الجبهة واليقظة باستمرار تجاه نشاطات العدو الايديولوجي والسياسة والعسكرية.. الخ.

ان الأمن الحزبي هو مجموعة الاجراءات والتدابير التي يضعها الحزب بفرض منع العدو من التعرف أو الوصول إلى أسرار الحزب على كافة الصعد، وبفرض ضمان سلامة الحزب ومؤسساته وضمان وقاية قيادته وأفراده. كما

(*) انظر النظام الداخلي للـ ج. ش. ت. ف، آب ١٩٨١،

ويتطلب الأمن الحزبي حماية التنظيم من تسلل الأعداء والعملاء وكشف وعزل العناصر الضعيفة التي تمكن العدو من التأثير عليها وشرائها وتجنيدها للعمل في صالحه، هذا بالاضافة إلى النضال بلا هوادة ضد كل مظاهر الليبرالية والفوضى والتكتل والتشرذم والثرثرة.

وتنقسم الاجراءات المتعلقة بأمن الحزب إلى عدة اتجاهات، من أهمها الأمن الدفاعي الوقائي. والأمن الوقائي هو أمن جماعي من مسؤولية جميع أعضاء الحزب فهو يتعلق بجوانب مرتبطة بكل عضو كما سنبين لاحقاً.

وهنا يمكننا تقسيم الاجراءات والتدابير الأمنية الوقائية المطلوبة من العضو للحفاظ على أمن الحزب إلى اتجاهين رئيسيين:

١ ـ الأمن السياسي: وهو يتطلب الانتباه إلى الدعاية البرجوازية ومحاربتها والكشف عن جوهرها المعادي للحزب والثورة والجماهير، اضافة إلى النضال الحازم ضد كافة أشكال الانتهازية والتحريفية اليمينية «واليسارية» والتي تخدم في نهاية المطاف (مهما تعددت وتنوعت أشكالها وأساليبها) العدو الطبقي والوطني. فعلى العضو الحزبي أن ينبته بشكل جدي ودائم لكافة الأفكار والمواقف السياسية والاعلامية المشبوهة التي تطرح من قبل هذا الشخص أو ذاك، من قبل هذه القوة السياسية أو تلك، من قبل هذه المجلة أو تلك، من قبل هذه الاذاعة أو تلك، والتي تهدف في الجوهر وبغض النظر عن الأساليب والأشكال التي تطرح من خلالها إلى تسميم وعي الجماهير وتأليبها على الثورة وبالأخص فصائلها الطليعية. وهنا على العضو الحزبي أن يناضل ضد هذه الآراء ويحصن الجماهير بالموقف السياسي السليم الذي تطرحه الجبهة.

ان الطريق الفعال للقيام بهذه المهمة من قبل الأعضاء الحزبيين وهو التحصين الايديولوجي المستعمر والمستند إلى التعميق الدائم للمعارف النظرية

الماركسية ـ اللينينية والاستيعاب الواعي لبرنامج الجبهة وتكتيكها السياسي اليومي.

٢ ـ أمن العمل التنظيمي: وهي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذ أثناء الحركة والعمل من قبل أفراد التنظيم وقيادته، وهنا سنتناول مجالين من مجالات أمن العمل التنظيمي وهما:

أ ـ أمن الوثائق: في أية منظمة توجد وثائق مختلفة وهي التي تعكس نشاط الحزب، عدد أفراده، وثائق البرنامج والخطط وأخيراً ارشيف الحزب بما يحوي من تقارير سرية ومحاضر الاجتماعات والمعلومات الموجودة بهذه الوثائق هي من الأسرار الحزبية ووقوع هذه الوثائق بيد العدو يشكل ضربة للتنظيم. والقانون الأمني فيما يتعلق بالوثائق هو امتلاك أقل ما يمكن من الوثائق المكتوبة وحفظ ما هو ضروري جداً مع حمايتها من التسرب والسيطرة عليها وتنظيم حفظها.

ب ـ أمن الأفراد: وهي مجموعة الاجراءات والاحتياطات التي يجسد فيها المناضل تعليمات الحزب و اجراءاته الأمنية كي لايقع فريسة في دائرة العدو.

٢ ـ واجبات العضو تجاه الجماهير: تنبثق واجبات العضو تجاه الجماهيرم طابع الجبهة الشعبية كتنظيم ثوري يهدف إلى تحقيق مصالح الجماهير الأمنية والاستراتيجية البعيدة المدى وذلك عن طريق توعيتها وتنظيمها وقيادتها في النضالات الوطنية والطبقية. لذا.على العضو الحزبي أن يرى في الجماهير الهدف الأساسي لنضاله والقوة الحاسمة في تحقيق سياسة الجبهة والثورة، وهذا يتطلب العيش وسط الجماهير والعمل على تحسس آلامها واحتياجاتها والنضال من أجل تلبية مصالحها المباشرة والبعيدة. وفي مجرى هذه العلاقة على العضو أن ينقل سياسة الحزب إلى الجماهير ويبين الجوهر الطبقي الشعبي لهذه السياسة

بهدف تعبئتها وزجها في الصراع كمقدمة ضرورية لتحقيقها في الحياة. وفي هذا المجال على العضو أن يلعب دوراً ريادياً في جميع المعارك الوطنية والطبقيه وعلى كافة الصعد وأن يمثل نموذجاً نضالياً ساطعاً في الدفاع عن مصالح الجماهير.

وفي الجهة المقابلة على العضو الحزبي أن يمثل الجماهير الشعبية في الجبهة من خلال طرح آلامها واحتياجاتها وآرائها واستعدادها للفعل الثوري. وبهذا فإن العضو الحزبي يساهم إلى حد كبير في وضع القيادات الحزبية بالصورة الواقعية للحياة وبالتالي في تأمين مقومات ضرورية لرسم سياسة واقعية.

كما ويجب أن يشكل النشاط الجماهيري للعضو الحزبي وبالأخص العمل مع الأصدقاء عنصراً هاماً في التقاط العناصر الطليعية وضمها إلى صفوف الجبهة أو المنظمات الديمقراطية المحيطة بها. وهنا على العضو أن يشتق ارتباطاً بالظروف الملموسة كافة الأشكال والوسائل والأساليب لكسب الانصار لخط الجبهة. فبامكانه مثلاً الاستفادة من: علاقات الصداقة والزمالة الراهنة والقديمة، العلاقات الاجتماعية والعائلية، العمل، المهنة، الاتحادات والمنظمات واللجان الشعبية النوادي الثقافية والخيرية والرياضية، المساعدات المادية التي تقدم للجماهير. الخ.

ب ـ «حقوق العضو»

سنتعرض هنا لحقوق العضو حسب النقاط الواردة في النظام الداخلي، (*) وهي:

١ ـ أن ينتخب وينتخب في هيئات الحزب القيادية. أن هذا المبدأ الحزبي هو بمثابة أهم مؤشر على الديمقراطية في صفوف الحزب. فالعضو

(*) نفس المصدر، ص ٢٤ ـ ٢٥.

الحزبي له الحق في أن ينتخب وينتخب في جميع الهيئات القيادية على جميع المستويات ـ القاعدة والوسيطة والمركزية. إلا أن تجسيد هذا الحق في الحياة الحزبية يرتبط بعدة عوامل تنطلق من مصلحة الحزب وتطوره ومن متطلبات العمل في الهيئات الحزبية المختلفة. فالمواصفات المطلوبة لعضوية الهيئات المركزية تختلف عنها في الهيئات الوسيطة، وعنها في الهيئات الحزبية القاعدية. فالمواصفات المطلوبة لعضوية الهيئات المركزية تختلف عنها في الهيئات الوسيطة، وعنها في الهيئات القيادية القاعدية. وهنا يجب الاشارة إلى أن كل عضو حزبي بشكل أو بآخر هو مشروع كادر وعضو قيادي احتياطي في صفوف الحزب، لذا يجب عليه الارتقاء الدائم بمستواه في مختلف الجوانب وفي مقدمتها جميعاً الاستيعاب الخلاق للتعاليم الماركسية ـ اللينينية ولتجارب الحركة العمالية والشيوعية العالمية.

٢ ـ «أن يناقش بحرية تامة ضمن الاطر التنظيمية المسائل النظرية والسياسية ومشكلات الحزب وسياسته ونشاطاته العملية وأن يقدم الاقتراحات بشأنها إلى أن يحدد الحزب موقفه ويتخذ قراراته،» وتعني هذه القاعدة الحزبية بأنه يحق للعضو أن يطرح وجهات نظره في المسائل المختلفة، وأن يناقش سياسة الحزب وقراراته، وقرارات وتوجهات منظمته الحزبية وأن يبدي رأية فيها شرط أن تتم هذه العملية في الاطر التنظيمية الصحيحة، أي في الاجتماع الحزبي أو في الكونفرنس أو المؤتمر. وهذا الحق للعضو ليس مطلقاً فحرية النقاش وابداء وجهات النظر يجب أن لاتخرج عن التعاليم الماركسية ـ اللينينية وعن جوهر برنامج الحزب ونظامه الداخلي، الأمر الذي يحفظ وحدة الحزب وطابعه البروليتاري الثوري وقدرته الكفاحية العالية.

كما ويجب الاشارة إلى أن هذا الحق يتطلب في الوقت نفسه أعلى درجات المسؤولية والوحدة في النشاط العملي وتفنيذ القرارات الحزبية بغض النظر عن

الرأي الشخصي في المسائل المطروحة.

٣ ـ «أن ينتقد في اجتماعات الحزب أية قيادة حزبية وأي عضو في الحزب بغض النظر عن المركز الذي يشغله». ان تجسيد هذا الحق وبغية الابتعاد عن الفوضى والحفاظ على هيبة ومكانة الأعضاء الحزبيين والمنظمات والهيئات الحزبية يتطلب التعاطي الحزبي المسؤول مع هذا الحق، الأمر الذي يعني التقيد بالمتطلبات التي أشرنا إليها. في توضيح مبدأ النقد والنقد الذاتي.

وهنا تجدر الاشارة إلى أنه لايحق للمرتبة الحزبية التي يوجه عضو فيها نقداً إلى عضو آخر خارج المرتبة المعنية أو إلى هيئة حزبية حول موضوع ليست مطلعة عليه مرتبته أن تبدي رأيها، وذلك لسبب بسيط هو أن المرتبة المعنية لم تسمع وجهة نظر الطرف الآخر.

٤ ـ «أن يتطلب المناقشة والمشاركة في بحث أخطائه ومخالفاته ووضعه في الحزب وطبيعة مسؤولياته قبل أن تتخذ منظمة الحزب أية عقوبة بحقه أو قراراً متعلقاً بنشاطه».

٥ ـ «أن يتوجه ضمن الاطر التنظيمية ـ الاجتماع الحزبي الكونفرنس، المؤتمر ـ بأي شكوى أو سؤال أو اقتراح إلى أية هيئة حزبية». يمكن التعبير عن هذا الحق في الاطار التنظيمي المحدد اما شفهياً واما كتابياً مع الاشارة إلى أنه يحق للمرتبة أو الهيئة الحزبية التي ينتمي إليها العضو ابداء وجهة نظرها بالموضوع، تعفى من هذا الحق فقط المواضيع التي تتعلق بأمن الحزب.

ان حقوق العضو يمكن النظر إليها أيضاً كواجبات ضرورية يجب على العضو القيام بها. فالقاعس في استخدام الحقوق واستشراء اللامبالاة للحزبية يؤثر سلباً على النشاط الحزبي العام ويضعف القيادة الجماعية والمحاسبة. لذا على الحزب ومنظماته وكوادره وأعضائه الانتباه الدائم لهذا الموضوع وخلق المقدمات الضرورية للتجسيد الخلاق لحقوق العضو والوقوف بحزم وصرامة

أمام أية ومحاولات ومن أية جهة أتت للمساس بها أو التقليل من شأنها.

ثالثاً: «طريقة قبول العضو»

تنبثق طريقة قبول العضو من شروط العضوية ومن التجربة الخاصة للجبهة الشعبية وتجارب القوى الثورية الاخرى. وهي تمثل عملية حزبية متكاملة تهدف إلى استقطاب العناصر الطليعية من أبناء شعبنا وفي مقدمتهم أبناء الطبقة العاملة الفلسطينية وبنائهم كمناضلين ثوريين.

تبدأ عملية قبول العضو بتقديم طلب انتساب إلى الخلية الحزبية وبترشيحه. من قبل عضوين حزبيين، حيث يقدمان تقريراً مفصلاً وواعياً ودقيقاً عنه يتحملان تبعاته ودقة المعلومات الواردة فيه أمام الهيئات الحزبية المعنية، وبعدها تناقش الخلية الحزبية طلب الانتساب والتقرير المقدم وتبت في الموضوع. وفي حال قبول الخلية للترشيح يبلغ طالب الانتساب بقبوله في صفوف الجبهة كعضو مرشح ويرتب له وضع تنظيمي في حلقة حزبية يدرس فيها وثائق الجبهة الأساسية ـ البرنامج السياسي للجبهة، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الأخير، النظام الداخلي ولمحة عن تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومن جهة اخرى يتم في هذه الفترة التعرف على العضو وتقييمه والتأكد من أهليته لعضوية الجبهة اضافة إلى زجه في النضال العملي اليومي لبنائه كمناضل وقائد جماهيري.

ويستمر هذا الوضع التنظيمي ـ فترة الترشيح ـ مدة زمنية تتراوح بين ستة أشهر وسنة وقابلة للتمديد حيث تقف بعدها الخلية الحزبية أمام العضو المرشح، وبالاعتماد على معطيات التجربة لتقرر اما قبوله عضواً حزبياً كامل الحقوق والواجبات واما اعتباره صديقاً للحزب أو ضرورة ابعاده حتى عن دائرة الأصدقاء. وفي جميع الأحوال يجب أن تتم المصادقة على قرار الخلية من المرتبة الحزبية الأعلى.

كما ويجب الاشارة إلى أن على العضو المرشح كافة الواجبات وله كامل الحقوق التي يتمتع بها العضو العامل ما عدا حق الترشيح والانتخاب. لذا فالعضو المرشح مطالب أيضاً بتسديد الاشتراك الشهري كما تحدده اللائحة المالية للجبهة.

رابعاً: «ترك الحزب، الانقطاع الجزئي، الانتقال»

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنظيم سياسي طوعي واختياري قائم على أساس وحدة الأهداف والأفكار والمصالح المعبر عنها في وثائق الجبهة. لذا فمسألة ترك الجبهة نتيجة لأسباب وظروف مختلفة هي حق للعضو الحزبي تبت به مرتبته الحزبية وتصادق عليه المرتبة الأعلى. وهنا على المرتبة الحزبية المعنية أن تدرس بتمعن وروية طلب الترك وتقويم بالتفاعل الضروري مع طالب الترك، وفي حال اصرار الرفيق المعني واقتناع المرتبة بذلك يعتبر العضو تاركاً للجبهة، أما في حال عدم اقتناع المرتبة واصرار الرفيق على طلبه فيتم اتخاذ الاجراءات الحزبية المناسبة وصولاً إلى الفصل أو الطرد من الجبهة.

كما ويعتبر العضو الحزبي تاركاً في حال انقطاعه غير المشروع عن المساهمة في نشاط الحزب لمدة أربعة اجتماعات متتالية أو عدم تسديده للاشتراكات لمدة ثلاثة أشهر متصلة. ان هذا القرار يجب أن يؤخذ في مرتبة العضو ويصادق عليه من قبل المرتبة الحزبية الأعلى.

هذا ويجب أن تخضع موضوعة انفصال العضو عن جسم الجبهة بكافة أشكاله لمصلحة الحزب والثورة. فعلى العضو الراغب في الترك التعهد بالحفاظ على كافة المعلومات والأسرار التي اطلع عليها نم خلال عمله الحزبي وأي خلل في هذا الجانب يعرض العضو للملاحقة الحزبية.

أما بالنسبة لانتقال العضو من منظمة حزبية إلى منظمة اخرى فإنها تتم من خلال الهيئات الحزبية المعنية وعلى أرضية الحفاظ على مرتبة العضو وتولي قيادة المنظمة الحزبية الجديدة تحديد مسؤولياته.

الفصل الرابع : «الاجراءات الانضباطية»

تحتل الاجراءات الانضباطية أو مايسمى بالعقوبات الحزبية موقعاً هاماً في الحياة التنظيمية للحزب الثوري، وهي تهدف بالأساس إلى «تمتين الانضباط داخل الحزب والتطبيق الصارم للنظام الداخلي وتنفيذ قرارات الحزب ومنع الانحرافات الليبرالية والبيروقراطية، ومنع الاساءة إلى الحزب أو أعضائه، أو الجماهير»(*) اضافة إلى المساهمة أيضاً في الحفاظ على المواصفات الثورية الفكرية السياسية والأخلاقية للعضو الحزبي.

وتستخدم العقوبات الحزبية بحق العضو ارتباطاً بمستوى الخطأ وعندما لاتنفع وسائل التثقيف الاخرى في تخليصه من ثغراته. فالاجراءات الانضباطية في صفوف الحزب (ماعدا الفصل والطرد) هي بمثابة وسائل تربوية رادعة تهدف إلى القضاء على الثغرات والأخطاء وتطوير نشاط العضو وبنائه كمناضل شيوعي ثوري. من هنا فالعقوبة ليست هدفاً بحد ذاتها بل يجب أن تمثل مناسبة لتثقيف العضو المعاقب وتخليصه من الثغرات المحددة.

وعلى الحزب والمنظمات الحزبية التعاطي مع العقوبات الحزبية بأعلى درجات المسؤولية والتروي والرفاقية ومحاولة استنفاذ كافة الوسائل التربوية الاخرى قبل اللجوء إلى العقوبة الحزبية، كما على العضو الحزبي النظر بجدية ومسؤولية عالية تجاه أية عقوبة بحقه، اذ عليه التوقف أمام خطأه المحدد والعمل على تفادي هذا الخطأ وعدم تكراره مستفيداً من مساعدة وتوجيهات رفاقه ومنظمته الحزبية له.

(*) نفس المصدر السابق، ص ٢٩.

وتندرج العقوبات الحزبية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفق شدتها حسب السلم التالي: (*)

التنبيه، الانذار، تجريد من المسؤوليات، تخفيض المرتبة الحزبية، تجميد العضوية، الفصل من الحزب، الطرد.

يعتبر الفصل من الجبهة وكذلك الطرد أقسى عقوبة حزبية بحق العنصر. وهي تؤخذ بحق هؤلاء الأعضاء الذين فقدوا مواصفاتهم كأعضاء حزبيين ومناضلين ثوريين، وبذلك يسهم هذا الاجراء الحزبي في تطهير صفوف الجبهة وفي الارتقاء بالجانب النوعي للعضوية.

وتتخذ العقوبات الحزبية عادة من قبل المراتب الحزبية التي يعمل فيها العضو- الخلية، الرابطة.. الخ على أن تصادق عليها المرتبة الأعلى، أما بالنسبة لعقوبتي الفصل والطرد من الجبهة فتوصي مرتبة العضو بذلك بينما تتخذ المرتبة الأعلى القرار، ثم يصادق عليه من قبل المرتبة الأعلى من التي اتخذت القرار وذلك بهدف التدقيق الشديد على العقوبات القصوى.

ومن حق العضو قبل اتخاذ الاجراءات الانضباطية بحقه أن يساهم في بحث مشكلته بمرتبته الحزبية وأن يبدي وجهة نظره بالموضوع، كما يحق له بعد اتخاذ القرار أن يطلب اعادة النظر فيه والاستئناف إلى المرتبة الحزبية الأعلى أو إلى لجنة الرقابة الحزبية المعنية ان وجدت.

أما بالنسبة للعضو المفصول أو المطرود من الحزب فيحق له «أن يقدم استئنافاً خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور لدى هيئات الحزب العليا، بما فيها اللجنة المركزية أو لجنة الرقابة المركزية»(*)

(*) نفس المصدر السابق، ص ٢٩.

(*) نفس المصدر السابق، ص ٢٩.

الفصل الخامس: «بنية الحزب وهيكلية التنظيم». (انظر خارطة الهيكلية التنظيمية).

تنبثق الهيكلية التنظيمية للحزب الماركسي ـ اللينيني من كونه الفصيلة المنظمة الموحدة للطبقة العاملة والمدعوة لقيادة نضالات الجماهير الشعبية في صراعها الحاسم مع قوى الرجعية. ان الطابع المنظم للحزب يتجلى عملياً في كونه نظام متناسق من المنظمات والأجهزة واللجان الحزبية الموحدة على أساس برنامج الحزب ونظامه الداخلي مشكلة بذلك الهيكلية التنظيمية للحزب.

ان الهيكلية النظيمية للجبهة مبنية على شكل هرمي وانطلاقاً من مبدأ المركزية الديمقراطية وعلى الأساس الجغرافي والانتاجي في بناء المنظمات الحزبية. وهي تتألف من ثلاثة مستويات رئيسية: المستوى المركزي والوسيط والقاعدي وتتشكل الهيئات الحزبية القيادية بمستوياتها الثلاثة من خلال الانتخابات الدورية التي تجري في المؤتمرات الحزبية، والتي تبدأ بالمؤتمرات القاعدية التي تنتخب قياداتها ومندوبيها إلى المؤتمرات الأعلى وهكذا دواليك وصولاً للمؤتمر الوطني الذي يتشكل من مندوبي مختلف الفروع الحزبية وأعضاء اللجنة المركزية القديمة.

هكذا ويتألف كل مستوى حزبي من عدة هيئات يقف في مقدمتها المؤتمر الحزبي. فالمؤتمر الحزبي في مختلف المستويات هو الهيئة القيادية الأعلى للمستوى المعين، فهو الذي يناقش النشاط العام للمنظمة الحزبية ويقر برامجها وينتخب القيادات المناظرة.

وتتكون الهيكلية التنظيمية للجبهة وفق التراتبية التالية:

ـ **«الحلقات الحزبية»** ـ هي هذه الهيئات التي تتشكل من الأعضاء

المرشحين للعضوية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكل مجموعة من الأعضاء المرشحين يتراوح عددها بين ثلاثة إلى عشرة أعضاء تشكل حلقة حزبية مستقلة تقاد من قبل عضو خلية، ولأعضائها نفس حقوق وواجبات أعضاء الخلايا ما عدا حق الانتخاب والترشيح.

ـ **«الخلية الحزبية»** ـ هي القاعدة الأساسية في بناء الجبهة، وتتشكل من ثلاث إلى عشرة أعضاء حزبيين، ولكل خلية مسؤول ـ عضو رابطة ـ يعين من قبل قيادة الرابطة، ونائب مسؤول من أعضاء الخلية، يرشح من قبل قيادة الرابطة ويتم انتخابه من قبل أعضاء الخلية. هذا ويعتبر اجتماع الخلية الحزبية السلطة الحزبية الأعلى في مستوى الخلية.

ـ **«الرابطة»** ـ تتشكل منظمة الرابطة من ثلاثة إلى خمسة خلايا حزبية مبنية اما على أساس العمل أو السكن ويتألف هذا المستوى الحزبي من هيئتين هما:

١ ـ مؤتمر الرابطة ويناقش المؤتمر كافة التقارير المقدمة من قيادة الرابطة ويتخذ القرارات بشأنها ويقر برنامج عمل المنظمة الحزبية للرابطة للفترة القادمة. كما وينتخب المؤتمر قيادة الرابطة ومندوبي الرابطة إلى المؤتمر الحزبي الأعلى. هذا ويجب أن يكون أعضاء قيادة الرابطة منتسبين للحزب منذ مدة لاتقل عن سنتين.

٢ ـ «قيادة الرابطة» ـ تنتخب قيادة الرابطة من مؤتمر الرابطة، وهي تقود نشاط المنظمة الحزبية في الفترة ما بين المؤتمرين، حيث تتابع تنفيذ برنامج المنظمة وقرارات وتوجيهات المؤتمر والهيئات الحزبية الأعلى، وقيادة الرابطة هي التي تصدق قرارات الخلية المتعلقة بقبول الأعضاء والعقوبات الانضباطية المتخذة بحقهم.

- منظمة الحزب في القطاع(*)

- منظمة الحزب في المنطقة.

- منظمة الحزب في الفرع

يتكون كل من هذه المستويات الحزبية من ثلاثة هيئات وهي:

١ - «مؤتمر المنظمة الحزبية» - يتشكل من مندوبين المؤتمرات الأدنى وأعضاء قيادة المنظمة الحزبية القديمة وينعقد دورياً مرة كل سنتين، يناقش تقارير القيادة الحزبية المناظرة ويتخذ القرارات بشأنها ويقر برنامج المنظمة الحزبية للفترة القادمة. كما وينتخب المؤتمر مندوبي المنظمة الحزبية إلى المؤتمر الحزبي الأعلى وقيادة المنظمة الحزبية ولجنة الرقابة الحزبية ان وجدت.

٢ - «قيادة المنظمة الحزبية» - تنتخب من المؤتمر وتقوم بقيادة نشاط المنظمة ما بين المؤتمرين، حيث تتابع تنفيذ قرارات وتوجيهات مؤتمر المنظمة الحزبية (وفي مقدمتها برنامج العمل) والهيئات الأعلى.

٣ - «لجنة الرقابة الحزبية»(*): تنتخب من المؤتمر الحزبي المعني ولها نفس مهمات لجنة الرقابة الحزبية المركزية ولكن ارتباطاً بالمستوى الحزبي المحدد الذي تمثله.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الفرع يتميز عن المنطقة والقطاع بوجود هيئة حزبية رابعة هي اللجنة المركزية الفرعية التي تنتخب من مؤتمر الفرع، وتنتخب بدورها قيادة الفرع..

- «المستوى المركزي»:

يحتل المستوى المركزي رأس الهرم التنظيمي في الجبهة ويشكل هيئة الأركان النظرية والسياسية والتنظيمية للجبهة، وهو يتكون من أكفأ الأعضاء

(*) لقد تم تجميد العمل بهذا المستوى الحزبي - القطاع - بقرار من اللجنة المركزية للجبهة.

(*) لايعمل بهذه الصيغة لغاية الآن.

الحزبيين من حيث الامكانيات الفكرية والسياسية والتنظيمية والعملية والنضالية - الرفاق الأقدر على قيادة الجبهة والصراع الطبقي والوطني بكافة أشكاله.

ويتألف المستوى المركزي من عدة هيئات حزبية هي:

١ - «المؤتمر الوطني»: - أعلى سلطة في الجبهة، ينعقد مرة كل أربع سنوات، مهمته مناقشة تقارير اللجنة المركزية ولجنة الرقابة الحزبية المركزية وتحديد الخطوط العامة للجوانب الرئيسية في نشاطات الجبهة - الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية.. الخ، وهو صاحب الصلاحية في اقرار وتعديل برنامج الجبهة ونظامها الداخلي. وفي نهاية أعماله ينتخب المؤتمر اللجنة المركزية للجبهة بأعضائها العاملين والمرشحين ولجنة الرقابة الحزبية المركزية.

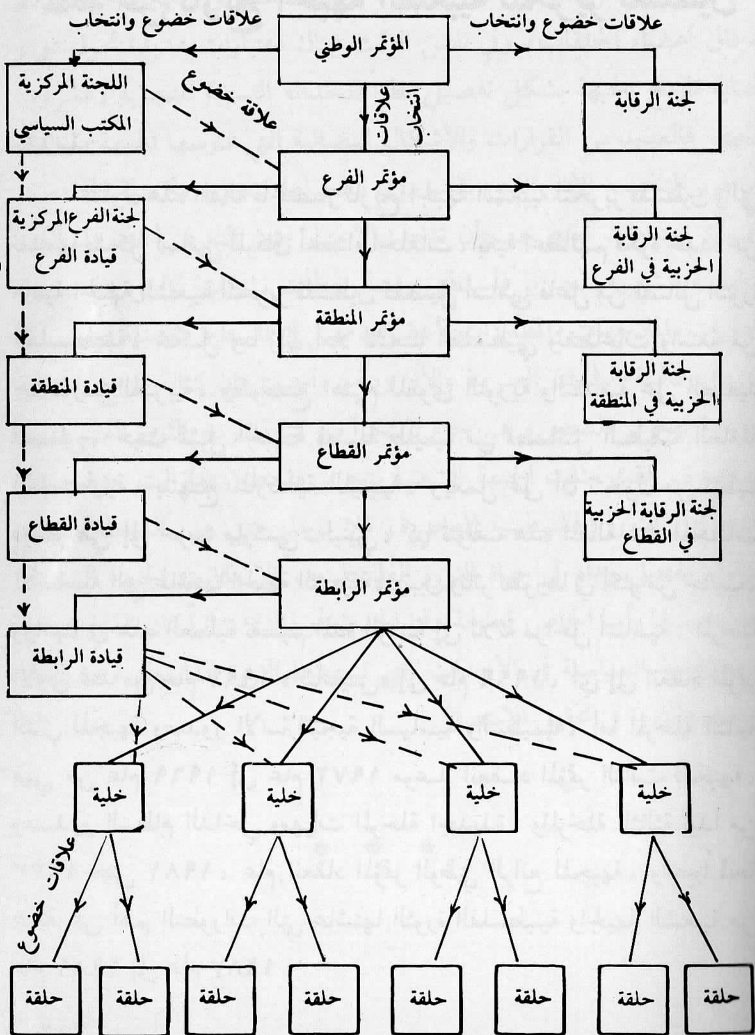
٢ - «اللجنة المركزية»: تنتخب من المؤتمر الوطني وتقود نشاط الجبهة في الفترة ما بين المؤتمرين، حيث تعمل على تجسيد قرارات وتوجيهات المؤتمر الوطني في نشاط المنظمات الحزبية. كما تنتخب اللجنة المركزية من أعضائها المكتب السياسي والأمين العام ونائب الأمين العام وتشرف على نشاطهم، حيث تناقش دورياً تقارير المكتب السياسي واتخاذ القرارات بشأنها. هذا وتجتمع اللجنة المركزية دورياً مرة كل ستة أشهر وللمكتب السياسي حق دعوتها إلى اجتماع استثنائي عند الضرورة.

٣ - «المكتب السياسي»: هو الهيئة التي تقود نشاط الجبهة بين دورتي اللجنة المركزية، مهمته متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات المؤتمر الوطني واللجنة المركزية. هذا ويحق للجنة المركزية في اجتماعاتها الدورية اعفاء أي عضو من المكتب السياسي واضافة عضو أو أكثر إلى هذه الهيئة.

٤ ـ «لجنة الرقابة الحزبية المركزية»*: تنتخب من المؤتمر، ومهمتها متابعة التنفيذ الدقيق لمبادىء وقواعد النظام الداخلي والمحاسبة على أي خلل في هذا الجانب إضافة إلى النظر في شكاوى واستئنافات الأعضاء الحزبيين بصدد العقوبات الحزبية المتخذة بحقهم وبالأخص عقوبتي الفصل والطرد من الجبهة. تعمل اللجنة تحت اشراف اللجنة المركزية ولكنها تقدم تقاريرها للمؤتمر الوطني صاحب الصلاحية في اتخاذ القرارات بشأنها.

(*) تجدر الاشارة الى أننا في الجبهة لا تعمل بهذه الصيغة لغاية الآن وذلك لأسباب متعددة لا مجال لعرضها هنا.

الهيكلية التنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما هي واردة في النظام الداخلي



الفصل الثالث

لمحة عن تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مقدمة :

تتناول هذه المقالة باختصار تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي نقدمها بشكل أساسي للرفاق أعضاء الحلقات، بغية اعطائهم فكرة محددة عن ماهية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كفصيل أساسي فاعل من فصائل الثورة الفلسطينية، شكل وما زال أملاً لشعبنا الفلسطيني ولقطاعات واسعة من جماهيرنا العربية، وموضع اهتمام للقوى الثورية والتقدمية على الصعيد العالمي، حيث تمثل الجبهة فصيلة طليعية من فصائل الطبقة العاملة الفلسطينية، ينتهج الماركسية اللينينية، ويعمل على أن تتحول من تنظيم ديمقراطي إلى حزب ماركسي ـ لينيني، كما تتوقف هذه المقالة عند المحطات الأساسية التي عاشتها الجبهة الشعبية، وتبين وتائر تطورها في أكثر من جانب، وراعينا في هذه العملية تقسيم المدة الزمنية إلى ثلاثة مراحل أساسية: المرحلة الأولى تمتد من عام ١٩٦٧ «التأسيس» إلى عام ١٩٦٩، أي إلى انعقاد المؤتمر الثاني للجبهة وصدور الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، أما المرحلة الثانية فهي من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٢ موعد انعقاد المؤتمر الثالث للجبهة، وصدور النظام الداخلي ومهمات المرحلة الجديدة، والمرحلة الثالثة تبدأ من ١٩٧٣ حتى ١٩٨١، عام انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة، وأخيراً لمحة عامة عن أهم التطورات التي عاشتها الثورة الفلسطينية والجبهة الشعبية من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٧.

بطبيعة الحال فإن هذه المقالة لاتغطي تاريخ الجبهة بشكل شامل ووافي، لاعتبارات عديدة، أهمها كما تحدثنا يتعلق بهدف المقالة، وهو الوقوف أمام المحطات الرئيسية في حياة الجبهة، بحيث تعطي في النهاية فكرة محددة للرفاق أعضاء الحلقات، وفي نفس الوقت هناك اعتبارات عديدة تحول دون كتابة تاريخ الجبهة بشكل تفصيلي نظراً للحداثة النسبية للتجربة «عشرون عام»، فالعديد من القرارات والأشكال النضالية التي تمارسها الجبهة مازالت في طور التنفيذ، الأمر الذي يقف دون تسجيلها كتجربة مكتملة الملامح، وهناك اعتبارات أمنية يجب أن تؤخذ بالاعتبار حين التعرض لهذه المسألة، فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنذ لحظات تشكلها الأولى عانت من الهجمات والملاحقات والمطاردات لأعضائها ليس في فلسطين المحتلة فحسب، بل وفي غالبية البلدان العربية والأوروبية، وأخيراً فإن كتابة تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي جزء لايتجزأ من كتابة تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، فقد مثلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومازالت جزء حيويا وهاما من الثورة الفلسطينية المعاصرة، فلا يوجد حتى هذه اللحظة حدث سياسي مفصلي وهام في حياة الثورة الفلسطينية، إلا وكانت الجبهة الشعبية جزء منه، لها رأيها الخاص لمعالجة هذا الحدث أو ذاك، ودائماً كان الذي يحكم رؤية الجبهة السياسية في الأحداث التي تشهدها الثورة الفلسطينية مصلحة الشعب والثورة في تحقيق الانتصار.

* * *

هزيمة حزيران ١٩٦٧ وآثارها على العمل الوطني الفلسطيني

الاعلان عن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في صبيحة الخامس من حزيران ١٩٦٧ شنت اسرائيل حرباً خاطفة ضد ثلاث دول عربية مصر وسوريا والأردن، واستطاعت اسرائيل نتيجة هذه الحرب أن تحتل شبه جزيرة سيناء المصرية كلها وأن تصل إلى ضفاف قناة السويس، كما احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبحت تحتل كل الأرض الفلسطينية، واحتلت أيضاً هضبة الجولان السورية، وكانت اسرائيل بهذه الحرب تجسد جوهرها العدواني التوسعي المعادي لكل ما هو وطني وتقدمي في المنطقة، وتجسد أيضاً تحالفها العضوي مع الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تهدف من شن هذه الحرب ضرب النظام الناصري الوطني المعادي للامبريالية ولاسرائيل واجهاض القوى النامية لهذا النظام، عسكرياً واقتصادياً ودوره السياسي التقدمي وهي بهذا تهدف إل ضرب حركة التحرر الوطني العربية، التي عاشت سنوات من المد وخصوصاً في الخمسينات، وباتت تشكل خطراً على المصالح الامبريالية في المنطقة وعلى اسرائيل، وفي هذا السياق يأتي ضرب سوريا، واحتلال هضبة الجولان ذات الموقع العسكري الهام، الذي كان يهدد العمق الاسرائيلي، اضافة إلى هذا كانت سوريا في ذلك الوقت تمثل نقطة انطلاق للعديد من العمليات الفدائية الفلسطينية التي كانت تعبر عن مستوى معين من النضج في العمل والتفكير السياسي الفلسطيني، ورغم أن النظام الاردني لم يكن يشكل عنصر ازعاج

للكيان الصهيوني أو الامبريالية الامريكية، إلا أن اسرائيل احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة لكي تصبح كل فلسطين تحت سيطرتها، كخطوة في تحقيق مخططها الاستعماري ف ياقامة «وطن قومي» لليهود من الفرات إلى النيل، وكتعبير عن جوهر الدولة الصهيونية الاستيطاني التوسعي، فتوسعية الكيان الصهيوني وعدوانيته هما صفتان ملازمتان له.

بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧، أصبحت فلسطين كلها تحت الاحتلال الاسرائيلي، وبدأت طلائع الشعب الفلسطيني في تنظيم صفوفها لمقاومة الاحتلال وتحرير الأرض المحتلة، ومن الجدير بالذكر هنا بأن العديد من المنظمات الفلسطينية ولدت قبل هذه الحرب، وتحديداً في نهاية النصف الثاني من الخمسينيات وبداية النصف الأول من الستينات، حيث تكونت منظمة فتح، وأفرزت قيادة حركة القوميين العرب قيادة خاصة للفرع الفلسطيني «شباب الثأر»، وتكونت جبهة التحرير الفلسطينية، وأنشأت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤، والتي أسست جيش التحرير الفلسطيني، الذي ساهم مساهمة مميزة في حرب ١٩٦٧، وقد وجدت هذه التنظيمات نفسها مدعوة إلى تنظيم رد نوعي يتناسب وحجم ما حصل، لذا جرت محاولات لتوحيد الرد والعمل الثوري الفلسطيني، حيث تشكلت لجنة من «شباب الثأر» وأبطال العودة وحركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية وعقدت هذه اللجنة أكثر من اجتماع، وقدمت مشاريع اتفاقيات، إلا أن فتح فاجأت الجميع، وابتدأت في اصدار بياناتها الخاصة بها، وارتأت أن تعمل بمفردها، ورفعت شعار «الوحدة في الميدان»، ورغم هذه الخطوة من جانب فتح، استمرت الفصائل الباقية في عملها الذي انتهى باعلان بيان تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٦٧/١٢/١١ من شباب الثار وأبطال العودة وجبهة التحرير الفلسطينية ومجموعة من الضباط الناصريين وشخصيات

وطنية مستقلة، كاطار جبهوي يضم هذه الفصائل، وقد كان فرع حركة القوميين العرب الفلسطيني «شباب الثأر» الجناح الغالب عند التأسيس، وكان في نفس الوقت قد أعلن تبني الماركسية ـ اللينينية، وبدأ يخطو خطواته الأولى نحو الالتزام بها وتطبيقها، والتي تمثلت في رؤيته للأسباب الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧، حيث رأى بأن ما حدث ليس مجرد نكسة عسكرية، كما حاولت أجهزة الدعاية الناصرية أن تصوره، بل كانت هزيمة برنامجية وعسكرية للأنظمة التي خاضت الحرب. لقد كان تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملاً جبهوياً يحاول أن يضم كل القوى التي تناهض الاحتلال حيث أنها «قامت بمبادرة فريق أساسي من القوى الثورية، تتوجه في الوقت ذاته بنداء مفتوح إلى كافة القوى والفئات الفلسطينية للالتقاء الوطني الثوري العريض من أجل الوصول إلى وحدة وطنية راسخة بين سائر فصائل العمل الفلسطيني المسلح»(١) وقد جاء هذا التعبير عن جوهر التحرك لفرع حركة القوميين العرب الفلسطيني الجبهوي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حيث «سعى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب لايجاد اطار جبهة تضم مختلف الفصائل الوطنية، لأن وجودها عامل أساسي من عوامل الانتصار، ولأن منظمة التحرير الفلسطينية بطابعها الرسمي آنذاك لم تكن تصلح لتشكيل هذا الاطار وقد نتج عن ذلك تشكيل الجبهة الشعبية التي ضمت إلى جانب هذا الفرع، جبهة التحرير الفلسطيني وتنظيم أبطال العودة، وعناصر مستقلة ومجموعة من الضباط الوحدويين الناصريين»(٢). ومنذ اللحظات الأولى لتأسيسها طرحت الجبهة الشعبية خطاً ورؤية سياسية متميزة عن بقية الفصائل

(١) من البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

(٢) الموسوعة الفلسطينية ٢ ج. ش. ص ١٤.

حيث رأت الأهمية الحاسمة للمشاركة الجماهيرية الشعبية في الثورة وأشارت إلى أهمية الكفاح المسلح كإطار في أشكال النضال وقد أشارت في بيانها التأسيسي إلى هذا الدور حيث رأت بأن «الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري، تباشر فيه الجماهير دورها القيادي المسؤول في مقارعة قوى الامبريالية والصهيونية بالسلاح الذي أثبت التاريخ أنه أفضل الأسلحة لسحق كافة أشكال العدوان الاستعماري، ولاعطاء المبادرة للجماهير الشعبية حتى تصوغ مستقبلها وفق ارادتها، ومصالحها، هذا السلاح الوحيد الذي بقي للجماهير، حتى تعيد للتاريخ مجراه الحقيقي وحتى تستنزف امكانيات أعدائها وتهزمهم على المدى الطويل، . . . ترى ادراكاً منها لطبيعة المرحلة التي تمر بها بأن الظروف الموضوعية قد نضجت إلى الحد الذي يفسح المجال لرفع شعار الكفاح الشعبي المسلح وممارسته حتى آخر مدى له في معركة طويلة وقاسية، ولابد من أن تتحقق في نهايتها ارادة الجماهير وأمانيها»(٣) وبعد التأكيد على دور الجماهير الحاسم في معركة التحرير واعتماد حرب التحرير الشعبية كأسلوب رئيسي للنضال ضد الاحتلال الصهيوني، لاحظ البيان التأسيسي للجبهة العمق القومي العربي والاممي لمعركة التحرير حيث أشار إلى «أننا في مواجهتنا لتحالف الصهيونية والاستعمار بحاجة إلى ارتباط عضوي بين كفاح شعبنا وكفاح جماهير الشعب العربي في مواجهتها نفس الخطر ونفس الخصم ونفس المخططات ولذا فإن العمل الفلسطيني المسلح يحدد موقفه عربياً مع من يقف إلى جانب نضاله ضد من يعاديه، كما أن كفاح الشعب الفلسطيني مرتبط عضوياً مع كفاح قوى الثورة في الوطن العربي ويتطلب أمتن التحالف مع كافة قوى الثورة والتقدم في العالم»(٤).

(٣) من البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

(٤) من البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وأشار البيان التأسيسي للجبهة إلى طبيعة العلاقة بين الجماهير والثورة، هذه العلاقة التي يجب أن تقوم على أساس سليم بعيد عن الأوهام والتضليل والديماغوجية فقد جاء في البيان «فالحقيقة يجب أن تكون ملكاً للجماهير لأننا لانشعر بأننا أكثر غيرة من الجماهير على مصالحها وقضيتها. ان الجماهير يجب أن تعي بشكل كامل منجزات الكفاح المسلح ومشاكله دون مبالغة أو تهويل، لأنها الأمينة على أهداف هذا الكفاح وأمانيه وهي التي ستقدم لهذا الكفاح كل ماتملكه حتى دماء مناضليها. أن المقاتلين على الأرض الفلسطينية يختطون طريقاً دجيداً للعمل السياسي والتعامل مع الجماهير طابع المصارحة الكاملة و (كل الحقيقة للجماهير)»(٥) كما وحذرت الجبهة الشعبية ومنذ لحظة تأسيسها الأولى من المشاريع الاستسلامية التي تهدف إلى اركاع الشعب الفلسطيني والامة العربية، وأشارت إلى سبل مواجهة هذه المخططات حيث أن «اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو هي لغة العنف الثوري، ان الكفاح المسلح هو النهج الرئيسي الذي سيجعل من أراضينا ميداناً أساسياً للصراع الطويل الذي يخوضه ضد الاحتلال ومحاولاته لتصفية قضيتنا سواء بمحاولة بتشكيل نظام حكم تابع له أو محاولات الاستيطان التي بدأها مجدداً في عدة مناطق عربية و استماتته في فرض حل مشين باحتلال بعض الاجزاء من الأرض العربية»(٦).

بعد أن حددت الجبهة الشعبية رؤيتها العامة لطبيعة الثورة بخطوط عريضة انتقلت إلى تنفيذ هذه الخطوط بحماس كبير وجدية ثورية، ولم تكن الجبهة هنا تنطلق في هذه التجربة من الصفر، فقد راكمت تجربة نضالية قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ حيث بدأ فرع فلسطين في حركة القوميين العرب

---

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

اعداداً عسكرياً قبل الخامس من حزيران، وأنجز بعض دورات التدريب العسكري، وأنزل دوريات استطلاع وتعرف على الأرض والطرق، وبهدف تخزين السلاح في فلسطين المحتلة والاتصال بأهلنا فيها تمهيداً لممارسة بعض العمليات العسكرية، حيث سقط الشهيد خالد أبو عيشه في ٢/١١/٦٤/ أول شهيد للجبهة الشعبية وبعد الخامس من حزيران مارست الجبهة الشعبية الكفاح المسلح من داخل الوطن ومن خارجه، وكان نشاطها جزءاً من نضال فصائل المقاومة الفلسطينية العسكري، وهذا الأمر ساعد الجبهة الشهبية بعد اعلان التأسيس على المضي قدماً وتحولت معظم خلايا الفرع الفلسطيني للحركة في الداخل والخارج إلى خلايا جبهة شعبية، وتميزت قواعد الجبهة الشعبية التنظيمية والعسكرية، بطابعها الشعبي، حيث اعتمدت في انتشارها بشكل رئيسي على أبناء الفقراء وتواجدت بقوة وكثافة في مخيمات اللاجئين، وأصبحت عملية تعبئة وتحشيد أبناء المخيمات، وخصوصاً في الأرض المحتلة والاردن هي القضية الرئيسية لقيادة الجبهة، واستطاعت الجبهة أن تشكل فصيلاً أساسياً من فصائل المقاومة الفلسطينية، تتميز قيادته بامتلاكها لرؤية سياسية واضحة لمعركة التحرير بفضل استنادها إلى خبرتها السياسية في العمل الوطني، في مرحلة ما قبل التأسيس الأمر الذي ساعدها على استقطاب عدداً كبيراً من العناصر الجديدة بحيث تم استيعابهم على أرضية الخطوط السياسية العريضة للجبهة، كما وتميزت هذه المرحلة بالاعداد الجاد التعبوي والعسكري وتحضير مستلزمات الكفاح المسلح، من اعداد وتدريب وتخزين الأسلحة ومباشرة العمليات العسكرية في الداخل ومن الخارج، وقد كانت السرعة والحماس هما الطابع العام للتنفيذ.

رغم الحماس الشديد لمقاتلة العدو الصهيوني، وبناء القواعد العسكرية المقاتلة، لم يبق الانسجام الجبهوي بين الفصائل التي شاركت في تأسيس

لجبهة قائماً، فبعد أقل من سنة «اسحبت جبهة التحرير الفلسطينية في تشرين لأول عام ١٩٦٨ وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة . (٧)

كما أن مجموعة الضباط الناصريون تركوا الجبهة والتحقوا بالجبهة لشعبية ـ القيادة العامة ـ ونتيجة لهذا طرأ تغيير نوعي على تركيبة الجبهة لشعبية لتحرير فلسطين، حيث أصبحت غالبية الأعضاء من الجبهة من لذين كانوا ينتمون إلى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب «شباب الثأر» ومالبث أعضاء تنظيم «أبطال العودة» أن أعلنوا الاندماج الكامل وبالتالي انتفت الصيغة الجبهوية «أكثر من فصيل» عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأصبحت الجبهة الشعبية منذ ذلك الحين فصيلاً سياسياً مقاتلاً بتبنى الماركسية ـ اللينينية .

من الجدير بالذكر أن انسحاب جبهة التحرير الفلسطينية من الجبهة الشعبية لم يؤثر تأثيراً جوهرياً على نشاط الجبهة الشعبيّ السياسي والعسكري والتنظيمي واستمرت الجبهة في عملية مد متواصلة، وفي تثبيت هويتها السياسية والتنظيمية كفصيل رئيسي من فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث مثلت الجبهة الشعبية خلال هذه الفترة الوجيزة حضوراً فاعلاً ومؤثراً في ساحة النضال الفلسطيني على الساحة الاردنية خاصة، وخاضت معارك الدفاع عن الثورة الفلسطينية في معركة ٤/١١/١٩٦٨ الأمر الذي عكس نفسه ايجاباً على مجمل العمل الوطني الفلسطيني، نظراً لخصوصية الساحة الاردنية وأهميتها، حيث كانت ساحة التواجد الرئيسي والعلني للثورة الفلسطينية .

وفي هذه الأثناء ابتدأت خلايا الجبهة في الأرض المحتلة بالعمل الجاد ضد العدو الإسرائيلي، وقد استطاع تنظيم الجبهة الشعبية في الأرض المحتلة

(٧) الموسوعة الفلسطينية ج. ش. ص ١٤.

أن يشكل حالة مميزة منذ اللحظات الأولى للاعلان عن تشكيل الجبهة الشعبية، ففي قطاع غزة والذي توفر به السلاح بكميات ضخمة أثر انسحاب الجيش المصري، استطاع تنظيم الجبهة والذي كان بغالبية أعضاءه مدربين على السلاح أن يحول القطاع إلى ساحة مواجهة يومية مع قوات الاحتلال الصهيوني، فقد نفذ تنظيم الجبهة في القطاع مئات العمليات العكسرية في فترة وجيزة جداً، مما حدا السلطات الاحتلال أن تحول قطاع غزة إلى منطقة عسكرية شبه مغلقة، وأخذت اجراءات البطش والارهاب الإسرائيلية تتزايد يوماً بعد يوم ضد أهالي القطاع .

وفي الضفة الغربية ابتدأ التنظيم هناك في تخزين الأسلحة والعتاد التي كانت تصل إلى الضفة الغربية عبر الدوريات العسكرية المرسلة من الأردن، وأعدت الخلايا المسلحة وأفرز لها الكادر العسكري من الداخل والخارج، وابتدأ النشاط العسكري في الضفة مترافقاً مع الدوريات القتالية شبه اليومية عبر نهر الأردن، كما شهدت الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨ بداية لنشاط عسكري نفذه تنظيم الجبهة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان لهذا النشاط أثر بالغ على العدو الصهيوني، حيث شعر بأن المواجهة معه ليست حدودية، ولاتقتصر على المناطق التي عام ١٩٦٧ بل تشمل الأرض الفلسطينية كلها، وتمس مناطق حساسة جداً بالنسبة له، ويسعى دائماً لتكون بعيدة عن أي نشاط عسكري وعمليات مواجهة .

لقد تميز نشاط تنظيم الجبهة الشعبية في الأرض المحتلة في المراحل المبكرة بالطابع العسكري الغالب، وقد كان هذا شيئاً طبيعياً بعد الاحتلال مباشرة حيث لم تتطور بعد كافة الأشكال النضالية الأخرى، وقد ساعد في ذلك ترافق العمل المسلح المكثف في الأرض المحتلة مع الدوريات

والاشتباكات اليومية التي كانت تحدث بين المجموعات القتالية الآتية عبر نهر الأردن مع الجيش الاسرائيلي. وفي هذه الفترة استطاع الجيش المصري أن يركز أوضاعه من جديد ويبدأ في التصدي للغارات الصهيونية واشتعلت على جبهة قناة السويس ماعرف بحرب الاستنزاف، الأمر الذي أشغل قسم كبير من جيش الاحتلال الصهيوني على جبهة السويس، وقد أثبتت فصائل المقاومة نفسها كقوة عسكرية معترف بها، قادرة على أن تتصدى لمحاولات تصفيتها أثر معركة الكرامة في الأردن آذار ١٩٦٨، كل هذه العوامل حولت المواجهة مع العدو الصهيوني إلى معركة مستمرة في الداخل والخارج وعلى مختلف الجبهات.

بفعل انتشار تنظيم حركة القوميين العرب في جميع تجمعات الشعب الفلسطيني، تشكلت للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مدة وجيزة منظمات حزبية حيث توجد تجمعات فلسطينية واستطاعت هذه الفروع أن تستقطب الشباب الفلسطيني والعربي الذي اندفع أثر هزيمة ١٩٦٧ للانضمام إلى صفوف المقاومة الفلسطينية كما واستطاعت الجبهة الشعبية أن تحول خلاياها في لبنان وسوريا إلى خلايا عسكرية، وابتدأت هذه الخلايا في لبنان تتحول شيئاً فشيئاً إلى قواعد عسكرية تقوم بالإغارة على مواقع العدو الصهيوني في شمال فلسطين.

بالرغم من هذا النشاط والحماس والفعالية التي قامت بها الجبهة الشعبية الا أن التناقضات بداخل صفوفها كانت تشتد، وكما تحدثنا سابقاً كانت قيادة الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب وقيادة الحركة بشكل عام تقترب من مواقع الماركسية ـ اللينينية، وابتدأت في طرح فكرة تحول تنظيم راديكالي ذو صفة برجوازية صغيرة إلى تنظيم ماركسي ـ لينيني، الا أن هذه العملية ـ التحول ـ ليست بالعملية البسيطة أو السهلة، بل هي عملية تاريخية معقدة تعتمد في نجاحها على العديد من العوامل الذاتية والموضوعية، وفي حالة

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يجب أن نرى هذه العملية بالارتباط مع طبيعة المرحلة التي تخوضها الثورة بشكل عام، وهي مرحلة تحرر وطني عكست نفسها على بنية الجبهة الشعبية في الفترات المبكرة، حيث كانت بنية تتكون في غالبيتها من البرجوازية الصغيرة والكادحين وعناصر برجوازية وطنية يمكن تطويرها لانشاء حزب ثوري. وحول امكانية تطوير البنية وتحولها إلى حزب ماركسي ـ لينيني كان في قيادة الجبهة اتجاهان رئيسيان. الاتجاه الأول يتبنى الماركسية ـ اللينينية ويدعو إلى انشاء حزب ماركسي ـ لينيني، أما الاتجاه الثاني لم يكن مقتنع بالماركسية ـ اللينينية، وفي نفس الوقت لم يكن معادي لها وان كان غير متحمس لتبنيها ويعمل أحياناً على عرقلة تطبيقها، هذا التناقض بهذا المعنى مفهوم وطبيعي في المراحل الأولى لعملية التحول، لأن النضال في المرحلة الأولى يتركز على تثبيت ايديولوجية وهوية التنظيم، تثبيت الماركسية ـ اللينينية كمرشد ومنهاج للعمل، وينشأ إلى جانب هذا التناقض تناقض آخر داخل الاتجاه الأول، الاتجاه اليساري، وهذا التناقض تركز حول تنظيم راديكالي إلى مواقع الاشتراكية العلمية، وكان هناك فريق من الاتجاه اليساري يرى امكانية التحول بشكل واقعي، ويرى أنها ليست مجرد اعلان ويتم التحول في ليلة وضحاها، وكان يراها بأنها عملية تاريخية ومعقدة، عملية صراع بين القديم والجديد، بين اليسار واليمين، تجرى في أثنائها وتاثر التحول إلى حزب ماركسي ـ لينيني ويجرى تطبيقها على الواقع وبشكل ديمقراطي بحيث تهيء الوسائل لتمكن الجديد من السياددة ومن لايقدر من العناصر القديمة على قبول الماركسية كايديولوجية للتنظيم، سيجد نفسه شيئاً فشيئاً خارج صفوف الحزب، أما الفريق الآخر والذي تميز بعدم الفهم الدقيق لعملية التحول وهاله عملية الصراع مع الاتجاه اليميني، فقام بطرح موضوعات ذات صبغة يسارية متطرفة سواء في المجال التنظيمي أو السياسي، ولم ير هناك امكانية تنظيم

برجوازي صغير بكامله إلى تنظيم ماركسي لينيني ، ودعا إلى خروج العناصر اليسارية من صفوف الجبهة وانشاء تنظيم « متحول وجاهز » ، وهنا بالضبط اختار هذا الفريق الطريق الأسهل في الصراع مع اليمين ، وهو الانفصال عنه ، وهذا يعبر عن عدم فهم دقيق وسليم لعملية التحول ، لأن هذه العملية لها قوانينها ، وهي عملية ذات بعد تاريخي ، ولا يمكن أن تتم بقرارات إدارية لاتعبر عن الواقع الموضوعي والذاتي للتنظيم ، وعلى أثر احتدام هذا التناقض إلى مداه انشق هذا الجزء من التيار اليساري ومعه عدد من القواعد وأعلنوا عن تنظيم جديد عرف فيما بعد باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وكان هذا الانشقاق التعبير الأبرز عن عدم فهم عملية التحول بكافة قوانينها ، وكان في حينه تعبيراً عن نزق يساري متطرف ، سحب نفسه على اطروحات الجبهة الديمقراطية الأولى والتي تميزت بتطرف يساري مغامر ، ولقد تلقى اليمين الفلسطيني وتحديداً قيادة حركة فتح هذا الانشقاق بالترحيب ، لأن الانشقاق يضرب التنظيم الأساسي الثاني في الساحة الفلسطينية ، والذي يشكل المنافس الأبرز لحركة فتح في قيادة الثورة والجماهير الفلسطينية ، وعلى هذا الأساس احتضنت قيادة فتح هذا الانشقاق رغم اطروحاته اليسارية المتطرفة والتي تهاجم فتح أيضاً ، وأمدته بالسلاح والمال والعتاد ، لكي تكرس وتثبت الانشقاق في صفوف اليسار الفلسطيني ، وتجعل منه يساراً ضعيفاً منقسماً على نفسه قليل التأثير على الثورة والجماهير ، وبالتالي لايقدر أن ينافسها في زعامة الثورة الفلسطينية ، وقد أثبتت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رغم وعيها لآثار الانشقاق المدمرة ، تملكها لروح وممارسة ديمقراطية عميقة ، حيث منعت أن تعرض عسكري للفريق المنشق وضبطت من نادى بتصفية المنشقين بالرغم من الهجوم السياسي والاعلامي الذي شنه الفريق المنشق ضدها ، وهي بهذه الروح الديمقراطية كانت تُرسي مبدأ صحيح وهو عدم الاحتكام إلى

السلاح والاقتتال بين صفوف الوطنيين ، مهما بلغت درجة التناقضات ، والسلاح الفلسطيني دائماً يجب أن يوجه ضد أعداء الشعب الفلسطيني وأعداء قضيته العادلة ، وقد أثبتت الأحداث صحة هذا التوجه وبعد مرور العديد من السنين ، اعترفت الجبهة الديمقراطية بخطأ اطروحاتها وقت الانشقاق ، صحيح بأن هذا الاعتراف لم يأت بشكل مباشر ولكن مامعنى بأن تقر الجبهة الديمقراطية بأنها مازالت بعد هذه السنوات تنظيماً ديمقراطياً ثورياً يتحول إلى مواقع الماركسية ـ اللينينية ، وفي نفس الوقت تقر قيادة الجبهة الديمقراتطية بأن الجبهة الشعبية أيضاً تنظيماً ديمقراطياً ثورياً يتحول إلى مواقع الماركسية ـ اللينينية ، وفي النهاية واقع الحال يقول بأن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية تنظيمات ماركسية ـ لينينية تتحول ويتحتم عليهما التحالف والتعاون لمصلحة قضية الشعب الفلسطيني والطبقة العاملة الفلسطينية .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ٦٩-١٩٧٢

لم يكن الانشقاق عادياً أو بسيطاً مرت به الجبهة الشعبية ، وقد تصدت قيادة الجبهة لمواجهة آثار الانشقاق وكان عليها أن تجيب على التحديات المطروحة عليها في الجانب التنظيمي والسياسي والجماهيري ، وتثبت صحة وصدق التزامها بالنظرية الماركسية ـ اللينينية ، وعليها في نفس الوقت أن ترسم الخطوط العامة لاستراتيجيتها السياسية والتنظيمية الكفيلة بتحولها لحزب سياسي مقاتل يسترشد بالنظرية الماركسية ـ اللينينية كدليل للعمل . وفي ظل تلك الظروف انعقد المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شباط ١٩٦٩ ، وقد عالج المؤتمر آثار الانشقاق وحدد هيئات قيادية جديدة ، وصدر عن المؤتمر وثيقة أساسية عرفت بالاستراتيجية السياسية التنظيمية ، وقد احتلت هذه الوثيقة مكانة هامة في نشاط الجبهة ، ولم تكن أهميتها محصورة بالجبهة الشعبية فقط ، بل تعدت ذلك إلى صفوف الثورة الفلسطينية حيث مثلت أول

وثيقة برنامجية تصدر عن تنظيم فلسطيني في الثورة الفلسطينية المعاصرة، وعلاوة على ذلك كانت أول وثيقة تكتب بروح وهدى تعاليم الماركسية - اللينينية، وقد طرحت الاستراتيجية السياسية والتنظيمية أهمية الفكر السياسي الذي يقود الثورة، وقد حددت ماهية هذا الفكر السياسي الثوري «ولكي يقوم الفكر السياسي بهذا الدور الثوري لابد أن يكون فكراً علمياً أولاً، وواضحاً بحيث يكون في متناول الجماهير ثانياً ومتجاوزاً لعموميات وموغلاً قدر الامكان في الرؤية الاستراتيجية والتكتيكية للمعركة.» وقد ركزت الاستراتيجية السياسية والتنظيمية على أهمية الفكر السياسي الثوري استناداً إلى تاريخ وتجارب النضال الوطني الفلسطيني، لأن الاستناد إلى فكر علمي يسلح الثورة والجماهير بسلاح ايديولوجي جبار تستطيع من خلاله أن ترسم استراتيجيتها وتحدد كيفية تطبيقها، واستناداً إلى هذا الفكر العلمي، كان من الضروري الإجابة على سؤال أساسي وكبير لابد لأي حزب وأية ثورة أن تجيب عليه، وعلى طريقة الإجابة عليه يتحدد مسار الثورة اللاحق وهو: من هم أعداؤنا ومن هم أصدقاؤنا، أي بكلمات أخرى حددت الاستراتيجية السياسية قوى معسكر الأعداء وبرهنت بالأدلة العلمية عمق الترابط بين هذه القوى وهي اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية والامبريالية العالمية والرجعية العربية وفي نفس الوقت حددت قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني حيث تمثلت بالدرجة الأولى بالطبقة العاملة ثم الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية وأشارت إلى معسكر الثورة على الصعيد العربي المتمثل في حركة التحرر الوطني العربية وقواها المحركة، كما وحددت قوى الثورة على الصعيد العالمي المتمثلة في المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفييتي، وحركة التحرر الوطني العالمية والأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية(*).

(*) راجع هذا الموضوع في مقالة الخطوط البرنامجية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وحددت الاستراتيجية السياسية والتنظيمية أيضاً سبل المواجهة مع معسكر الأعداء، ورأت بأن هذا المعسكر يتفوق علينا تكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً وحتى نستطيع أن نتصدى لهذا العدو المتفوق تكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً يجب أن نعتمد على وسائل وأساليب تحرم من استغلال هذا التفوق وحددت أن الاسلوب الأنجع لمقاتلة العدو وحرمانه من تفوقه التقني يكمن في اعتماد حرب التحرير الشعبية كشكل رئيسي من أشكال النضال المختلفة، وتعتمد هذه الحرب على قدرات وطاقات الجماهير بشكل أساسي، فهي تتجنب المواجهة المباشرة مع العدو، وبالتالي تمنعه من سحق قوات الثورة، وحرب التحرير الشعبية تعتمد أيضاً على احراز انتصارات حريئة صغيرة ويومية تتراكم يوماً بعد يوم إلى أن تصنع الانتصار الكبير، وهذه الحرب لها بطبيعة الحال مراحلها العديدة.

ولكن في جوهرها تعتمد على الجماهير الشعبية، وبطبيعة الحال هذه الحرب تستلزم اعداد وتأهيل مناسبين، وفي هذا المجال يقدم الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية مساعدتهم لثورتنا لتمكينها من إجادة هذا النوع من النضال.

وأقر المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في نفس الوقت الاستراتيجية التنظيمية للجبهة، التي سجلت بوضوح أهمية الحزب الثوري، ورأت بأن هذ الحزب لايمكن أن يكون قادراً على تجسيد الأهداف التي قام من أجلها، إذا لم يعتمد على نظرية ثورية تكون مرشداً ودليلاً للعمل، وإن هذه النظرية الثورية، هي النظرية الماركسية اللينينية، التي تطرح رؤية لفهم طبيعة الكون والمجتمع، والتي تعتبر السلاح الايديولوجي للطبقة العاملة وتعتمد على المنهج المادي في فهم وتحليل الظواهر الطبيعية والاجتماعية(*)، وأن التزام الحزب بالنظرية الماركسية لايكون بطبيعة الحال التزام لفظي فقط، بل التزاماً يمثل

(*) راجع محاضرة ماهي الماركسية - اللينينية.

«استيعاباً ناضجاً» لهذه النظرية من قبل كوادرنا القيادية بالدرجة الأولى وقواعدنا الحزبية بشكل عام»[٨].

وحددت الاستراتيجية التنظيمية كذلك البنية الطبقية لأعضاء هذا الحزب، وأشارت بأن البنية الطبقية للحزب الماركسي‌ـاللينيني تكون في الأساس من الطبقة العاملة والفلاحين والفقراء والعناصر المسحوقة والفقيرة من البرجوازية الصغيرة، إضافة إلى العناصر المثقفة والمستنيرة من أية طبقة شرط أن تلتزم بنظرية الطبقة العاملة وتعترف بأن هذه الطبقة هي الأكثر طليعية وكفاحية بين طبقات المجتمع، وفي نفس الوقت لاحظت الاستراتيجية التنظيمية بأن هذا الحزب المتسلح بالنظرية الماركسية والمبنى على أساس عمالي وكادح، يجب أن ينسج علاقة وطيدة لاتنفصم مع الجماهير الشعبية، فهي صاحبة الثورة ومعينها الأساسي، وحذرت من التعالي والفوقية في التعامل مع الجماهير أو الابتعاد عنها، كما حذرت من أن ينقاد الحزب إلى عفوية هذه الجماهير ويصبح ذيلاً لها، وركزت على العلاقة المتبادلة بين الجماهير والحزب، فالحزب يعلم الجماهير ويتعلم منها ويظل في النهاية يحتل الطليعة الكفاحية والسياسية لها ويقودها في معاركها من أجل النصر، كما وأشارت الاستراتيجية التنظيمية إلى مبدأين تنظيميين هامين من شأنهما أن يوحدا خطوات الحزب وقوته وتصحيح أي خطأ ممكن أن يبرز خلال المسيرة النضالية، وهذين المبدأين هما مبدأ المركزية الديمقراطية والنقد والنقد الذاتي»[*].

وبعد اقرار هذه الوثيقة الهامة وانتهاء المؤتمر الثاني، تسلحت منظمات وفروع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بها وتثقفت على أساسها، واستطاعت

(٨) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، ص ١٢٩.

(*) راجع مقالة محاضرة في النظام الداخلي.

أن تتجاوز آثار الانشقاق، وأن ترسخ كفصيلاً أساسياً يشارك في كل معارك الشعب الفلسطيني بهمة ثورية، واستمرت عملية البناء والتدريب في ساحة الأردن، وارسال الدوريات القتالية الدائم عبر نهر الأردن ضد المواقع الصهيونية وتأمين الدعم والاسناد للداخل، هذا إلى جانب تميز الجبهة الشعبية في المعارك التي خاضتها في تلك الفترة دفاعاً عن الثورة في الساحة الأردنية فعندما وقعت أحداث ١٠/٢/١٩٧٠، كان وضع الجبهة يمكنها من المبادرة السريعة لتعبئة الجماهير ضد محاولة النظام لضرب وتقييد المقاومة، وقد كانت سلامة الموقف السياسي الذي حددته الجبهة ازاء النظام، ثم اصرارها وممارستها لحقها في مخاطبة وتعبئة الجماهير لدى أي تردد أو تذبذب لدى قيادة المنظمة، كان لذلك أثر واضح في نمو حجم ومدى تأثير الجبهة داخل حركة المقاومة، مما أجاز لها أن تشترك في القيادة الموحدة وفق برنامج وصيغة يختلفان عن برنامج وصيغة ماكان معروضاً في عام ١٩٦٩، ففي إطار القيادة الموحدة كانت الجبهة تجسد خط الوحدة الوطنية من ناحية، وفي نفس الوقت تدعو إلى مشروعية النضال من داخل إطار الوحدة لتثبيت المواقف الأكثر ثورية، أن تشترك الجبهة في القيادة الموحدة بعد أحداث ١٠ شباط ١٩٧٠ لم يكن اشتراكاً يفيد حركتها في العمل الجماهيري المستقل. وأن هذه الصيغة للاشتراك والمفهوم الذي تستند إليه لطبيعة الوحدة الوطنية التي تتطلبها المرحلة. هي التي مكنت الجبهة كذلك أن تقوم بالدور الخاص الذي أدته في أحداث حزيران ٦/ ١٩٧٠[٩]».

استطاعت الجبهة الشعبية ومعها بقية الفصائل الأساسية في داخل الأرض المحتلة أن تحول هذه المنطقة إلى جحيم حقيقي تعيشه قوات الاحتلال

(٩) مشروع الدراسة التنظيمية، أزمة الجبهة الشعبية التنظيمية، مرحلة ماقبل المؤتمر الوطني الثالث ص ٢٩ ـ ٣٠.

بشكل دائم «ففي خلال عام ١٩٦٩ فقط قام ثوار الجبهة الشعبية ٣٧٥ عملية مواجهة»[١٠].

توزعت على جميع مناطق فلسطين المحتلة، وقد وصفت هذه المواجهة في قطاع غزة بين الثوار وقوات الاحتلال بأن «القطاع يحكمه في النهار جيش الاحتلال أما في الليل فيحكم من قبل الفدائيين».

إلى جانب الأردن والأرض المحتلة، نما فعل فروع الجبهة الأخرى وخصوصاً فرع الجبهة الشعبية في لبنان، حيث زادت كثافة العمليات العسكرية المنطلقة من لبنان إلى شمال فلسطين، وابتدأت الجبهة في إقامة قواعدها العسكرية العلنية وشبه العلنية في الجنوب اللبناني بهدف مقاتلة العدو الصهيوني، وترافق هذا مع تعبئة الجماهير الفلسطينية في المخيمات على الساحة اللبنانية وقيادة معاركها ضد السلطة القمعية اللبنانية المتمثلة بالدرك البناني والمكتب الثاني، والتي استطاعت جماهيرنا الفلسطينية نتيجة هذه المعارك أن تنال جزء كبيراً من حريتها في العمل السياسي والوطني بشكل عام على الساحة اللبنانية. كما وجهت الجبهة الشعبية في هذه الفترة ضربات موجعة للأهداف الإسرائيلية والامبريالية في الخارج. كل هذه النضالات والانجازات ساعدت في علو اسم الجبهة ومكانتها على الصعيد العربي والعالمي.

وفي هذه الفترة، فترة صعود الجبهة الشعبية وبقية الفصائل الفدائية الأخرى، بحيث أصبحت تمثل ثورة حقيقية وتشكل خطراً جدياً على إسرائيل والرجعيات العربية بدأت الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية في التخطيط الجدي لضرب الثورة الفلسطينية وسحقها، وكانت ساحة الأردن تمثل الساحة المركزية لتواجد قوات الثورة الفلسطينية، لذا أنيط بالنظام الهاشمي بالقيام

(١٠) انظر سجل الخالدين الجزء الأول ص ١٠٤.

بهذه المهمة القذرة، وقد استطاع هذا النظام في الفترة الممتدة مابين ٦٧ - ١٩٧٠ أن يعيد تنظيم قواته التي تفككت إثر حرب ١٩٦٧ ويعيد تأهيلها حتى تستطيع أن تقمع حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن، وابتدأ هذا النظام المدعوم أمريكياً بالمال والسلاح بالاستفزاز والتحرش بقوات المقاومة، الا أن جاء شهر أيلول ١٩٧٠ وبدأ في هجومه الضاري على قوات الثورة الفلسطينية وعلى مخيمات شعبنا في الأردن، وبالرغم من المقاومة البطولية التي أبدتها قوات الثورة وجماهير المخيمات في الأردن الا أن تفوق قوات النظام الأردني بالعتاد والعده والسلاح عكس نفسه على المعركة واستطاعت هذه القوات أت تحصر قوات الثورة في جرش وعجلون ومالبث في تموز ١٩٧١ أن هاجمت هاتين المنطقتين واستطاعت أن تقضي على الوجود الفلسطيني المعلن المسلح في الأردن في ظل مساعدات أمريكية واسرائيلية وصمت وتآمر من بقية الأنظمة العربية. باستثناء سوريا التي أرسلت قواتها لشمال الأردن لوقت قصير قاتلت أثناءه قوات النظام الأردني.

لقد تعرضت المقاومة في هذه المجازر إلى ضربة افقدتها المركز الهام الذي كانت تحتله في الأردن وأفقدتها قواعد التدريب والامداد والسلاح وأفقدتها خط مواجهة مع العدو الصهيوني يمتد حوالي ٦٥٠ كلم من شمال فلسطين إلى العقبة على البحر الأحمر، كما وفقدت الجماهير الفلسطينية الشيء الأهم من المال والسلاح فقد دفعت الثورة الفلسطينية وجماهيرنا في مخيمات الأردن آلاف الشهداء في هذه المجازر الدموية البشعة، وعلى أثر هذه المجازر اضطرت الثورة الفلسطينية أن تنقل مركز وجودها إلى لبنان، وهناك ابتدأت التنظيمات الفلسطينية في إعادة تنظيم نفسها من جديد لمواصلة مواجهتها مع العدو الصهيوني، وإعادة ترتيب أوضاع فروعها في مختلف أماكن وجودها، وخصوصاً في ساحة الأرض المحتلة، وكما تحدثنا فقد كان تنظيم الجبهة الشعبية له وضع

تميز من حيث الفعالية العسكرية والحضور السياسي داخل الأرض المحتلة، ولكن مجمل الأحداث التي حصلت في المنطقة العربية وخصوصاً في مصر والأردن أثرت تأثيراً كبيراً على أوضاع تنظيمنا داخل الأرض المحتلة وعلى فاعلية المواجهة، فعلى أثر توقف حرب الاستنزاف التي كانت تدور على ضفاف قناة السويس والتي كانت بالفعل استنزافاً حقيقياً لقدرات وطاقات العدو عسكرياً واقتصادياً، ودفع خلالها بخيرة قطعاته العسكرية في هذه الحرب، وفي نفس الوقت استطاعت قوات المقاومة الفلسطينية أن تشاغل قوات العدو الصهيوني في خط طويل يصل إلى حوالي ٦٥٠ كلم وهي المسافة الحدودية بين فلسطين والأردن، ومن لبنان وحتى من سوريا تمت بعض العمليات. وعلى ضوء هذه الظروف لم يستطيع العدو أن يعبىء امكانياته لمحاربة الوجود التنظيمي والعسكري لفصائل المقاومة وللجبهة الشعبية بشكل خاص، ولكن بعد وقف حرب الاستنزاف، وبعد الضربة الموجعة التي تلقتها قوات الثورة الفلسطينية اثر مجازر أيلول ومجازر جرش وعجلون في الأردن والقضاء على الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية في الأردن، وبعد أن سكتت المدافع على ضفاف قناة السويس وبعد رحيل المقاومة عن الأردن، تمكنت قوات العدو الصهيوني أن تحشد نفسها وأن تتفرغ لملاحقة الخلايا الفدائية والتنظيمية في الأرض المحتلة، واشتدت المطاردات والمواجهات اليومية بين قوات الاحتلال الصهيوني وبين الثوار الفلسطينيين بشكل عام وثوار الجبهة الشعبية بشكل خاص، ورغم حدة الملاحقات والمطاردات والاجراءات التعسفية والارهابية ضد أهالي الأراضي المحتلة، وخصوصاً في قطاع غزة الذي يفتقر إلى الظروف الطبوغرافية الملائمة لحرب الشعب، حيث تحول إلى ساحة حرب حقيقية، صحيح أن حجم العمليات العسكرية ظل كبيراً ومؤثراً الا أن الخسائر بالشهداء والمعتقلين زاد عن حجم الفترة الماضية نتيجة لزيادة المطاردات من جهة وافتقار التنظيم في

ذلك الوقت إلى أسس المواجهة الصحيحة، وتنامي الوعي التنظيمي والعسكري لدى كوادر الجبهة وبداية تبلور تجربة فريدة ورائدة في حرب العصابات، وعلى ضوء كل هذه التجارب ابتدأت كما أسلفنا بتبلور تجربة تنظيمية وعسكرية مميزة قادها الشهيد القائد جيفارا غزة حيث استطاعت منظماتنا الحزبية بفعل الأساليب التنظيمية والوسائل العسكرية التي اتبعتها أن تحد من بطش وملاحقات قوات العدو الصهيوني من جهة، وأن تنشىء تنظيماً أقوى يوجه ضربات موجعة إلى قوات الاحتلال الصهيوني في ذلك الوقت.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ١٩٧٢ - ١٩٨١ :

حينما تواجه الثورات والأحزاب ظروفاً صعبة وفترات جزر وانتكاسات تبدأ العناصر الضعيفة والغير ثابتة والأقل نضوجاً من الناحية الفكرية، في التذبذب والشطط يميناً و«يساراً»، هذا الشيء واجهته الجبهة الشعبية بعد ضرب الظاهرة العلنية في الأردن وتمركز القيادة والظاهرة العلنية في لبنان، حيث بدأت مجموعة من الكوادر تطرح اطروحات ذات طابع يساري متطرف، سواء من جهة التحليل لأسباب الهزيمة التي تلقتها المقاومة في الأردن، أو لجهة آفاق خطوط التحرك المستقبلية، ومن جديد أيضاً احتلت قضية التحول وكيفية تجسيدها على الأرض مركز الصدارة في اطروحات هذه المجموعة ونادوا بانفصال اولئك «المتحولين» حسب وجهة نظرهم وترك اولئك الذين لم «يتحولوا» ورفعوا شعار «من تحول تحول ومن لم يتحول لن يتحول لا اليوم ولا غداً»، وهذا الشعار يعبر تعبيراً صارخاً عن الفهم الخاطىء لجدلية التحول، وابتدأت هذه المجموعة في عمليات تحريض وتهجمات على قيادة الجبهة وتمركزت عمليات التحريض بشكل خاص في القطاعات العسكرية، وقد أبدت قيادة الجبهة في سياق معالجتها لهذه القضية حكمة سياسية وروح

ديمقراطية عالية، وخاضت مع هذه المجموعة نقاشات جادة ومسؤولة وارتفعت عن كل الصغائر التي مارستها هذه المجموعة، بهدف منع انشقاق جديد في صفوف الجبهة الشعبية وخصوصاً بعد الخسائر التي تكبدتها في المعارك مع النظام الأردني في يلوب ١٩٧٠، وفي جرش وعجلون ١٩٧١، الا أن هذه المجموعة لم تستجيب لصوت العقل والمنطق وتدخل في حوار ديمقراطي لحل قضايا الخلاف بطريقة ديمقراطية واستمرت في تحريضها على الجبهة وعلى قيادتها، ولقت هذه المجموعة الدعم من بعض فصائل المقاومة ذات الصبغة اليسارية، حيث كانت ترى في الجبهة الشعبية التنظيم اليساري الأول، والذي لولاه لتبوءت زعامة اليسار الفلسطيني، وقد صرح قائد هذا الفصيل لقيادة هذه المجموعة «سيروا في طريقكم وسنتقاسم وإياكم رغيف الخبز».

وبعد استنفاذ كل سبل الحوار لمنع الانشقاق، حصل الانشقاق ولمرة أخرى أثبتت قيادة الجبهة الشعبية الروح الديمقراطية لديها، حيث تم الانشقاق بطريقة ديمقراطية وبدون اللجوء إلى السلاح، كذلك لم تتأثر فروع الجبهة الأخرى وخاصة في فرع الأرض المحتلة، وعلى أثر هذا الانشقاق أعلن تنظيم جديد حمل اسم الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، وقد كان هذا التنظيم الجديد ذو صبغة يسارية متطرفة، لايمتلك جذور وقواعد جماهيرية بين تجمعات شعبنا، وحاول بعد ذلك التوحد مع الجبهة الديمقراطية، ولكن المباحثات التي جرت بينهم مالبثت أن توقفت حين اتضح لقيادة الثورية بأن الجبهة الديمقراطية تريد الحاقهم بها فقط، وبعد ذلك ابتدأ هذا التنظيم في التلاشي شيئاً فشيئاً إلى أن اختفى من الوجود ومن ساحة العمل الوطني بعد عام واحد من انشقاقه.

وفي ظل هذه الأجواء، أجواء معارك عمان ١٩٧٠ وجرش وعجلون ١٩٧١، وفي ظل أجواء الانشقاق والأزمة التنظيمية، انعقد المؤتمر الثالث

للجبهة في آذار ١٩٧٢ وقد صدر عن هذا المؤتمر وثيقتان أساسيتان وفي غاية الأهمية هما التقرير السياسي والذي عرف «بمهمات المرحلة الجديدة»، والنظام الداخلي للجبهة».

وقد تعرضت المرحلة الجديدة لتحليل الفترة المنصرمة، في جانبها الموضوعي والذاتي، فبالنسبة للجانب الموضوعي قدمت بمهمات المرحلة الجديدة تحليلاً علمياً للنظام الرجعي في الأردن، وثبت أن النظام الأردني في جوهره وفي شكله معاد لحركة الجماهير ولكل ماهو وطني وتقدمي، وأما مسألة سكوته المؤقت عن وجود المقاومة المسلح والعلني في الاردن، كان لهدف تكتيكي لكي يمتص نقمة الجماهير التي صدمتها الهزيمة، وليطوق ردود أفعالها حيث أبدى ظاهرياً بأن النظام يدعم للمقاومة وأن الملك حسين هو «الفدائي الأول» والسبب الآخر لهذا السكوت الظاهري يرجع لعدم قدرة النظام الاردني على سحق المقاومة نظراً لتحطم آلته القمعية في حرب حزيران ١٩٦٧، وابتدأ بعدها في إعادة بناء هذه الآلة القمعية «الجيش والأمن» بهدف سحق المقاومة حينما تسمح الظروف بذلك، وبدأ «النظام الرجعي في الاردن، بتوجيه مباشر من الامبريالية ومن خبراتها في تصفية الثورات، ونتيجة لعدد لايحصى من الدراسات، عمل طول ثلاث سنوات على تعديل ميزان القوى باستمرار، مستفيداً إلى أقصى حد من نقاط الضعف الخطيرة في بنية حركة المقاومة، والبنية الطبقية البرجوازية الصغيرة لقيادتها وكذلك في حالة الانعاش المتزايد للقوى الرجعية والقوى التوفيقية العربية.[١١] واستناداً لهذا استطاع النظام الاردني أن يستعيد «لقواه العسكرية والقمعية والمباحثية، واستناده لكل قدرات الامبريالية وخبرتها وطاقاتها، بالإضافة إلى استناده للنعره الاقليمية التي نجح

(١١) انظر مهمات المرحلة الجديدة ـ الطبعة الثالثة ص ٢١.

في تعبئتها وتمكنه من خلال ذلك من استعادة زمام المبادرة في معركة المقاومة»[١٢].

كما وتعرضت مهمات المرحلة الجديدة لجانب موضوعي آخر وهو المخططات الامبريالية، ان الامبريالية العالمية وخصوصاً الأمريكية ترى في المنطقة العربية علاوة على موقعها الاستراتيجي الفائق الأهمية، منطقة للنهب والأرباح الفاحشة سواء باستغلال ثرواتها الطبيعية ونهبها وخصوصاً مادة النفط الاستراتيجية، أو كون هذه المنطقة تمثل سوقاً ضخماً لتسويق بضائعها وجني الأرباح الاحتكارية جراء ذلك، وهي في نفس الوقت في تحالف عضوي مع اسرائيل حيث تعتبرها مركزاً متقدماً لقمع حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة، لذا كان من البديهي أن تهتم هذه الدوائر الامبريالية بظاهرة المقاومة الفلسطينية، مع الإشارة بأنها نظرت إلى هذه الظاهرة في بداية الأمر باستخفاف، ولم تر فيها خطراً جديداً، ولكن بعد اشتداد عود المقاومة ونموها وخصوصاً بعد النصف الثاني لعام ١٩٦٩ تغيرت نظرة الامبريالية للمقاومة الفلسطينية، وابتدأت تتلمس خطراً جدياً منها، وعلى هذا الأساس ابتدأت في التخطيط الجدي وضع الخطط الملموسة لتصفية المقاومة، و«لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط هي «المنطقة رقم واحد» بالنسبة للامبريالية حسب تصريحات نيكسون الرئيسي الأمريكي في ذلك الوقت نفسه، وهذا مايفسر تصريح نيكسون أثناء أحداث أيلول بأن تلك الفترة كانت أحرج فترة في حياته، وما يفسر كذلك وجود غرفة عمليات في البيت الأبيض أثناء أحداث أيلول، تشرف على المعركة في عمان وتقدم كل ساعة تقريراً عن سيرها للرئيس الأمريكي نفسه»[١٣]. ولم يكن الدور الأمريكي مقتصراً على المراقبة من بعيد،

(١٢) المصدر السابق ص ٢٣.

(١٣) المصدر السابق ص ٢٦.

فقد شاركت وخططت في العملية منذ بدايتها الأولى سواء في الإشراف أو التدريب، حيث «تولى ٦٥ ضابطاً أردنياً كانوا قد تدربوا في أكاديمية الشرطة الدولية في واشنطن ١٩٦٤ مراكز مسؤولة تمهيداً لحرب أيلول[١٤]». «وقد أعدت واشنطن واسرائيل والحكومة الاردنية ماسُمي بخطة الطوارىء لأيلول ١٩٧٠، التي شارك فيها السفيران الاردني والاسرائيلي، وتولى المسؤولية فيها هنري كيسنجر وريتشارد هيلمز عن «السي أي اي» ودافيد باكادر عن وزارة الدفاع والأدميرال مور عن الأركان[١٥]».

«ان انتقال الامبريالية بزعامة أمريكا، إلى موقف المشرف المباشر على الصدام مع حركة المقاومة، وتقديم كل امكاناتها في سبيل تحقيق ذلك، من السمات الأساسية للمرحلة الراهنة، ويجب وضعها في عين الاغتبار لدى الحديث عن الظروف الموضوعية الجديدة التي بدأت تواجهها حركة المقاومة وبعد أيلول ١٩٧٠[١٦]».

أما الظرف الموضوعي الثالث التي أحاط في هذه الفترة حركة المقاومة فقد حددته مهمات المرحلة بموقف الأنظمة الوطنية، وقد كانت هذه الأنظمة في الفترة الأولى بعد الهزيمة مباشرة غير قادرة على خوض الحرب، وغير قادرة على إيجاد مساومة «مقبولة» مع إسرائيل، ورأت في المقاومة ورقة تكنيكية ضاغطة في عملية المساومة مع «إسرائيل»، فوقفت هذه الأنظمة بشكل عام موقف التحالف والتأييد مع حركة المقاومة التي نالت تأييد والتفاف قطاعات واسعة من الجماهير العربية التي رأت فيها الرد المطلوب والناجح على هزيمة حزيران

(١٤) المصدر السابق ص ٢٦.

(١٥) المصدر السابق ص ٢٧.

(١٦) المصدر السابق ص ٢٧.

١٩٦٧، وقد استمرت هذه الأنظمة في سياستها التحالفية مع المقاومة، وفي سياق هذه الرؤية للصراع مع العدو، تقبل عبد الناصر، مبادرة روجرز تكتيكياً لأن الظروف في ذلك الوقت لاتسمح باجراء مساومة مع العدو، وكان هذا مؤشراً واضحاً لاتجاهات هذه السياسة التي بدأت في ذلك الوقت تفكر وتعمل من أجل خلق ظروف مؤاتية لتطبيق ٢٤٢.

ان موافقة مصر على القبول بمشروع روجرز قد جاء نتيجة منطقية للاتجاه التراجعي الذي وجدت الأنظمة العسكرية البرجوازية الصغيرة نفسها ملزمة بسلوكه منذ الهزيمة[١٧]» ولكن هذا الاتجاه التراجعي لدى الأنظمة الوطنية وجد تحدياً وتصدياً معيقاً من قبل حركة المقاومة الفلسطينية»، حيث كانت المقاومة اجمالاً ترفض مشاريع التصفية والتسوية السياسية، ولما كانت كذلك فقد وصلت في هذه الفترة إلى مستوى من الفعالية السياسية والعسكرية يجعلها قادرة على أن تكون عقبة حقيقية في وجه المشاريع، ولما كانت القوى اليسارية داخل حركة المقاومة، قادرة من خلال اتخاذها للمواقف السياسية الثورية التي تلف حولها الجماهير على فرض موقفها على مجمل حركة المقاومة، لذلك كله أصبح من مصلحة هذه الأنظمة ترويض حركة المقاومة وكسر شوكتها وعنفوانها وارجاعها إلى الحدود التي تبقيها ضمن إطار استراتيجية هذه الأنظمة. ومن هنا انتقلت هذه الأنظمة إلى مواقف التعارض مع حركة المقاومة وموقف الراضي عن تقليم أظافرها[١٨]»، ان هذا التحليل للأنظمة الوطنية يفسر موقفها المتفرج على ذبح المقاومة في الاردن أيلول ١٩٧٠ ويعطي الاتجاهات المستقبلية لسياسات هذه الأنظمة، والتي يجب أت تؤخذ بعين الاعتبار.

---

(١٧) المصدر السابق ص ٢٨.

(١٨) المصدر السابق ص ٢٩.

أما الظرف الموضوعي الآخر؟؟ الذي أحاط تجربة المقاومة في هذه الفترة هو الموقف الدولي، ففي هذه الأثناء وُجدَ انقسام في حركة الشيوعية العالمية الأمر الذي أثر على وحدة لقوى العملية الثورية العالمية الثلاث والتي تتمثل في البلدان الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية والأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية، ان هذا الانقسام أثر على المقاومة الفلسطينية بصفتها فصيلاً من فصائل حركة التحرر الوطني العالمية، وأثر على مدى مساعدة حلفائها الأممين لها على الصعيد العالمي، وفي نفس الوقت لم تدرك حركة المقاومة الفلسطينية البعد الأممي لمعركتها ضد الامبريالية وبالتالي اخفاقها في انشاء أحلاف أممية عميقة وجادة مع قوى حركات التحرر الوطني في العالم، وبلدان المعسكر الاشتراكي والأحزاب البروليتارية في البلدان الرأسمالية» . . . ان قيادة حركة المقاومة الفلسطينية تتحمل جزءاً مهماً من مسؤولية هذا الاخفاق، ولكن ذلك لايعني لها أن تنفرد بتحمل كل المسؤولية، فهنالك ظروف تمر فيها حركة النضال التحرري، ووحدة المعسكر الاشتراكي وبروليتاريا العالم الرأسمالي، ساهمت في خلق هذا الاخفاق.[١٩]»

بعد أن قدمت الوثيقة السياسية الصادرة عن المؤتمر الثالث التحليل العلمي للظروف الموضوعية التي أحاطت بالثورة الفلسطينية أعوام ٦٧ - ١٩٧٠، انتقلت إلى تحليل الجانب الآخر، أي الجانب الذاتي، وقد تعرضت للظروف الذاتية للثورة حيث أشارت إلى «أن حركة المقاومة في واقعها الراهن لاتمتلك الشروط التي من خلالها تستطيع الصمود في وجه الامبريالية، ان حركة المقاومة لايقودها في هذه المرحلة حزب ثوري يمثل الطبقة العاملة ويعتمد نظريتها في مواجهة معضلات المعركة، وحلها لمصلحة انتصار الثورة،

---

(١٩) المصدر السابق ص ٣٠.

وتوفير مجمل الشروط الذاتية الأزمة للانتصار[٢٠]». وقد رأت مهمات المرحلة بأن هذه الشروط، تستلزم، نظرية ثورية تمثل سلاحاً ايديولوجياً على أساسه يتم تحليل الواقع الموضوعي ورسم السياسة العامة والتفصيلية لمعارك الثورة، كما يجب توفر حزب ثوري يهتدي بهذه النظرية، ويقود جبهة وطنية عريضة تضم كل الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة وسليمة في الثورة، ويمارس هذا الحزب والجبهة العنف الثوري المعتمد على الرؤية العلمية الواضحة والمتشابك في علاقة صحيحة وسليمة مع الجماهير التي من شأنها أن تزيد من التفاف الجماهير حول الثورة وتساهم في بناء الانسان الثوري. كل هذه الشروط كانت غائبة، وفي ظل قيادة البرجوازية للمقاومة ارتكبت مواقف خاطئة أثرت على مسار حركة المقاومة فلم ترى قيادة الثورة الخطر المتأتي من الرجعية العربية، وتحديداً من النظام الرجعي الاردني، ورأت امكانية التعايش مع هذا النظام وأن التصادمات المنقطعة مع هذا يمكن تلافيها، وعلى هذا الأساس كانت بنيتها بشكل كامل مكشوفة وكأنها على أرض محررة، مما سهل النظام الرجعي الاردني وجعل من الصعب على المقاومة أن ترد على ضربات هذا النظام، كما وارتكبت المقاومة خطأ في رسم علاقتها مع الجماهير الاردنية حيث لم تنسج علاقة مع الحركة الوطنية الاردنية المعبرة عن الجماهير الشعبية في الاردن، وتصرفت «قيادة حركة المقاومة بأنها بديل للحركة الوطنية الاردنية دون أن تكون في برامجها وتوجهاتها البديل الفعلي القادر على أداء مهمات الحركة الوطنية الاردنية[٢١]». وأكثر من ذلك فقد نسجت المقاومة مع الرموز العشائرية التقليدية، التي تمثل في نظر الجماهير الشعبية الوجه الآخر للسلطة الحاكمة،

(٢٠) انظر المصدر السابق ص ٣٢.

(٢١) المصدر السابق ص ٣٧.

كل هذا أوجد خللاً فعلياً في العلاقة بين حركة المقاومة والجماهير الاردنية، الأمر الذي سهل تحيدها، وأحياناً تعبئة جزء منها في معركة النظام الرجعي الاردني ضد حركة المقاومة.

كما وارتكبت المقاومة خطأ في نسج علاقتها مع الأنظمة الوطنية حيث لم تدرك البعد العميق لقانون الصراع والتخلف الذي يحكم العلاقة مع هذه الأنظمة في المعركة ضد اسرائيل والامبريالية والرجعية، والصراع فيما يتعلق ببلورة استراتيجية حرب التحرير الشعبية أمام الجماهير الربية، وفيما يتعلق بقضية الحل الاستسلامي للقضية[٢٢]». وقد استطاعت هذه الأنظمة أن توجد تمثيلاً سياسيفاً «خلق تنظيمات» لها في داخل فصائل حركة المقاومة، الأمر الذي أثر على مجمل سياسيات الثورة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق باستقلالية قرارها.

وفي نفس الوقت عجزت قيادة حركة المقاومة عن تحديد العلاقة الصائبة بينها وبين فصائل حركة التحرر الوطني العربية، ولم تستطع أت ترسم العلاقة الجدلية التي تربطها بها ومدى التأثير الإيجابي والسلبي المتبادل بينها، كما لم تقم علاقة صحيحة بين حركة المقاومة وبين الجماهير الفلسطينية تستند إلى المفاهيم الثورية، واعتمدت على التعبئة العاطفية والفوقية، كما اعتبر النضال العسكري بديلاً لنضالات الجماهير، بدل أن يكون تتويجاً له. وأخفقت قيادة حركة المقاومة في ترسيخ وحدة وطنية قوية تستند إلى المفاهيم الصحيحة لبناء الجبهات الوطنية المتحدة، الكفيلة بتعبئة جميع القوى الوطنية وزجها في المعركة ضد العدو الصهيوني، وقد رافق ذلك كله ضعف تملك في العلم العسكري، حيث لم تطور حركة المقاومة، القوانين العلمية لحرب العصابات وفقاً للظروف

(٢٢) المصدر السابق ص ٣٨.

الخـاصـة، ولجـأت إلى الأسـاليب المكشـوفة والدعائية في وجودها ونشاطها العسكري، وكل هذا جاء مترابطاً مع ضعف في البنية التنظيمية لفصائل حركة المقاومة حيث سادت صفوف بعضها علاقات تنظيمية هشة، مما أدى ضعف الانضباط وضعف الفعالية السياسية والعسكرية.

ان اليمين البرجوازي يتحمل المسؤولية الأساسية عن هذا الوضع لكونه قيادة الثـورة ولكن اليسـار مسؤول أيضـاً. . . . وتنـاولت «مهـمات المرحلة الجديدة» اليسار الفلسطيني بالتحليل وأوضحت أن بالرغم من تملكه لسياسة أوضـح، ومـواقف سياسية أكثـر علمية وثورية تجاه النظام الرجعي الاردني وكذلك بالنسبة للعلاقة مع الجماهير الفلسطينية والاردنية، وتجاه حركة التحرر الوطني العربية، الا أن هذا اليسار لم يكن القيادة الفعلية لحركة المقاومة، كما كان اليسار غير موحد في نظرته تجاه اليمين، حيث وقفت بعض قوى اليسار بممارسة ذيلية لليمين، إضافة إلى ذلك كله فاليسار الفلسطيني لم يكن متبلوراً على صعيد الممارسة، ولم يستطيع أن يرتقي بممارسته بمستوى الاطروحات النظرية، وأشارت «مهمات المرحلة الجديدة» إلى الأخطاء التي ارتكبها اليسار الفلسطيني في هذه الفترة حيث لم يقدم اليسار في علاقته مع الجماهير الاردنية بديلاً متقدماً عن قيادة اليمين بالرغم من محاولاته الجزئية، كما أن الوعي النظري الذي عبر عن فهمه للعلاقة مع النظام الاردني ومكانه في المخطط الامبريالي، لم يترافق مع ترجمات علمية مناسبة، مما جعل هذا الوعي يمثل حالة «تبشيرية» قاصرة عن مهمات يسار ثوري حقيقي، كما لم يعط اليسار في سياق نشاطاته الحيز الكافي لبناء الحزب الثوري الضمانة الأكيدة الفعالة لصمود الثورة وتحقيق الانتصار، وقد أخفق اليسار الفلسطيني في الجمع الخلاق والمبدع بين النظرية والممارسة الواقعية مما جعله يقع في مراهقات نظرية وسياسية وتنظيمية.

بعد تحليل الظروف الموضوعية والذاتية لحركة المقاومة في سنوات ٦٧ - ١٩٧٠ تعرضت «مهمات المرحلة الجديدة» إلى المعارك السياسية التي تواجهها المقاومة على ضوء الواقع الجديد واستخرجت على أساسها المهمات:

١ - بناء حزب ثوري ماركسي - لينيني يقود الثورة.

٢ - تحشيد وتعبئة وتوحيد جميع الفصائل والقوى الوطنية التي لها مصلحة في الثورة في إطار جبهة وطنية عريضة، تقوم على أساس علمي وصحيح ويقود هذه الجبهة حزب طليعي تسلح بالماركسية - اللينينية.

٣ - تعبئة الجماهير بشكل صحيح وعلمي والابتعاد عن الفوقية في معاملة الجماهير ونبذ الديماغوجية والتعبئة العاطفية لها، بل تبنتها على أسس سياسية وعلمية، والنظر إلى الجماهير على أساس أنها هي المعين الأساسي للثورة وعلى الثورة أن تقود هذه الجماهير والنظر إليها كقوة للتغيير الثوري، وفي نفس الوقت الحذر من الوقوع فريسة لعفوية الجماهير، والحفاظ على المكانة القيادية لها، والنظر إليها وإلى نظالاتها على أنها هي الأساس وماالعنف الثوري إلا تتويجاً لحركة الجماهير وليس بديلاً لها.

٤ - كما ويجب البدء في مرحلة جديدة لممارسة العنف الثوري، مرحلة تستوعب تجربة الماضي وتقوم على مبادىء حرب العصابات بكافة أشكالها، وأن العنف الثوري لم يكن بديلاً عن موضوعه بناء الحزب، فممارسة العنف الثوري يجب أن يترافق مع المضي في بناء الحزب الثوري الطليعي، وفي نفس الوقت يجب أن تتكاثف الجهود لبناء جبهة وطنية عريضة تضم كل فصائل المقاومة، والاستفادة من أخطاء الماضي وارساء علاقة صحيحة وسليمة مع الجماهير وقيادتها في معركة التحرير.

٥ - وبالنسبة للعمل الثوري العربي وضحت «مهمات المرحلة الجديدة» الفهم الجديد لهذا العمل بعد أن بينت الأساس العميق لتحالف فصائل حركة

التحرر الوطني العربية مع الثورة الفلسطينية وان كليهما يمثلان كل متبادل التأثير والتأثر، ووضحت الثغرات التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية، وحددت دور المقاومة في ارساء منهج جديد في العمل الثوري العربي حيث لها «دور طليعي لايجب أن يفهم بمثابة وضع حاجز بينها وبين حركة التحرر الوطني العربية، فان دورها الطليعي يلقي على عاتقها المهمات الأساسية في تحريك جدلية علاقتها بهذه الحركة، وتعزيز هذه العلاقة وتعميقها.

ويتوجب على يسار المقاومة، والجبهة الشعبية على وجه الخصوص دور أساسي في هذا المجال، على اعتبار أن فهمنا لحركة التحرر العربي ينبع من إيماننا بأن هذه الحركة تهدف إلى تحقيق وحدة الطبقة العاملة العربية وهيمنة قيادتها وبرنامجها، ضد الطبقيين والقوميين[٢٣]».

٦ ـ ودعت «مهمات المرحلة الجديدة» إلى فهم أدق لتحالفات المرحلة الجديدة حيث أكدت أن الأنظمة الرجعية هي ضمن معسكر الأعداء أما الأنظمة الوطنية فيتحدد الموقف منها بمدى معاداتها للامبريالية والصهيونية ومحاربتها لها وقد رأت في سياق تحليلها لهذه الأنظمة التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طرأت على هذه البلدان والتي تتجه بشكلها العام إلى اليمين، كما ورأت «مهمات المرحلة الجديدة» بأن حركة المقاومة أخطأت بصورة عامة في فهم مسألة التحالفات سواء على الصعيد العربي أو العالمي، ودعت إلى انشاء أقوى العلاقات التحالفية الأممية مع المنظومة الاشتراكية، وحركات التحرر الوطني في البلدات العربية النامية، والحركات التقدمية لبروليتاريا الدول الرأسمالية في الغرب، وقد حملت «مهمات المرحلة الجديدة»

(٢٣) المصدر السابق ص ٨٣.

اليسار الفلسطيني مسؤولية خاصة في نسج هذه التحالفات.

٧ ـ ولاحظت «مهمات المرحلة الجديدة» بأن من المهام العاجلة أمام حركة المقاومة والجبهة الشعبية، ضرورة دراسة التجربة النضالية في الأرض المحتلة ووقفت بالتفصيل أمام أوضاع قطاع غزة وتجربته وأوضاع الضفة الغربية وتجربتها وكذلك لمنطقة ١٩٤٨ واستخرجت الدروس المفيدة ودعت إلى انتهاج خط جديد للنضال داخل الأرض المحتلة بحيث يتعزز الوجود الثوري فيها، ويتعزز الكفاح المسلح مع قوات الاحتلال.

٨ ـ بالنسبة لمعركة المقاومة ضد النظام الرجعي في الاردن، فقد أكدت «مهمات المرحلة الجديدة» بأن الحياة قد أثبتت مدى عداء النظام الرجعي الاردني لحركة المقاومة الفلسطينية وبالتالي فان معركة حركة المقاومة مع النظام الرجعي في الاردن معركة مركزية، «وهذه المعركة تمثل الحلقة الرئيسية، واقعياً وتاريخياً، في احباط مخططات التصفية وكل أشكالها، وفي تثبيت الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي وهذه المهمة لاتقتصر على حركة المقاومة الفلسطينية فحسب بل وتتعداها لتصبح معركة الجماهير الاردنية وحركتها الوطنية، ولذا فمن الضروري انشاء جبهة وطنية في الاردن تكون مهمتها النضال من أجل اسقاط هذا النظام الرجعي.

٩ ـ أما المهمة التاسعة التي حددتها «مهمات المرحلة الجديدة» هي تحديد موقف ثوري واضح من كافة المشاريع الاستسلامية المطروحة على المنطقة العربية واستعرضت الاتجاه التراجعي والتنازلي العام الذي تسير فيه بعض الأنظمة الوطنية وبينت أن هذه الاتجاهات إذا ماتعززت سيكون من شأنها تكريس هيمنة الامبريالية الأمريكية على مقدرات المنطقة العربية وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وفي هذا السياق بينت خطورة المشروع التآمري للملك حسين والذي عرف بمشروع «المملكة المتحدة» والذي يهدف إلى

تصفية القضية الوطنية الفلسطينية واقتسام الغنائم بينه وبين الكيان الصهيوني، ودعت إلى الوقوف **بحزم أمام أي محاولات لاحتواء المقاومة الفلسطينية واستخدامها** أداة في المشاريع الاستسلامية ودعت إلى فضح كافة العناصر الانهزامية ونبذها ومحاربة محاولاتها في استثمار الوضع الصعب الذي تعيشه المقاومة، ودعت أيضاً إلى تشكيل جبهة وطنية عربية تسند حركة المقاومة وحقها في البقاء حتى التحرير.

١٠ - كما وتعرضت «مهمات المرحلة الجديدة» إلى أوضاع حركة المقاومة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة والاردن وحذرت من خطورة ضربة قادمة يوجهها النظام اللبناني ضد حركة المقاومة الفلسطينية من مجمل دروس التجربة الماضية حتى تتمكن الثورة الفلسطينية من الصمود والبقاء، كما حذرت من خطر الاحتواء من قبل بعض الأنظمة الوطنية ومن محاولاتها تحويل حركة المقاومة إلى مؤسسة عسكرية تقليدية، ودعت بقية الفصائل إلى ضرورة السير في بلورة وعي ثوري صحيح وتعبئة كل الطاقات، والامكانيات المتاحة لجماهير شعبنا وزجها في المعركة مع العدو.

لقد مثلت «مهمات المرحلة الجديدة» وثيقة سياسية دقيقة قدمت تحليلاً علمياً لفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ واستخرجت بشكل صحيح المهمات الملقاة على الثورة الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد مثلت مع الوثيقة الأساسية الثانية التي صدرت عن المؤتمر الوطني الثالث «النظام الداخلي»(*) محطة هامة دفعت إلى الأمام عملية تحول الجبهة إلى مواقع الماركسية - اللينينية وبناء الحزب الطلعي.

وبعد صدور هاتين الوثيقتين وانتظام عمل الهيئات القيادية للجبهة

(*) راجع محاضر النظام الداخلي.

تمحورت نشاطات الجبهة على المحاور التالية:

- بالنسبة للوضع العام للثورة الفلسطينية ومسار تطورها، وتطور الصراع العربي الاسرائيلي تميز دور الجبهة الشعبية ونشاطها بالطليعية والحس السياسي السليم، فقد كانت الجبهة الشعبية من الأحزاب والتنظيمات القليلة التي حللت أهداف حرب تشرين ١٩٧٣ ورأت أن هذه الحرب تحريكية لتحريك أزمة الشرق الأوسط والتمهيد لمفاوضات جديدة مع الامبريالية واسرائيل، ولم ترَ هذه الحرب تحريرية كما ادعت بعض الأنظمة في ذلك الوقت، وعلى أساس هذه الرؤية الصحيحة تنبهت الجبهة الشعبية لخطورة التحركات السياسية التي بدأت بعض الأنظمة العربية بالاقدام عليها أثناء وبعد انتهاء حرب تشرين، ورأت في اتفاقيات «فصل القوات» خطراً مباشراً على الثورة الفلسطينية، وعلى مسألة الصراع العربي - الصهيوني، كما وحذرت منذ البداية من خطورة خلق أوهام عن تسوية وطنية ممكن تحقيقها بالاعتماد على نتائج حرب تشرين، ورأت أن ميزان القوى القائم لايؤمن مثل هذه التسوية.

وفي هذه الفترة، في النصف الأول من السبعينات تعزز وضع منظمة التحرير الفلسطينية كاطار جبهوي عريضاً يضم كافة الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة، كما ونالت المنظمة تنامي الثورة الفلسطينية الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت م. ت. ف قائدة نضال الشعب الفلسطيني ورايته الوطنية، وأصبح الحفاظ على الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية مهمة وطنية من الدرجة الأولى ملقاة على عاتق كل المناضلين والوطنيين الفلسطينيين، وبالتالي كان التصدي للاتجاهات الموهومة التي ترى بامكانية حدوث تسوية سياسية في هذه المرحلة وبالاعتماد على ميزان القوى القائم مهمة لاتقبل التأجيل لأن انزلاق قيادة منظمة التحرير في هذه المتاهات من شأنه أن يعرض مصير المنظمة والثورة الفلسطينية كلها لخطر

جسيم، وحينها توغلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوهامها المتعلقة بامكانية حصول تسوية وطنية لأزمة الشرق الأوسط. صعدت الجبهة الشعبية من معارضتها لهذه الميول والأوهام، وتزعمت المعارضة لقيادة م.ت.ف ولتوجهاتها السياسية.

وكوّنت جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية «والتي كانت تشكل جزءاً لايتجزأ من م.ت.ف وفي إطارها وتهدف إلى تجميع كافة القوى المعارضة لهذه الميول والاتجاهات الاستسلامية بغية محاصرتها وإيقافها لتابعة السير في الطريق الصحيح لمواجهة العدو الصهيوني الامبريالي الرجعي، واستمرت الجبهة الشعبية في قيادتها لهذه المعارضة إلى أن جاءت زيارة السادات إلى القدس المحتلة في نوفمبر ١٩٧٧، وحسمت كل المراهنات موضوعياً على طبيعة الحل المطروح وعلى امكانية استخراج حل وطني عبر هذا الطريق وان هدف الامبريالية واسرائيل والقوى الرجعية هو القضاء على م.ت.ف وتثبيت الهيمنة الامبريالية على مقدرات المنطقة العربية من خلال اجراء صفقات منفردة بين الأطراف العربية واسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية وقد خلقت هذه الزيارة ظرفاً موضوعياً مؤاتياً لاعادة اللحمة لصفوف منظمة التحرير تلاقي ذلك مع الرغبة الذاتية لدى فصائل المقاومة في تعزيز الوحدة، ونتيجة لذلك حصل لقاء طرابلس ـ ليبيا بين الفريقين المتعارضين في منظمة التحرير الفلسطينية ونتج عن هذا اللقاء ماعرف «بوثيقة طرابلس» التي رسمت الخطوط العريضة لسياسة منظمة التحرير المقبلة وربطت بشكل وثيق بين الأهداف المرحلية والاستراتيجية للثورة الفلسطينية.

وقد تكرس ذلك في قرارت الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني حيث أقر البرنامج السياسي والتنظيمي وشاركت الجبهة الشعبية بفعالية سياسة عالية في صياغة قرارات هذه الدورة الرابعة عشر وبعد أن حلت المعضلة التنظيمية

في الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني وعادت الجبهة الشعبية للمشاركة في الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتحديداً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وشكلت الجبهة بهذا قطب الوحدة الوطنية اليساري مع البرجوازية الفلسطينية، حيث رسخت صورتها كفصيل أساسي في منظمة التحرير الفلسطيني، ولعبت الدور الطليعي في التصدي للميول التنازلية عن البرامج السياسية للمنظمة.

المحور الثاني الذي تركز نشاط قيادة الجبهة في هذه الفترة كان الساحة اللبنانية، فبعد انتقال مركز المقاومة الفلسطينية من عمان الى بيروت احتضنت الحركة اللبنانية حركة المقاومة الفلسطينية وتنشأ تحالف وثيق بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وزيادة قدرتها وفعاليتها العسكرية التعبوية والاعلامية، وفي نفس الوقت ابتدأت الحركة الوطنية اللبنانية وبفعل تحالفها مع الثورة الفلسطينية تعزيز دورها ومكانتها على الساحة اللبنانية مما جعلها تشكل خطراً جدياً على النظام اللبناني وعلى الطغمة الحاكمة، وفي هذه الأثناء كانت الامبريالية الأمريكية تعد الساحة العربية لعملية مفاوضات مع العدو الصهيوني لانهاء أزمة الشرق الأوسط وفق مصالحها، ورأت ضرورة ضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها كونها تشكل القوة الطليعية المتصادمة مع الحلول الاستسلامية وعليه تلاقت رغبات الامبريالية الأمريكية واسرائيل والرجعية العربية وخصوصاً اللبنانية في ضرب الثورة الفلسطينية وضرب الحركة الوطنية اللبنانية وجهاض دورها المتنامي سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي وبعد أن عجزت قوات السلطة الرسمية «الجيش بعد سلسلة محاولات فجرت القوى الانعزالية وحلفائها من المازونية السياسية الرجعية الحرب الأهلية في ١٣ نيسان ١٩٧٥، وقد شاركت قوات الثورة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الحركة الوطنية اللبنانية في التصدي للهجمة الانعزالية

الكتائبية واستطاعت أن تلحق بالانعزالين ضربات موجعة وأن تحرر مايقارب من ٨٠٪ كم الأراضي اللبنـانية وأصبحت هذ الأراضي محررة تحت سيطرة الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية، استشعرت الأنظمة العربية خطر انتصار الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية وحسم المعركة لصالحهم على الساحة اللبنانية، فتدخلت القوات السورية، وتدخلت جامعة الدول العربية في سبيل انهاء الحرب الأهلية وكونت ماسمى «بقوات الردع العربية»، ولقد شاركت الجبهة الشعبية في كل معارك الحرب الأهلية وتميزت مشاركتها بالحزم والصلابة ودفع كافة امكانياتها لصالح هذ الحرب، وكان لتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مخيم تل الزعتر دوراً طليعياً ورائداً في التصدي لهجمات القوات الانعزالية على المخيم البطل، وأصبح اسم الشهيد أبو أمل قائد تنظيم الجبهة الشعبية في مخيم تل الزعتر رمزاً للبطولة والاستشهاد.

كما وتميزت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالدعوة الصادقة إلى العمل المسؤول لنسج التحالفات مع قوى الحركة الوطنية اللبنانية، ورغم بعض الأخطاء في هذه المسألة والتي دعت إلى التحالف في المقام الأول مع يايسمى «بالقوى الجذرية» وهي في حقيقة الأمر قوى هامشية وغير مؤثرة في ساحة الصراع، استدركت قيادة الجبهة هذا الخطأ وعملت على تصحيحه، ونسجت أقوى العلاقات مع الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وكافة القوى الرئيسية في الساحة اللبنانية، وقدمت الجبهة الشعبية دليلاً ملموساً لكيفية ارساء علاقات صحيحة في فصائل الثورة الفلسطينية وفصائل حركة التحرر الوطني كما ورأت الجبهة العشبية الخطأ القائم في العلاقة بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ودعت إلى تجاوزه من خلال رفعها لشعار «القضايا اللبنانية من شأن الحركة الوطنية اللبنانية. وعلى الثورة الفلسطينية أن تدعمها في ذلك بدل من أن تصادر دورها، وهي بهذا مثلت دوراً ريادياً وترافق

ذلك مع المسلكية الثورية السليمة مع جماهير الشارع الوطني اللبناني الأمر الذي ساهم في تعزيز وتطوير دور الجبهة على الساحة اللبنانية.

- أما المحور الثالث في نشاط الجبهة فقد تمركز على تنمية القدرات العسكرية للجبهة وقد أعطت قيادة الجبهة هذا المجال الاهتمام الكافي سواء من ناحية اعداد الكادر العسكري المؤهل أو من ناحية توفير مستلزمات القتال، وقد انعكس هذا الجهد في مدى مشاركة قوات الجبهة العسكرية في الحرب الأهلية اللبنانية، وقد تطور الجهاز المقاتل من الناحية الكمية والنوعية، بحيث أتاح لها أن تلعب دوراً عسكرياً رائداً في تصديها للاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان في عام ١٩٧٨، وقد كان لهذا الدور العسكري البطولي والمتميز في هذه المعارك الأثر الكبير في تنامي سمعة وهيبة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الصعيد المحلي والقومي والعالمي.

أما على صعيد الأرض المحتلة، كان تطوير وتعزيز وجودنا ونشاطنا العسكري في الأرض المحتلة مركز اهتمام قيادة الجبهة وكوادرها، فبعد انتهاء المؤتمر الوطني الثالث، استمر تنظيم الجبهة الشعبية في داخل الأرض المحتلة في الفعالية العسكرية وفي التصدي للملاحقات المكثفة التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي، واستمرت تجربة جيفارا غزة في التطور وارساء تقاليد جديدة في العمل السري داخل المدن وفي المواجهة العسكرية، وأصبح جيفارا غزة يمثل كابوس رعب لقوات الاحتلال الاسرائيلي، ولذا فقد جندت هذه القوات خيرة قطاعاتها العسكرية وخبرائها الأمنيين لانهاء هذه الظاهرة الخطيرة، وفي ١٩٧٣/٣/٩ سقط القائد جيفارا غزة ورفاقه شهداء على أرض الوطن، بعد معركة مواجهة ضروس مع قوات الاحتلال، ان تجربة الشهيد جيفارا غزة في قطاع غزة وتجربة الشهيد أبو منصور في جبال الخليل تعتبر من التجارب الطليعية في الكفاح ضد الاحتلال الصهيوني، وعلينا دائماً أن

نستلهم الدروس والعبر من هذه التجارب لتطوير وتصعيد نضالنا في الأرض المحتلة .

بعد استشهاد القائد جيفارا، استطاع العدو الصهيوني أن يوجه ضربة قوية لتنظيمنا في الأرض المحتلة، ولكنه رغم هذه الهجمات ورغم فقدان العشرات والمئات مابين استشهاد واعتقال، لم يستطيع العدو القضاء على تنظيمنا في الأرض المحتلة، كونه غرس جذورة عميقاً بين الجماهير الشعبية، تصدت قيادة الجبهة لهذه المشكلة، وعملت على تطوير عملنا الحزبي وذلك بالتركيز على انشاء منظمات حزبية بأساليب جديدة تتوافق مع الظروف المستجدة، وقد أولت قيادة الجبهة اهتماماً كبيراً لعملنا في الأرض المحتلة، وقد أخذت مسألة تطوير عملنا في الأرض المحتلة جهداً مميزاً بحيث أثمرت عن نتائج إيجابية وهامة سواء من جهة حجم تواجدنا الحزبي والجماهيري أو من جهة أساليب النضال المتبعة، كما وجرى تطوير عملنا واسلوبنا الكفاحي داخل الأرض المحتلة، بحيث لم يعد العمل العسكري هو النشاط شبه الوحيد لعمل منظماتنا الحزبية، بحيث أصبحت تهتم بالأساليب النضالية الأخرى إلى جانب الكفاح المسلح .

كما حول رفاقنا المعتقلون في سجون العو الصهيوني سجونهم إلى أكاديميات وطنية تخرج الأعضاء والكوادر المتسلحين بالتجربة وبالنظرية الماركسية ـ اللينينية، لقد استطاعت قيادة الجبهة وبعد بذل جهود مضنية ونضالات عنيدة من تجاوز آثار الضربات التي لحقت بتنظيمنا في الأرض المحتلة في النصف الأول من السبعينات، ومن بناء تنظيم طليعي جماهيري مقاتل منتشر في كافة أنحاء الأرض المحتلة، ولقد أفرزت التجربة العشرات من الكوادر والقيادات الذين تمرسوا نضالياً وسياسياً داخل الأرض المحتلة، والتي كان لهم شرف الاشراف المباشر على بناء تنظيماتنا الحزبية في الداخل

وتطويرها وتصليب أوضاعها الذاتية لتتمكن من أن تلعب دورها في محاربة ومقارعة الاحتلال والمشاركة الرئيسية والفعالة في قيادة كل الانتفاضات البطولية التي قام بها شعبنا في وجه الاحتلال الصهيوني وأعوانه .

ـ أولت الهيئات القيادية التحالفات العربية والأممية، أهمية كبيرة حيث حددت في نهاية الصف الثاني من السبعيانت درجة تحالفاتنا الأولى، الأحزاب الشيوعية العربية على الصعيد العربي، وأقامت علاقات مع كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية واستفادت منها وقدمت لها في نفس الوقت الخبرة المتراكمة لديها، وفي النصف الثاني من السبعينات توطدت الجبهة الشعبية علاقاتها مع أغلبية الأحزاب الشيوعية والفصائل العمالية العربية، كما وشاركت في تجميع كافة القوى الوطنية للتصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية، من خلال التحضير لإقامة جبهة الصمود والتصدي، كما ساهمت في انشاء مؤتمر الشعب العربي كصيغة تضم غالبية القوى والفصائل الوطنية في الساحة العربية، وتساهم في الجهود التي من شأنها أن توحد أو تنسق الجهود بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية.

ومن موقع الادراك العميق لأهمية التحالفات الأممية سعت الجبهة الشعبية بعد المؤتمر الوطني الثالث إلى إقامة علاقات مع كافة قوى التحرر الوطني العالمية ومع الأحزاب الشيوعية الحاكمة في بلدان المنظومة الاشتراكية ومع الأحزاب الشيوعية والفصائل العمالية في البلدان الرأسمالية، واستطاعت الجبهة شيئاً فشيئاً أن ترتبط بعلاقات وثيقة مع هذه القوى فقد تميزت السنوات الأخيرة من السبعينات بتوطيد هذه العلاقات خصوصاً مع الأحزاب الشيوعية في دول المنظومة الاشتراكية وقدمت هذه الدول للجبهة الشعبية المساعدات المتعددة الأوجه وخصوصاً مساعدتها في تأهيل الكادر الحزبي والعسكري تأهيلاً ينسجم والمهمات المطروحة علينا، وقد أرسي مبدأ التضامن الأممي البروليتاري

كناظم في تحالفاتنا الأممية.

إلى جانب هذه النشاطات العديدة والمتعددة، أولت الهيئات القيادية للجبهة جهداً رئيسياً للمسألة التنظيمية وعملية التحول إلى حزب ماركسي ـ لينيني، وقد قطعت الجبهة أشواطاً كبيرة في هذا المجال بفعل هذا الجهد، فقد حسمت في هذه الفترة مسألة الهوية الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية للجبهة، وخرجت من إطار النقاش وتحولت إلى واقع فعلي على صعيد الهيئات المركزية الداخلية والقواعد التنظيمية، كما دخل النظام الداخلي في حيز التطبيق الفعلي بحيث سادت وتطورت الحياة الحزبية الداخلية وفق مبادىء النظام الداخلي وقواعده الأساسية وأصبحت مبادىء النظام الداخلي وأحكامه أكبر من أي رمز أو فرد، كما وطبق النظام الداخلي على بنية المنظمات الحزبية في كافة فروع الجبهة، وأصبح عمل الهيئات القيادية يقوم على مبدأ القيادة الجماعية وعلى أسس المركزية الديمقراطية، كما وأعطي الاهتمام الشديد للمسألة الايديولوجية وعلى أكثر من صعيد وبذلت الجهود الكبيرة لتطوير هذا الجانب ونظمت الدورات النظرية المحلية، وأسلت الدورات النظرية العديدة للخارج لاستيعاب العلوم الماركسية بشكل عميق، وما أن جاء أواخر نيسان أوائل ١٩٨٢ أيار، حتى كانت الجبهة الشعبية مهيأة لعقد المؤتمر الوطني الرابع، والذي بانعقاده توج مرحلة غنية من مراحل تطور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد صدر عن هذا المؤتمر وثائق سياسية وتنظيمية وعسكرية رصدت وحاكمت الجبهة على كافة الصعد ورسمت السياسة المستقبلية للجبهة.

في أواخر نيسان من عام ١٩٨١ عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمرها الوطني الرابع تحت شعار المؤتمر الوطني الرابع خطوة هامة على طريق استكمال التحول لبناء الحزب الماركسي اللينيني والجبهة الوطنية الشعبية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها النضالية ودحر نهج

التسوية والاستسلام وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية.

وقد عالج التقرير جملة من القضايا النظرية والسياسية على الأصعدة الدولية والعربية والفلسطينية بالإضافة إلى بعض الموضوعات التي أفرزتها تجربة النضال الوطني. كما رسم تقرير المؤتمر مهمات النضال الآتية والبعيدة وحدد توجهات الحزب في مختلف الميادين، واكتسب التقرير أهمية خاصة نظراً للمساهمة الفاعلة والاسهام النشيط لمنظمات الحزب في نقاش التقرير واغناءه بالملاحظات البناءة وبروح من عالية المسؤولية ونظراً لما احتواه التقرير من موضوعات عامة عمقت من محتوى التحول ودفعت مسيرة الحزب بخطوات كبيرة إلى الأمام.

ففي معرض تناوله للأوضاع الدولية أوضح التقرير المعطيات والحقائق التي تبين مدى تفاقم الأزمة العامة للنظام الداخلي العالمي مبرزاً على الصعيد الاقتصادي تفاقم أزمات النمو والبطالة وازدياد حدة التناقضات بين مراكز الامبريالية وبين هذه المراكز من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى.

كما أبرز التقرير على الصعيد السياسي ازدياد النزعة العدوانية والرجعية والهجوم على سياسة الانفراج الدولي وحقوق الشغيلة وبين على الصعيد الاجتماعي اشتداد الصراع الوطني الطبقي وتعمق محتواه. أما على الصعيد الايديولوجي فقد أبرز التقرير الدعاية البرجوازية ولجوئها لوسائل تشويه الحقائق واختلاف الأكاذيب وتحالفها مع أعتى الايديولوجيات وأكثرها رجعية وسلفية.

مقابل هذه الأزمة البنيوية الشاملة والمستعصية أكد التقرير على النجاحات الكبيرة التي حققها المعسكر الاشتراكي وفي كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة التي يؤشر على تجاوز هذا المعسكر لثلث الانتاج الصناعي العالمي وارتفاع معدلات النمو لديه بمعدل ٨٪ مقارنة مع ٣,٢٥٪ بالنسبة

للبلدان الرأسمالية للفترة بين أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٥ مؤكداً أن المعسكر الاشتراكي بات يلعب الدور الحاسم في تطور البشرية وفي اضطراد نجاحات فصائل العملية الثورية.

وبعد أن عزى التقرير نجاحات حركة التحرر الوطني العالمية والاسناد الذي تتلقاه هذه الحركة من الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية وتعمق المحتوى الاجتماعي لهذه الحركة ارتباطاً بعجز وفشل البرجوازية عن قيادة هذه الحركة نحو الانتصار الحاسم والنهائي على الدور الهام والمقرر الذي بات مطلوباً من الطبقة العاملة لقيادة هذه الحركة وتأمين مستلزمات انتصارها.

وفي إطار معالجة التقرير لحركة الصراع السياسي على الصعيد العالمي في ظل حقائق العصر الممثلة في تفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي ونجاحات المعسكر الاشتراكي وتعمق محتوى حركة التحرر الوطني العالمية أكد التقرير على أهمية سياسة التعايش السلمي باعتبارها شكلاً من أشكال الصراع الطبقي المفروضة على الامبريالية العالمية والنظام الرأسمالي العالمي.

وقد أبرز التقرير أهمية هذه الحقيقة مبيناً المحاولات الدؤوبة التي قامت بها الامبريالة العالمية ومنذ اليوم الأول لانتصار ثورة اكتوبر لسحق الثورة من خلالها تدخلها المباشر ودعمها للرجعية الداخلية ابان الحرب الأهلية، ثم هجوم ألمانيا النازية على الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية، وأكد التقرير أن الانتصار الساحق الذي حققه الاتحاد السوفييتي على الهتلرية وما تلى ذلك من قيام النظام الاشتراكي العالمي واضطراد تقدمه ونجاحاته وزيادة دوره ومكانته هو مافرض على الامبريالية العالمية القبول بالأمر الواقع والرضوخ لسياسة التعايش السلمي. كما أورد التقرير النجاحات والانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني العالمية في ظل هذه السياسة ماتوفره من أجوار مناسبة لخوض غمار معركتها مع الامبريالية العالمية استناداً لدعم الاتحاد

السوفييتي والبلدان الاشتراكية.

وأوضح التقرير أن كافة محاولات الامبريالية لتنصل من هذه السياسة من خلال هجومها على سياسة الانفراج ومحاولة توفير الأجواء الدولية في مختلف المناطق وبمختلف الوسائل والأساليب ماهو إلا دليلاً ساطعاً على صحة التعايش السلمي وسلامة نهجها.

وفي هذا السياق انتقد التقرير بروح لينينية أصيلة بعض التقديرات الخاطئة والسابقة لدى الجبهة وتحديداً تخوفها من بعض الانعكاسات السلبية لهذه السياسة على مسيرة حركة التحرير الوطني العالمي وأكد على ضرورة تعميق الموقف العلمي من سياسة التعايش السلمي وتصويب أية آراء خاطئة بصدده.

وفي إطار استعراض التقرير لواقع الحركة الشيوعية العالمية أكد على خطر السياسة التي تنهجها القيادة الصينية خصوصاً تلك السياسة التي تجسدت في العداء السافر للاتحاد السوفييتي و« تبرير » تحالفها مع الامبريالية العالمية في مواجهة وتبني هذه القيادة لنظرية «العوالم الثلاث» والتي تقسم العالم بموجب هذه النظرية ليس إلى نظامين اجتماعيين بل دولاً وكتلاً طبقاً لاختلاف درجات التطور الاقتصادي ثم انتهاج سياسات تتعارض جذرياً وبشكل سافر مع مصالح حركة التطور الوطني العالمية كما هو الحال في تشيلي وإيران والسودان وغيرها وأخيراً هجومها على فيتنام وموقفها المعادي منها.

وقد حلل التقرير أسباب انحراف القيادة الصينية موضحاً الدور الذي لعبته البنية الطبقية للمجتمع الصيني ذات الطابع البرجوازي الصغير وانعكاس هذه البنية عن بنية القيادة بالإضافة إلى تعثر تجربة البناء الاشتراكي والصعوبات الخاصة التي واجهتها مؤكداً على أن علاقات الانتاج القائمة بالرغم من انحراف العامل الذاتي انها تبقى اشتراكية واعتبر التقرير أن ظاهرة

الشيوعية الاوروبية هي ظاهرة خاطئة وخطرة وضارة بمصالح العاملة وبمصالح النضال ضد الامبريالية العالمية والنظام الرأسمالي العالمي . وأبرز التقرير انحراف هذه الظاهرة عن النهج الماركسي اللينيني من خلال تخليها عن مقولات أساسية مثل «دكتاتورية البروليتاريا» وغيرها وأدان التقرير سياسات الشيوعية الاوروبية التي «تندد» بمساعدة الاتحاد السوفييتي النزيهة للشعب الأفغاني وسجل التقرير أن اطروحات الشيوعية الاوروبية تقفز عن تجربة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية وتعطي لظروفها الخاصة أهمية واطلاقية على حساب المبادىء الأساسية والقوانين العامة للماركسية وبين التقرير دور العناصر البرجوازية الصغيرة والارستقراطية العمالية في نشوء هذه الظاهرة وتفشيها ومدى التخريب الذي تمارسه هذه العناصر على سلامة النهج الثوري في هذه الأحزاب .

وفي إطار معالجة التقرير لبلدان مايسمى بالعالم الثالث وبعد أن بين الأهمية على تحتلها هذه البلدان في خارطة الصراع العالمي وبعد أن أكد على أهمية الدور الذي تلعبه في حركة الصراع على المستوى العالمي شدد التقرير على الدور الخاص والمميز للطبقة العاملة وحلفائها في قيادة نضال هذه البلدان والحركة التحررية فيها وفشل وعجز برجوازيتها في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فيها مؤكداً واستناداً إلى تجربة هذه البلدان على أهمية هذا الدور في إيصال الثورة الوطنية الديمقراطية التي نهايتها الحاسمة ووضع هذه البلدان على أعتاب الاشتراكية .

على الصعيد العربي أكد التقرير أن الحدث الأكبر والأهم والنوعي من بين مجموع الأحداث التي شهدتها الفترة بين مؤتمري الجبهة انما تمثل في زيارة السادات للقدس ومن ثم توقيع اتفاقيات كمب ديفيد . باعتبارها «الاتفاقيات» تعبيراً عن توجه جديد ونوعي في مسار البرجوازية العربية ومدى

انحدارها واستسلامها أمام العدو . كما ان هذه الاتفاقيات تضع حركة التحرر العربية أمام مرحلة جديدة تندمج وتتداخل فيها أكثر من أي وقت مضى عملية الصراع القومي مع الصراع الطبقي وتحدد بشكل أكثر من أي وقت مضى القوى الطبقية للثورة ودور الطبقة العاملة فيها . وأوضح التقرير أن دور العوامل التي أدت إلى هذه الاتفاقيات هي بروز الثورة الثورة النفطية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد القفزات التي طرأت على أسعار النفط في بداية السبعينات وما أحدثته هذه الثروات من تعزيز لمواقع البرجوازية العربية وتوطيد سلطتها وتوجهاتها الرأسمالية وتعميق تبعيتها ونمو مصالح الطبقات الطفيلية بها بالإضافة إلى احتياجات العدو الصهيوني لتطبيع علاقاته بالواقع المحيط ولبحث بكل الوسائل عن تأمين الاستقرار الذي يوفر له استمرار استغلاله لليد العاملة في الأراضي المحتلة وتأمين تصدير بضاعته لسوقها الداخلي لما لذلك من أهمية كبيرة لنحو افتقاره وازدياد قدراته . وازدياد حجم المصالح الاقتصادية للامبريالية العالمية على ضوء الطاقة واحتياجها للنفط بشكل خاص وأهمية المنطقة العربية في ضوء هذه المصالح .

وأكد التقرير ان استراتيجية كمب ديفيد هي استراتيجية شاملة لاتقتصر في أهدافها على تصفية القضية الفلسطينية بل تتعدى ذلك لتأمين هيمنة الامبريالية على كامل المنطقة مبيناً أن الامبريالية العالمية ستلجأ من أجل تحقيق هذا الهدف إلى تكثيف تواجدها العسكري في المنطقة مستفيدة كم دروس التجربة الإيرانية وتدعيم القدرات العسكرية للدول الأنظمة التابعة لها لمواجهة حركة الجماهير في هذه البلدان والعمل على جر حلقات جديدة أخرى إلى اتفاقيات كمب ديفيد ومحاولة تعميم هذه الاتفاقيات والعمل على ضرب الأنظمة العربية الوطنية المناهضة لهذه الاتفاقيات وضرب القوى والأحزاب والمنظمات والتجمعات الوطنية الديمقراطية والشيوعية على امتداد المنظمة .

والعمل على صرف المعركة وتغذية تناقضات ثانوية ووهمية تأخذ الطابع الديني والطائفي والعرقي . وأكد التقرير أن مرحلة كامب ديفيد تكشف عجز البرجوازية الصغيرة والمتوسطة عن انجاز مهمات الثورة وعدم نضج البديل الطبقي الذي يتصدى لمهمات هذه المرحلة الجديدة مؤكداً في نفس الوقت على ضرورة الاستفادة من حالة المعارضة والمناهضة القائمة لهذه الاتفاقيات والإيمان العميق بالقدرات الهائلة التي تختزنها الجماهير لمقاومة هذه السياسات والمواجهة الاستراتيجية الشاملة الجذرية للتحالف المعادي وتحديد البرامج والطبقات القادرة على مثل هذه المواجهة .

وأبرز التقرير أن الصيغ الرسمية التي قامت بمواجهة كمب ديفيد مثل جبهة الصمود ومؤتمر الشعب العربي والميثاق السوري العراقي ومؤتمر القمة في بغداد انها تمثل صيغاً غير قادرة على المواجهة الجذرية وأكد أن موقف الجبهة منها هو العمل على الارتقاء بها وتحسين مستوى ادائها والتحريض باتجاه تطويرها والمطالبة بترجمة المواقف التي تتخذها بغض النظر في معرفتنا لافتقادها للبعد الطبقي القادر على تأمين مثل تلك المواجهة .

وأكد التقرير أن برنامج المهمات الراهنة في مواجهة كامب ديفيد انها يتمثل أساساً في العمل على عزل نظام السادات على كافة الأصعدة ، والدعم الجاد والمسؤول للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ودعم صمود سوريا في مواجهة مخططات العدو الاسرائيلي والامبريالي الصهيوني وخططات الرجعية الخارجية والداخلية وتعزيز دور الصيغ الرسمية العربية التي قامت بمواجهة كمب ديفيد والارتقاء بها والنضال منت أجل اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير الكادحة وكافة أحزابها ومؤسساتها العربية وتعزيز الحريات النقابية وتأمين التعاضد والتساند بين قوى حركة التحرر الوطني العربية وتعزيز علاقات هذه الحركة مع البلدان الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية

والقوى والأحزاب الديمقراطية في البلدان الرأسمالية .

وبروح ثورية مسؤولة راجع التقرير مواقف الجبهة وبرامج عملها السياس على الصعيد العربي مؤكداً على صحة اطروحاتنا النظرية الأساسية وبرامج عملنا السياسية كما جاءت في تقرير المؤتمر الوطني الثالث سواء على صعيد تحديد معسكر الرجعية العربية والموقف منها أو على صعيد تحديد واقع الأنظمة العربية الوطنية وتحديد الموقف الدقيق من التحالف والصراع معها . بالإضافة إلى جملة من المواقف التي تنبهت الجبهة لأهميتها بصورة مبكرة كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المشروع الصهيوني في منطقتنا والارتباط العضوي بين هذا المشروع والمصالح الامبريالية وتوجيه المعركة ومحتواها الطبقي بالإضافة إلى جملة من المسائل والمواقف التي تميزت بها الجبهة في تحليلها لحرب تشرين وحقيقة ميزان القوى الذي أفرزته هذه الحروب والنتائج التي ستنفي لها على صعيد البشرية السياسية في المنطقة كذلك أهمية عامل النفط في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة . ومقابل هذه الصورة التي تجعل حصيلة المراجعة لمواقفنا على الصعيد العربي والنواقص التي شابت عملنا على هذا الصعيد مثل خطأ توقعاتنا لسرعة سير التسوية واعتبارنا للتدخل السوري في لبنان وكأنه يحسم لموقف النظام السوري في المعسكر المعادي وكذلك آفاق التحالف السعودي المصري السوري في ذلك الوقت واستبعادنا لحرب تشرين وغيرها من المواقف مؤكداً على ضرورة ايلاء العامل النظري السياسي الاهتمام الكافي والتعميق المطلوب لتفادي الوقوع في مثل هذه الثغرات .

على الصعيد الفلسطيني أكد التقرير أن انعكاس مرحلة ديفيد على الوضع الفلسطيني أكد التقرير ان انعكاسات مرحلة كمب ديفيد على الوضع الفلسطيني قد زاد من تعقيد النضال الوطني الفلسطيني لما أحدثته هذه الاتفاقيات من تأثير وخلل كبير على ميزان القوى القائم ممثلاً في انتقال أكبر

نظام عربي ليس إلى موقع التهاون مع العدو فحسب بل والتحالف معه إضافة إلى التعقيدات التي تعيشها القضية الوطنية بحكم مسار البرجوازية العربية وتفاقم بعض مظاهر أزمة حركة التحرر العربية مما يجعل عنوان المخطط المعادي هو تصفية القضية الفلسطينية وليس تسويتها أو مجرد تدجينها من خلال عقد صفقة مع قيادتها . وأبرز التقرير أن العدو الصهيوني ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف فانه سيعمل أولاً على تصفية البندقية الفلسطينية في لبنان ادراكاً منه لأهمية دورها ووجودها باعتبارها رمزاً لاستمرار الثورة وعاملاً يبقيها في دائرة الفعل والتأثير والحركة على الأصعدة المحلية والعربية والدولية وباعتبارها عاملاً لدعم واسناد نضالات جماهير الأرض المحتلة وعنصراً هاماً يقطع الطريق أمام الرجعية العربية والاردنية بشكل خاص في دخول لعبة التسوية هذا بالإضافة إلى ادراك العدو للدور الذي تلعبه هذه البندقية في دعم واسناد فصائل العمل الوطني العربية والعالمية والدور الهام الذي تلعبه هذه البندقية في دعم واسناد الحركة الوطنية اللبنانية في نضالها لقيام نظام ديمقراطي في لبنان ، وأكد التقرير ان مواجهة مخطط تصفية هذه البندقية يستلزم الدفاع المستميت عن هذه البندقية من خلال زيادة التنسيق بين قوات الثورة وتعبئة الجماهير وتسليحها والارتقاء بالقدرات العسكرية واستمرار مقاتلة العدو انطلاقاً من الأراضي اللبنانية وتعميق التحالف الوطني الفلسطيني اللبناني السوري .

كما أوضح التقرير أن العدو بهدف تحقيق مخططه سيعمل ثانياً على فرض مشروع الإدارة الذاتية في الأراضي المحتلة من خلال سياسة الاستيطان والالحاق الاقتصادي والعمل على تدمير مقومات الاقتصاد الوطني بمختلف الوسائل والأساليب وخاصة مصادرة الأراضي وتقنين المياه على المزارعين والتحكم بأوضاع السوق الزراعية وفرض منافسة غير متكافئة بين البضاعة الاسرائيلية والبضاعة الوطنية ومحاولة ربط الصناعة الوطنية بالصناعة

الاسرائيلية ومحاصرة الصناعات الوطنية بجملة من الاجراءات والقوانين وازدياده واستغلاله لليد العاملة وبظروف غير انسانية وتوسيع سوق المناطق المحتلة أمام صناعته وتغير كافة المعالم الحضارية والتراثية وزيادة القمع والارهاب وأكد التقرير أن مواجهة فرض سياسة الحكم الذاتي تتطلب التعبئة الجماهيرية العالية على أساس خط سياسي حازم ضد هذه المؤامرة وقمع أية قوى فلسطينية من التستر وراء هذا المشروع الخياني ودعم نضال الجماهير من الداخل من كافة المجالات وتطوير أوضاع الأداة السياسية القادرة على مثل هذه التعبئة واعطائها الصلاحيات القادرة على قيادة جماهيرنا ضد هذا المشروع .

كما عالج التقرير خطورة مشروع الدولة الفلسطينية الاردنية باعتباره حلقة خطرة من حلقات مخطط العدو لتصفية القضية الفلسطينية . حيث أن مشروع الإدارة الذاتية يمثل رؤية وبرنامج تجمكع الليكود لتصفية القضية الوطنية بينما يمثل مشروع الدولة الفلسطينية الاردنية ورؤية وبرنامج ومشروع المعراخ اذ يقوم هذا المشروع على اعتبارات تعلق بخشية هذا التجمع من أن يشكل مشروع الحكم الذاتي نواة لدولة فلسطينية على أساس الواقع الديمقراطي « السكاني » ولما يلاقي هذا المشروع « الحكم الذاتي » مع معارضه ولما يواجه من عقبات على الصعيد الاقليمي والدولي حدد التقرير ان هذا المشروع يشمل خطراً حقيقياً لما يلاقيه من قبل النظام الاردني وأهدافه الالحاقية وشدد التقرير على ضرورة وأهمية الثورة ومنظمة التحرير للخط السياسي الحازم في مواجهة هذا المشروع والتصدي الحازم لعملاء النظام الاردني في الأرض المحتلة ومخططاته وقطع العلاقة التي تمكن النظام من استخدامها لتحقيق أهدافه وترجمة سياسته والارتقاء بأوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية مبرزاً ومؤكداً أن مجابهة مشروع الدولة الفلسطينية الاردنية يحتم على

الجبهة ومجموع فصائل العمل الوطني ادراك خصوصية الساحة الاردنية بالنسبة للنضال الوطني الفلسطيني ومستقبل هذا النضال . وفي هذا الإطار حدد تقرير المؤتمر الوطني الرابع أنه بالرغم من صحة التوجه للتغيير الثوري في الساحة الاردنية الا أن مثل هذا التغيير وارتباطاً بتوازن القوى القائمة لابد وأن يمر عبر سلسلة من الشعارات والنضالات ذات الطابع الديمقراطي والتي تكون ملموسة وقادرة على استقطاب الجماهير وحشد طاقتها في مواجهة النظام ، من هنا فقد حدد تقرير المؤتمر أن برنامج التغيير الثوري في الاردن يتطلب النضال من أجل انتزاع حق الثورة في التواجد والعمل في الساحة الاردنية والنضال من أجل انتزاع الحريات السياسية والنقابية والاجتماعية والنضال لتحقيق مطالب الجماهير ضد ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وزيادة الضرائب والنضال لفرض القوانين التي تضمن حق العمل والتأمين الاجتماعي والتعليم والصحة ، وهكذا فان برنامج الجبهة في الساحة الاردنية يربط بين النضال الاقتصادي المطلبي الديمقراطي وما بين النضال السياسي ومواجهة سياسة النظام على المستويات المحلية والاقليمية والدولية . مؤكداً أن الصيغة التنظيمية لمواجهة معضلات العمل الوطني في الساحة الاردنية يجب أن يتجاوز الصيغة الفلسطينية البحتة ويجب أن يتجاوز الصيغة الاردنية البحتة وبالتالي ضرورة الجمع بينهما . إن البناء الاقتصادي والاجتماعي الموحد تفرض وحدة البرنامج ووحدة الأداة . وفي معرض معالجة التقرير للموضوعات التي بلورتها مسيرة الثورة وتجربة النضال الوطني أكد على ضرورة توفير قواعد ارتكاز للثورة مستلخصاً في تجربة العمل الوطني أهمية وحيوية هذه المسألة . وبين التقرير انطلاقاً من خصوصية الساحة الاردنية والتي تتمثل بثقل التواجد الفلسطيني في هذه الساحة والعلاقات الكفاحية التي تربط الشعبين واندماجهما الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إضافة إلى الدور الخاص والمميز الذي لعبه النظام

الاردني ومازال يلعبه في تصفية القضية الوطنية وتبديد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني فان قاعدة الارتكاز الأساسية يجب أن تكون الساحة الاردنية مبيناً أن الثورة ارتباطاً بكل هذه العوامل مسؤولة عن تنظيم الجماهير الاردنية والفلسطينية على حد سواء . وأكد على أن الجماهير الاردنية الفلسطينية معنية معاً وسوياً بمعركة الحرية الديمقراطية كما هي معنية بمعركة التحرير والعودة .

وشدد التقرير على دور الجماهير الفلسطينية في الساحة الاردنية انما هو الدور الشريك الأساسي في معركة التغيير الثوري في الاردن وإقامة نظام وطني ديمقراطي . وفي إطار معالجته لتلك الموضوعات التي أفرزتها تجربة النضال الوطني لتقرير الموضوعية المرحلة في الثورة الفلسطينية على ضوء أهميتها وعلى ضوء ماأثارته من حوارات ساخنة في الساحة الوطنية وماخلقته من ملابسات واجتهادات مؤكداً أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم ترفض مبدأ المرحلية في يوم من الأيام وان جوهر اعتراض الجبهة كان يتمحور دوماً حول افتقاد الاطروحات التي تناولت هذه المسألة في حينه لربط البرنامج المرحلي بالبرنامج الاستراتيجي وافتقادها بالتالي لتلك الضوابط التي تضمن التفريق والفصل الضروري بين المرحلية باعتبارها هدفاً نضالياً للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من صراعه مع العدو وبيم « المرحلية » التي تشكل مدخلاً وغطاءاً لبعض الأوساط البرجوازية الفلسطينية تستخدمها لدخول لعبة التسوية والانخراط فيها حينما تتوفر الظروف المواتية .

وأورد التقرير أن اقرار وثيقة طرابلس فيما بعد قد أكد على صحة رؤية الجبهة تلك الوثيقة التي وفرت مجموع الضمانات والضوابط التي كانت تنادي الجبهة بتوفيرها وتثبيتها ، ان اقرار تلك الوثيقة يؤكد على صحة النهج التي كانت الجبهة تتعامل به ارتباطاً بمسألة المرحلية .

وأكد التقرير أن شعار الثورة يجب أن يكون النضال بهدف إقامة الدولة

الفلسطينية دون قيد أو شرط مبيناً أن هذا الشعار قادر ومؤهل لاحداث عملية الاستقطاب الجماهيري حوله ، وتوفير الدعم والاسناد على المستوى العربي والدولي .

كما تعرض التقرير لظاهرة تفشي نهج التسوية وأكد على ضرورة النضال لاستئصاله مبرزاً أن برنامج التسوية كما تفهمه الجبهة انما هو ذلك النهج الذي يهدف إلى احكام هيمنة الامبريالية على مقدرات المنطقة والشعوب العربية وعلى المستوى الفلسطيني فان هذا النهج هو ذلك النهج الذي يهدف إلى تصفية قضيتنا الوطنية وحقوق شعبنا من خلال حلول تبقي الكيان الصهيوني قائماً على أرضنا وعلى حساب حقوقنا وأكد التقرير أن التصدي الحازم لهذا النهج مفروض على الفصائل الوطنية والمديقراطية لأكثر حزماً واستعداداً للاستمرار في معركة التحرير والتمسك بأهداف الثورة ومنطلقاتها بحكم الميل والاستعداد لدى بعض الأوساط منَ البرجوازية الفلسطينية للمساومة على البرنامج الوطني .

وأبرز التقرير الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به القوى الديمقراطية الفلسطينية بهدف شل تذبذب البرجوازية واحباط توجهاتها التخاذلية وضمان استمرار النهج الوطني الحازم تحت راية البرنامج الوطني حتى تحقيق النصر .

كما عالج التقرير خصوصية دور عرب منطقة الـ «٤٨» باعتباره دوراً هاماً وأساسياً وجزءاً لايتجزأ من نضال شعبنا في كافة الساحات والمواقع . وأكد التقرير على تنامي هذا الدور بفعل تأثير الثورة المباشر على الشعور الوطني لدى هذا القطاع من جماهيرنا ضد مشاريع الاقتلاع التي تضمنها « مشروع كينغ » وأكد على ضرورة دعم واسناد نضال أهلنا في هذه المنطقة لتدعيم صمودهم .

وفي معرض تناول التقرير للعلاقات مع القوى التقدمية اليهودية أكد على صراع شعبنا مع العدو الصهيوني ليس صراعاً شوفينياً أو دينياً أو عرقياً ضد

اليهود كمذهب مؤكداً على أن شعار الثورة الفلسطينية هو إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية والتي تحفظ حقوق المواطنين فيها دون تمييز على أساس اللون أو العرق ، أو الجنس أو غيرها . وأكد التقرير أن ترجمة هذا الشعار يفترض التحالف بين العرب واليهود ضد الصهيونية والامبريالية وان تعبئة القوى التقدمية للمشاركة في هذا النضال انما هي واحدة من مهمات الثورة الفلسطينية .

وأشار التقرير أنه وبالرغم من الصعوبات التي تعتري الدور المطلوب من الطبقة العاملة اليهودية في هذه المرحلة من قدرة الأحزاب الصهيونية من تأجيج الشعور القومي الشوفيني وتمييع عملية الصراع الطبقي الا أن هذا الدور سيكون هاماً ومؤثراً في المراحل اللاحقة . وشدد التقرير على ضرورة علاقات التحالف مع القوى التقدمية مبرزاً دور حزب « راكاخ » بهذا الصدد ومؤكداً على ضرورة التحالف الميداني معه .

وتناول التقرير آخر تلك الموضوعات التي أفرزتها تجربة النضال الوطني وهي وحدة القوى الديمقراطية الثورية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار ان هذه الوحدة هي الأساس للارتقاء بمستوى الوحدة الوطنية . وبعد أن أكد التقرير على أن التحالف الوطني الفلسطيني العريض يشمل طبقياً الطبقة العاملة والفلاحين وعموم الكادحين وقطاعات هامة وأساسية من البرجوازية الفلسطينية . أكد التقرير أن الصيغة الأمثل تنظيمياً لحشد كافة هذه القوى وتنظيم العلاقة بينها على أساس القواسم السياسية المشتركة يجب أن تشمل ممثلي هذه الطبقات من خلال احتشاد كافة القوى والأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية . وأبرز التقرير أن مستوى التعبئة والتنظيم والحشد القائم حالياً في إطار هذه المنظمة وما تشوبه من صعوبات وعثرات وعراقيل انما يعود وبالدرجة الاولى للطبيعة

الطبقية لقيادة المنظمة . ذلك ان البرجوازية بحكم مصالحها الأنانية الضيقة وبحكم خشيتها من الطبقة العاملة وحلفائها الكادحين تميل إلى ابقاء مستوى هذه التعبئة في حدود حجمها وسيطرتها بما يعطل في تنظيم وتعبئة القدرات الكبيرة التي تمتلكها مجموع الطبقات والفئات الوطنية مؤكداً على الطبقة العاملة على وجه الخصوص وحلفائها الكادحين على وجه العموم هم المعنيون أكثر من غيرهم في التعبئة والحشد لكل الطاقات بحكم مصلحتهم الجذرية في الثورة واستمرارها ووصولها إلى النصر على العدو القومي والطبقي بما يجعل الطبقة العاملة وحلفائها الأكثر حماساً واستعداداً وعطاءاً في النضال للوصول إلى أهداف الثورة .

وأوضح التقرير أنه وبدون أن تضطلع الطبقة العاملة بدور فاعل ومؤثر في منظمة التحرير الفلسطينية والحد من هيمنة البرجوازية على القرار الفلسطيني بأن الوحدة الوطنية في شقها السياسي وفي شقها التنظيمي أيضاً معرضة لانتكاسة والتعثر مما يفرض على قوى الطبقة العاملة توحيد جهودها وطاقاتها وزيادة دورها وفعلها باعتبارها « القوى الديمقراطية الثورية » ضمانة استمرار الثورة وضمان تعزيز وحدتها مؤكداً على الدور الهام والأساسي الذي يجب على جبهتنا أن تلعبه على هذا الصعيد ارتباطاً بأهمية هذه المسألة من جهة وارتباطاً بثقل وهيبة جبهتنا من بين مجموع فصائل الطبقة العاملة الفلسطينية .

وفي إطار المراجعة الشاملة ، والمعمقة والجريئة على الصعيد الفلسطيني لكامل الفترة الفاصلة بين مؤتمر الجبهة الثالث ومؤتمرها الرابع تناول التقرير وبروح نقدية مفاصل العمل الوطني الفلسطيني مبيناً مجموعة من المعارك التي لعبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دوراً هاماً فيها .

من بين مجموع هذه المواقف عالج التقرير مسألة التسوية في الساحة الفلسطينية واعتبرها واحدة من أهم المعارك التي خاضتها الجبهة بروح عالية

من المسؤولية منطلقة من اعتبارات مبدئية تتعلق بالموقف من الصهيونية والكيان الصهيوني ومنطلقة من اعتبارات سياسية تتعلق بمواقف سياسة وأوهام ومراهنات عبرت عن نفسها في الساحة الوطنية استناداً إلى تقديرات خاطئة حول ميزان القوى الذي ولدته حرب تشرين وامكانية استخلاص « تسوية وطنية » وفق هذه التقديرات على أسس وموازين القوى « الجديدة » .
واعتبرت الجبهة أن هذا الفهم الداخلي الخاطيء وتفشيه في الساحة الوطنية من شأنه أن يعطي للبرجوازية العربية غطاءاً وستاراً تخفي وراءه ميولها الاستسلامية
واعتبر التقرير أن اقرار وثيقة طرابلس الوحدوية واشتراك جبهة الرفض في مؤتمر الصمود في طرابلس يؤكد على صحة النهج الذي سارت عليه الجبهة وصحة موقفها من مجمل هذه السياسيات . وأوضح التقرير أن موقف الجبهة هذا قد ترافق مع موقف آخر وهام وأساسي يتعلق بالوحدة الوطنية الفلسطينية وكيفية إدارة الصراع مع البرجوازية في ظل تلك الظروف المعقدة حيث كان الموقف يتلخص جوهرياً في عدم اعطاء قيادة م . ت . ف شرعية تدعي بموجبها تمثيل كافة فصائل الثورة ، وتجنيب الساحة في نفس الوقت أي انقسام نهائي بحكم المعارك التي يجب خوضها بشكل مشترك وبحكم العقابات التي تعترض مسيرة التسوية وامكانية تراجع قيادة المنظمة عن هذا النهج . أي أن الجبهة اتخذت موقفاً دقيقاً يبقيها قادرة على خوض المعركة في داخل المنظمة وبدون أن تشكل في ذات الوقت غطاءاً لقيادتها وهذا بالذات مايفسر خروج الجبهة من اللجنة التنفيذية وبقائها في كافة المؤسسات الأخرى .

أما على صعيد معركة لبنان باعتبارها واحدة من أهم المعارك التي خاضتها الثورة الفلسطينية والجبهة الشعبية في الفترة الفاصلة بين المؤتمرين فقد أكد التقرير على صحة المواقف التي اتخذتها الجبهة حيال هذه المعركة سواءاً لجهة تحديد طابعها الأساسي باعتبارها حرباً أهلية تعود في أسبابها الرئيسية

لعوامل داخلية وبغض النظر عن مدى تأثيرها سلباً أو إيجاباً على الصراع الأوسع الدائر في المنطقة أو سواء لجهة تحديداً الأداة القادرة والمؤهلة لخوض هذه الحرب بالنجاح المطلوب والضروري ممثلة بالحركة الوطنية اللبنانية ، وعلى اعتبار أن الصراع في الأساس ومن حيث الجوهر هو صراع لبناني ـ لبناني . كما أكد التقرير على صحة تقديرات الجبهة للطابع التناحري العميق لهذا الصراع وهذه الحرب وعلى عقد المراهنات وبؤس التعاطي مع « الهدنات » التي جرت في مراحلها المختلفة باعتبارها هدنات زائفة ومؤقتة . وان الصراع في النهاية يجب أن يحسم ازدواجية السلطة القائمة في لبنان .

وأما على صعيد الساحة الاردنية فقد أكد التقرير أن خط الجبهة في هذه الساحة كان الخط السياسي الجذري المناهض للنظام والمطالب بالنضال لاستخلاص حق الثورة الفلسطينية في التواجد على هذه الساحة والعمل من خلالها وبين جماهير الاردن محذراً من أية علاقات خاصة مع هذا النظام من شأنها أن تشكل ستاراً له وتغطيه على موقفه التآمري من القضية الفلسطينية مؤكداً أن مثل هذه العلاقة بين م.ت.ف والنظام ستمكنه من استخدامها وتوظيفها في صالح أهدافه الالحاقية .

وأما على صعيد الأرض المحتلة فقد أكد التقرير أن جبهتنا قد مثلت خطاً سياسياً جذرياً في مواجهة ومناهضة سياسة الاحتلال والاغتصاب ارتباطاً بالموقف والبرنامج المركزي لجبهتنا .

بعد ذلك أكد التقرير الصادر عن مؤتمرنا الوطني الرابع أنه بالرغم من صحة مواقف الجبهة في المعارك الرئيسية التي خاضتها طوال ثماني سنوات من الصراع ضد العدو وإدارته وكما أثبتت تجربة الحياة نفسها الا أن هذا لايلغي وقوع الجبهة في بعض الأخطاء والثغرات والتي يجب أن تشكل حافزاً للوقوف أمامها واستخلاص دروسها للافادة منها في المراحل القادمة .

وفي هذا الصدد انتقد تقرير المؤتمر تصور الجبهة للحل المطروح على الجبهة الفلسطينية حينما اعتبرنا امكانية قبول الامبريالية بالدولة الفلسطينية مقابل الاعتراف بالعدو الصهيوني وشرعية وجوده على أرضنا امكانية قائمة وواردة ، كما انتقد التقرير مراهنة الجبهة على « المحور الجذري » في الساحة اللبنانية وحيث كانت المراهنة والعلاقة مع هذا المحور على حساب القوى الرئيسية للحركة الوطنية اللبنانية .

وأما على الصعيد الاردني فقد أكد التقرير على خطأ تركيز الجبهة ولفترة من الوقت على العمل الوطني الاردني من خلال تجربة « حزب الشعب » واهمالنا وبالتالي لفرعنا على الساحة الاردنية . لقد أخطأت الجبهة حينما ركزت اهتمامها على الجانب الاردني وأهملت الجانب الفلسطيني كردة فعل عن خطأ حركة المقاومة الفلسطينية في التعامل مع الحركة الوطنية الاردنية أبان سنوات وجودها العلني في الساحة الاردنية ، كما انتقد تقرير المؤتمر افتقاد شعارتنا في الساحة الاردنية للطابع الملموس الذي يستقطب الجماهير واكتفائنا بطرح الشعار الاستراتيجي من هذا النظام . كما أكد التقرير على خطأ تقديرنا وموقفنا في انتخابات البلديات في الأرض المحتلة في عام ١٩٧٦ . كما أكد على خطأ الاكتفاء بالتحفظ على بعض موضوعات ونقاط المجلس الوطني الثاني عشر بدلاً من رفضها والاعتراض الكامل عليها باعتبارها بداية نهج التراجع .

وفي النهاية أكد التقرير على أن هذه الأخطاء والثغرات التي وقعت بها الجبهة قد جاءت في فترة مليئة وغنية بالمعارك الرئيسية والأحداث الكبرى والمستجدات وهي أخطاء معظمها ثانوي وهامشي بالقياس لما مثلته الجبهة من قوة طليعية وما مثلته بشهادة الأحداث من مسيرة متقدمة وارتباطاً بالدور الذي لعبته الجبهة باعتبارها القطب الفلسطيني الذي طرح رؤياً وبرنامج متكامل منذ اكتوبر ١٩٧٣ .

وأكد التقرير أن الجبهة وبعيداً عن أنانية البرجوازية ومكابرتها وكبريائها الزائف ترى في مجموع تلك الأخطاء مناسبة وحافزاً ومقياساً لممارسة النقد بالروح الثورية وبمسؤولية عالية مؤكداً أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفاءاً منها للتقاليد اللينينية تطالب كوادرها الحزبية بواجبها الدائم في المراجعة الجريئة لمسيرة جبهتنا لأن هذا الطريق ـ طريق التقييم والمراجعة ـ هو طريق التقدم المستمر .

ومايلي مهمات الجبهة على الأصعدة المختلفة كما رسمها مؤتمر حزبنا الرابع .

المهمات على الصعيد الفلسطيني :

١ـ النضال لاسقاط اتفاقيات كامب ديفيد ، واحباط مؤامرة الحكم الذاتي .

٢ ـ تصعيد النضال العسكري ضد الكيان الصهيوني .

٣ ـ تصعيد النضال السياسي والجماهيري ضد الكيان الصهيوني .

٤ ـ النضال من أجل توطيد أوضاع الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل فلسطين على قاعدة البرانامج السياسي والتنظيمية للدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني ، والارتقاء بفعاليتها النضالي كقيادة لجماهيرنا في الداخل .

٥ـ النضال ضد مؤامرة الدولة الفلسطينية ـ الاردنية .

٦ ـ النضال ضد كافة أشكال التسوية التي تطرحها الامبريالية بما في ذلك دول اوروبا الغربية والاشتراكية الدولية .

٧ ـ النضال من أجل البرنامج التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة .

٨ ـ توطيد العلاقات وتعزيزها بين كافة القوى الديمقراطية الفلسطينية بهدف الارتقاء بمستوى الوحدة الوطنية ، كخطوة على طريق بناء وحدة وطذنية فلسطينية تقدمية ديمقراطية .

٩ ـ تصعيد النضالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لجماهيرنا في المنطقة المحتلة منذ عام ٤٨ ضد العدو الصهيوني ، وتوطيد العلاقات مع القوى التقدمية الفعالة والجدية في تلك المنطقة .

١٠ ـ توطيد التحالف والتعاون مع كافة القوى اليهودية التقدمية المناهضة للصهيونية والكيان الصهيوني .

١١ ـ النضال الدعاوي الحازم ضد نهج التسوية .

١٢ ـ النضال من أجل الحفاظ على مكتسبات منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

المهمات على الصعيد الفلسطيني ـ اللبناني :

١ ـ الدفاع الباسل عن البندقية الفلسطينية ، وكل مكتسبات الثورة في لبنان .

٢ ـ تعبئة الجماهير الفلسطينية في لبنان ، وتدريبها وتسليحها للدفاع عن الثورة .

٣ ـ الارتقاء بالتنسيق العسكري بين فصائل الثورة في لبنان على قاعدة وحدة القيادة ووحدة الخطة .

٤ ـ المحاسبة الحازمة على الأخطاء والتجاوزات والمسلكيات الخاطئة التي تسيء إلى علاقة الثورة بالجماهير الشعبية والجماهير اللبنانية خاصة .

٥ ـ الارنقاء بقدراتنا العسكرية في لبنان ـ عدداً وتسليحاً وتدريباً ـ على

أعلى حد ممكن .

٦ ـ تصعيد القتال ضد قوات سعد حداد .

٧ ـ تصعيد القتال ضد العدو الصهيوني من الحدود اللبنانية .

٨ ـ دعم وتوطيد العلاقة مع الحركة الوطنية اللبنانية ودعمها بكل الوسائل والامكانيات التي تعزز قدراتها ، لاحباط المخطط الامبريالي ـ الصهيوني ـ الانعزالي المرسوم للبنان .

٩ ـ تركيز علاقة الثورة مع الحركة الوطنية اللبنانية وتقديم وسائل الدعم للجماهير اللبنانية من خلالها ، وعدم تجاوز صلاحياتها على ممارسة كافة مسؤوليتها ومهماتها باعتبارها قيادة النضال الوطني اللبناني .

١٠ ـ توطيد وتعميق التحالف الوطني اللبناني الفلسطيني السوري ، باعتباره التحالف المعني مباشرة والمرتبط مصيرياً بنتائج الصراع على أرض لبنان .

١١ ـ العمل على دفع كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية لدعم صمود الحركة الوطنية اللبنانية وصمود جماهير الجنوب ، واعتبار هذا الدعم تضامناً مع الثورة الفلسطينية ومساهمة في الدفاع عن وجودها .

١٢ ـ العمل على توطيد وتعميق التعاون بين القوى التقدمية اللبنانية والفلسطينية ، بهدف تعزيز دورها في قيادة النضال اللبناني الفلسطيني المشترك ، ضد مخططات كامب ديفيد على أرض لبنان .

المهمات على الصعيذ الفلسطيني ـ الاردني :

١ ـ التصدي للنشاطات التي يقوم بها النظام الاردني وعملاؤه داخل فلسطين .

٢ ـ النضال لاسقاط العلاقة السياسية الخاصة القائمة بين منظمة

التحرير والنظام الاردني .

٣ ـ التصدي للمواقف والنشاطات والتحركات التي يقوم بها النظام الاردني ، بهدف تهيئة الظروف للانخراط المتدرج في التسوية .

٤ ـ النضال من أجل استخلاص حق تواجد المقاومة الفلسطينية السياسي والعسكي بين جماهيرنا في الاردن .

٥ ـ القتال ضد العدو الصهيوني من خلال الحدود الاردنية الفلسطينية .

٦ ـ مساندة الحركة الوطنية الاردنية في نضالها الوطني الديمقراطي ومن أجل الحريات السياسية ، والدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة والتصدي لسياسة النظام الرجعية على الصعيد العربي والعالمي .

٧ ـ العمل على إقامة جبهة وطنية متحدة ، تضم كافة القوى الوطنية والتقدمية الثورية في الساحة الاردنية .

المهمات على الصعيد العربي من ضمن مجمل حركة التحرر الوطني العربية :

١ ـ النضال من أجل عزل نظام السادات دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً ، ودعم الحركة الوطنية المصرية في نضالها لاسقاط النظام .

٢ ـ التصدي الحازم للامبريالية الأمريكية وكافة سياساتها ومشاريعها ومصالحها في المنطقة .

٣ ـ المطالبة المستمرة باستعمال سلاح النفط العربي ضد الامبريالية الأمريكية .

٤ ـ مطالبة الأنظمة الوطنية وكافة القوى الوطنية والتقدمية والثورية العربية بتقديم كافة وسائل الدعم والاسناد للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية

اللبنانية .

٥ ـ النضال من أجل تعزيز وتطوير الجبهة القومية للصمود والتصدي .

٦ ـ النضال من أجل تعزيز وتطوير مؤتمر الشعب العربي وزيادة فعاليته .

٧ ـ النضال من أجل اطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير العربية .

٨ ـ العمل على تعزيز التضامن والتساند بين كافة قوى التحرر العربي على الصعيد القومي .

٩ ـ العمل بشكل خاص على تعميق التحالف بين القوى الديمقراطية والثورية ضمن حركة التحرر الوطني العربية .

١٠ ـ النضال من أجل حق الثورة في تعبئة الجماهير الفلسطينية في كافة الأقطار العربية دون أي استثناء ، وكذلك النضال من أجل حق المقاومة في القتال ضد العدو الصهيوني من كافة الجبهات العربية ، والنضال من أجل استقلالية القرار الوطني الفلسطيني .

المهمات على الصعيد الدولي :

١ ـ تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية وبلدان المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ، لما فيه مصلحة النضال ضد الامبريالية والصهيونية وسياسة الاعلام ومصلحة انتصار شعبنا لفلسطيني . .

٢ ـ الاسهام بنشاط فعال مع كافة قوى التحرر والتقدم والسلم والاشتراكية ، في النضال العالمي المعادي للامبريالية وقوى الفاشية والرجعية .

٣ ـ توطيد العلاقة وتدعيمها مع قوى حركات التحرر الوطني في بلدان مايسمى بالعالم الثالث من أجل تحقيق الانتصار التام ، على قوى الاستعمار

والظلام والتخلف .

٤ ـ تعميق وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية والديمقراطية الطبقية العاملة في البلدان الرأسمالية .

ملاحظة : ـ برنامج المهمات الاستراتيجية السياسية والتنظيمية يجري دراستها في النقاط البرنامجة والتي يتضمنها هذا الدليل .

وبانتهاء أعمال المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، نستطيع القول بأننا بدأنا مرحلة جديدة ، في العمل والتطور السياسي والفكري والتنظيمي ، والمحاكمة النقدية التي أجراها المؤتمر لمجمل خطوط الجبهة للفترة الفاصلة بين المؤتمر الوطني الثالث والمؤتمر الوطني الرابع أغنت وطورت من فكر الجبهة ، وشكلت أساساً لتحديد المهمات والأهداف المقبلة والتي تستجيب للظروف الموضوعية التي تحيط بالجبهة الشعبية وبالثورة الفلسطينية ، كما وشكلت التقارير « السياسي ـ التنظيمي ـ العسكري » الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع ، وثائق برنامجية وسلاحاً فكرياً هاماً ، نسلحت به مختلف المنظمات الحزبية .

وقد ترافق مع انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية ، انعقاد الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني ، والتي شكلت تطوراً هاماً في العمل الوحدوي والجبهوي داخل م . ت . ف حيث تميز بحضور ومشاركة كافة فصائل الثورة الفلسطينية ، ولعبت الجبهة دوراً كبيراً في رسم الخطوط السياسية والتنظيمية لمنظمة التحرير وباتجاه تعزيز الخط السياسي والبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما وتم احداث اصلاحيات تنظيمية تساعد على ترسيخ المبادىء الديمقراطية التي توط وحدة الفصائل المنضوبة تحت راية م . ت . ف على أسس جبهوية ديمقراطية .

وشكلت مجمل التطورات التي شهدتها الجبهة الشعبية والثورة الفلسطينية ، مداً جديداً في تنامي قوة الثورة الفلسطينية وزيادة تأثرها وهيبتها على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي ، الأمر الذي حدى بقيادة الكيان الصهيوني تصعيد سياستها العدوانية ضد الثورة الفلسطينية وقواتها وجماهيرها في لبنان . فقد تميز ربيع وصيف ١٩٨١ بمواجهات ساخنة بين القوات المشتركة « قوات الثورة الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية » وبين قوات العدو الصهيوني ، والذي كثف عن غاراته البرية والبحرية والجوية ضد مواقع القوات المشتركة ، وبلغت الغارات والانزالات الصهيونية ذروتها في تموز ١٩٨١ ، والتي سميت « بحرب الجسور » ، وكان هدف قادة الكيان الصهيوني من هذه الحرب تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير ، التي تعاظمت وقويت في تلك الفترة الأمر الذي دفع بالعدو الصهيوني للعمل على تدميرها ، قبل أن تشكل خطراً أكبر على الكيان الصهيوني ، واستخدمت « اسرائيل » الآلة العسكرية المتطورة لتحقيق هذا الهدف ، حيث قصفت وتصدت البنايات في بيروت ، ودمرت القوات المشتركة للاعتداءات الاسرائيلية وردت على العدوان الاسرائيلي بقصف مكثف للمستعمرات الاسرائيلية ولتجمعاته العسكرية الواقعة في شمال فلسطين ، ورغم حدة الاعتداءات الاسرائيلية الا أنها لم تستطيع تحقيق هدفها المتمثل بتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وبعد الهدوء النسبي الذي حدث في أعقاب حرب تموز ١٩٨١ ، نشطت الدوائر المعادية الامبريالية والرجعية في محاولتها لجر بعض الأجنحة في قيادة م . ت . ف إلى مواقعها السياسية والتي تهدف بالأساس اجهاض الثورة الفلسطينية ووضع م . ت . ف في موقع التسويات التي تقوم على أرضية كامب ديفيد ، ولاتحقق أهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ،

وطرح في حينها مايسمى « بمبادرة فهد » واستعداد جزء من القيادة المتنفذة في م . ت . ف إلى التعاطي مع هذه المبادرة ، وكان على كافة القوى الديمقراطية والوطنية الفلسطينية التصدي لهذه المبادرة وافشالها ، وبذلت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جهداً متميزاً في هذا المجال ، حيث قامت بنشاطات سياسية واعلامية مكثفة لفضح هذه المبادرة وكشف مراميها السياسية ، واستطاعت الجبهة الشعبية ومعها كل القوى الوطنية الديمقراطية فضح وتعرية مبادرة فهد على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي ، الأمر الذي ساعد على افشال هذه المبادرة ، ولم تعتمد هذه المبادرة في القمة .

بعد فشل قمة فاس الأولى ، وعدم تمكن الحلف الرجعي المعادي من فرض «مبادرة فهد » ، لجأت الدوائر الامبريالية والاسرائيلية واتجهت إلى اعتماد الوسيلة العسكرية لتدمير الثورة الفلسطينية ، وابتدأت « اسرائيل » في التحضيرات الجدية والنوعية لتحقيق هذا الهدف ، والذي ابتدأ في بداية حزيران ١٩٨٢ ، واختلف عدوان حزيران ١٩٨٢ ضد الثورة الفلسطينية عن كل ماسبقه ، فلقد عبأت « اسرائيل » وزجت في هذه الحرب خيرة فرقها العسكرية المسلحة بأحدث الأسلحة المنتجة في مصانع الولايات المتحدة و« اسرائيل » وكان هذا العدوان شاملاً براً وبحراً وجواً واستغلت « اسرائيل » تفوقها العسكري بشكل لم يسبق له مثيل ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، لم تفرق بين ماهو هدف عسكري أو مواقع مدينة ، بحيث تميزت هذه الاعتداءات بصفة تدميرية عالية ، ودمرت القوات الصهيونية كل ماوقع في طريقها ، ونسفت البيوت على رؤوس قاطنيها من المدنيين والأبرياء ، وكان التفوق العسكري الاسرائيلي ، والحشد الكبير من قطعات الجيش الاسرائيلي « مايقارب ثلث الجيش الاسرائيلي » عاملاً هاماً في تمكين هذه القوات مع اجتياح كل الجنوب اللبناني ، واحتلالهم للجبل ، والطريق

الساحلية لبيروت ، بحيث استطاعوا محاصرة بيروت الوطنية من جميع الجهات ، وكان على قيادة الثورة الفلسطينية وكوادرها ومقاتليها أن ترد على هذا العدوان الهمجي بقرار يتمثل بالصمود ومقاتلة المعتدين ، واستطاعت قوات الثورة الفلسطينية المتلاحمة مع قوات وجماهير الحركة الوطنية اللبنانية أن تسطر ملحمة صمود رائعة ، بحيث استطاعت أن تصمد في وجه الآلة العسكرية الاسرائيلية ، والتي لم توفر وسيلة دمار الا واستعملتها وأمطرت بيروت بحمم قذائفها براً وبحراً بشكل لم يسبق له مثيل ، حيث تعددت القذائف مئات الألوف في اليوم الواحد .

وفي ظل الظروف الذاتية للثورة الفلسطينية ، والظرف العربي العام المتردي الذي لم يقدم على خطوة عملية مشاركة أو متصدية للعدوان الاسرائيلي يستثنى من ذلك القوات السورية في لبنان والتي قاتلت إلى جانب قوات الثورة الفلسطينية ، في ظل هذه الأوضاع كان على قيادة الثورة الفلسطينية الاقدام على مساومة محددة تهدف إلى الحفاظ على الثورة الفلسطينية وعلى العنصر البشر الذي يعد أغلى وأهم سلاح في يدها ، دون تحقيق هزيمة عسكرية كاملة .

وبعد مايزيد من ثمانين يوماً من الحصار المضروب على بيروت والمترافق مع محاولات متكررة ويومية لاقتحام بيروت الوطنية دون نجاح ، وما رافق ذلك من حرب تجويع وتعطيش ضد بيروت الوطنية فقد استطاعت قيادة الثورة الفلسطينية أن تتوصل إلى اتفاق يقضي بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين بأسلحتهم من بيروت ، شريطة عدم اقتحام بيروت الوطنية من قبل القوات الاسرائيلية ، وضمانات دولية بحماية الجماهير الفلسطينية في بيروت .

وبعد انسحاب قوات الثورة الفلسطينية من بيروت، فقد ضربت اسرائيل بكل التعهدات واقتحمت بيروت الوطنية مع قوات الكتائب وارتكبت أبشع الجرائم بحق جماهير بيروت الغربية ، واقترفت مجزرة بشعة في مخيمي صبرا

وشاتيلا ببيروت ، حيث ذبحت المئات من العائلات وألقت بهم في الشوارع ، وهي بهذا تثبت مرة اخرى همجيتها وفاشيتها ، وعدم احترامها للمواثيق والاعراف الدولية ، وتثبت مرة اخرى انتماءها إلى وحشية وهمجية القرون الوسطى .

في أثناء هذه الحرب تجلت الوحدة الوطنية الفلسطينية بأروع صدورها ، كما وتجلت الوحدة الفلسطينية اللبنانية الوطنية بشكل رائع ، بحيث تصدت القوات المشتركة للعدوان الصهيوني بشكل بطولي رائع واستطاعت أن تمنع العدو الاسرائيلي من تحقيق أهدافه من هذا العدوان ، فقد كان العدو الصهيوني يهدف من هذه الحرب إلى :

١ - انهاء الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية في لبنان ، وتدمير بنيتها التحتية والقضاء على قواتها وضرب مركزها بيروت .

٢ - توجيه ضربة موجعة للحركة الوطنية اللبنانية واحلال خلل في ميزان القوى الداخلي على الساحة اللبنانية ، بحيث تتمكن القوى الفاشية اللبنانية من فرض خيارها السياسي على لبنان ، واقامة سلطة كتائبية على الساحة اللبنانية متحالفة مع الكيان الصهيوني ، وموطيء قدم جديد للامبريالية الامريكية .

٣ - توجيه ضربة إلى القوات السورية المتواجدة في لبنان ، ومحاولة احداث شرخ في العلاقة بين سوريا والثورة الفلسطينية وفي نفس الوقت اضعاف سوريا في مواجهتها مع الكيان الصهيوني والامبريالية الامريكية ، بصفتها الدولة الوحيدة من البلدان المجاورة لفلسطين والتي تناهض المخططات الامبريالية والصهيونية في المنطقة ولها موقف معادي منها .

٤ - محاولة احداث شرخ بين الثورة الفلسطينية والحليف الاممي لها المتمثل في المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ، ومحاولة تصويره

بالعاجز عن تقديم أي اسناد مادي أو معنوي للثورة الفلسطينية، بهدف خلق فكرة محددة بأن هذا الحليف غير قادر على فعل شيء في المنطقة.

ورغم شراسة العدوان وضراوته، إلا أن العدو الصهيوني، لم يقض عليها تماماً في لبنان بل استردت قوتها إلى حد كبير، حيث شاركت وتشارك الحركة الوطنية اللبنانية في عملياتها البطولية ضد العدو الصهيوني وضد عملائه في جنوب لبنان، وقد اعترف رابين وزير الحرب الصهيونية، بأن قوات الثورة الفلسطينية في لبنان تناهز عشرة آلاف مقاتل، ولم يستطيع العدو الصهيوني فرض الهيمنة الكتائبية على كل لبنان، حيث استطاعت الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية والمدعومة من قبل سوريا أن تسقط اتفاق ١٧ أيار، الذي وقعته السلطة اللبنانية مع العدو الصهيوني، وأن تخلق مستوى من موازين القوى يمنع ويوقف هذه الهيمنة، ويفتح الآفاق أمام تعديل جديد في ميزان القوى، يمكنه أن يحدث خللاً وطنياً للمسألة اللبنانية، ولم تستطع هذه الحرب أن تخرج سوريا عن واقفها المعادية للمخططات الامبريالية الامريكية والصهيونية، وما زالت سوريا في الموقع الوطني والمتصدي لهذه المخططات، كما أن الصداقة والتحالف مع المنظومة الاشتراكية ومع الاتحاد السوفييتي له الموقع الأول من قبل الثورة الفلسطينية، وأثبت الاتحاد السوفييتي وبفعل دبلوماسيته النشطة أن يقنع أوساط جديدة من الرأي العام الدولي بأن المؤتمر الدولي هي الصيغة الأنسب لحل القضية الفلسطينية على أساس يمكن الشعب الفلسطيني وم.ت.ف من تحقيق برنامجها المرحلي.

ان التصدي الرائع للعدو الصهيوني في لبنان من قبل القوات المشتركة. لم يمنع من حدوث ثغرة هنا أو هناك، وفي هذا السياق فقد تميزت مواقف الجبهة الشعبية في هذه الحرب بما يلي:

١ ـ لعبت الجبهة الشعبية دوراً بارزاً في الحفاظ على الوحدة الوطنية

الفلسطينية، التي راهنت كافة القوى المعادية على تمزيقها وشقها وضربها، وبذلك فوتت الجبهة بحكمتها واتزان مواقفها السياسية وتغليبها التناقض الرئيسي على كافة التعارضات والتناقضات الاخرى، الفرصة على العدو لضرب معنويات الجماهير ولشق الصف الوطني واضعاف الروح القتالية لدى المقاتلين.

كذلك فقد لعبت الجبهة دوراً هاماً على صعيد المحافظة على التلاحم الوطني الفلسطيني اللبناني وتعميقه وذلك من خلال التعاون الوثيق واليومي مع فصائل حركة التحرر الوطني والتأكيد على مشاركة القوى الوطنية اللبنانية في صنع القرار المشترك الفلسطيني اللبناني.

٢ ـ لقد أبقت الجبهة باستمرار من خلال نشاطها السياسي والاعلامي البارز في أذهان الجماهير العربية والرأي العام العالمي، ان الامبريالية الامريكية هي العدو الرئيسي لشعبنا وللشعوب التي تناضل من أجل التحرر، وانها شريك كامل في تخطيط وتنفيذ العدوان والمجازر التي تتم على أرض لبنان.

كما عرت الجبهة من خلال نشاطها السياسي والاعلامي، الدور المتواطىء للرجعية العربية في عملية الصراع الدائرة في منطقتنا العربية بشكل عام، وذلك في الوقت الذي نادى به جزء من اليمين الفلسطيني بضرورة التحالف مع هذه الأنظمة كحليف رئيسي للثورة.

٣ ـ أكدت الجبهة أيضاً، من خلال كل مواقفها حقيقة انتماء الثورة إلى حركة التحرر الوطني العربية، على الرغم من كل المرارة وخيبة الأمل الناتجة عن ضعف نشاطات وتحركات فصائل حركة التحرر الوطني ومستوى دعمها واسنادها للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وقد جاءت هذه المواقف في مواجهة محاولات الغاء الفوارق الرئيسية بين حركة التحرر الوطني العربية بفصائلها وأنظمتها وبين القوى الرجعية العربية وأنظمتها.

٤ ـ الموقف المتزن والواعي الذي وقفته الجبهة وعبرت عنه بشكل واضح تجاه دور الاتحاد السوفييتي، مؤكدة على حقيقة صداقته المبدأية والثابتة وعلى حقيقة دعمه واسنادة لنضال الشعب الفلسطيني، وعلى حقيقة كونه الحليف الاستراتيجي للثورة وذلك في مواجهته حملات التشكيك بالاتحاد السوفييتي وصداقته ودوره.

٥ ـ أما على صعيد المواقف العسكرية فلابد القول أن الجبهة حددت خطاً عسكرياً واضحاً وسليماً منذ انفجار الحرب، وناضلت من أجل تعميمه وممارسته. ولقد تجسد هذا الخط في مجموعة نم المواقف والممارسات العسكرية على طول امتداد فترة الحرب، سواء كان ذلك في دعوة الجبهة إلى مواصلة النضال ضد قوات الاحتلال في الجنوب والشوف، استناداً إلى مقولة جوهرية هي أننا لانقاتل قتال مواقع، بل علينا الاستمرار في توجيه الضربات لقوات العدو لانهاكه وانزال أكبر الخسائر في صفوفه أو في التأكيد على ضرورة الاستماتة في الدفاع عن بيروت وتجسيد هذا الموقف في محاور النضال التي كانت تتعرض لهجمات العدو.(*)

لقد مثلت حرب ١٩٨٢ تجربة غنية للثورة الفلسطينية ولحركة التحرر الوطني اللبناني بما أفرزته من دروس يستفاد منها مستقبلاً، فبالرغم من حدة الهجمة الاسرائيلية وشراستها والتي كانت تهدف إلى تصفية الثورة الفلسطينية وقواتها في لبنان، وضرب وانهاك الحركة الوطنية اللبنانية تمهيداً لاستيلاء الكتائب على السلطة وسيادة خيارها ونهجها السياسي، واحداث شرخ عميق بين الثورة الفلسطينية وحلفائها على الصعيد العربي والعالمي، ووضعها أمام طريق مسدود تمهيداً لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، إلا أنها لم تنجح في

(*) انظر التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية للجبهة في كانون ثاني ١٩٨٣.

تحقيق كامل أهدافها، رغم الاضرار والخسائر التي الحقتها الثورة الفلسطينية.
وفرزت هذه الحرب دروس أهمها:

ـ حتمية الانتصار على العدو الصهيوني من خلال قتال طويل الأمد تشنه الجماهير العربية والمدربة والمسلحة بالوعي السياسي والبندقية التي تتمسك بقرار القتال والتصدي للعدو مهما كانت التضحيات ومهما كانت الصعوبات والعقبات.

ـ ان حرب الشعب طويلة الأمد هي طريق التغلب على العدو الذي يتفق عليها تكنولوجيا وفي آلة الحرب، ويخطيء من يظن أن حرب الشعب هو شعار لايمكن تطبيقه في بلادنا لأنها غير مهيئة كما كانت فيتنام مهيأة.

ـ بروز ظاهرة التفكك والتسفخ النسبي، وبرزت خلال معارك لبنان حقيقة العدو الصهيوني بشكل واضح وغير مزيف. ليس فقط للرأي العام العربي، بل أيضاً للرأي العام العالمي وحتى على صعيد القوى التي كانت تصارعه على أرض لبنان وان طبيعة هذا الكيان هي طبيعة عنصرية فاشية لايمكن التعايش معها.

ـ ان لهذا الكيان وظيفة كبيرة على صعيد المخطط الامبريالي العالمي وهي القيام بدور الدركي الشريك الذي تزوده الامبريالية بكل وسائل التدمير الحديثة، كي تشن حروبها ضد حركات التحرر في المنطقة ليؤمن لها مصالحها.

ـ ان لهذا الكيان الصهيوني دور رجعي آخر في المنطقة هو مساعدة الرجعيات المحلية ودعم كافة النزعات الطائفية لتأجيج التناقضات التي تساعد على تقسيم المجتمع وشقه.

ـ جسدت الحركتان الوطنيتان اللبنانية والفلسطينية بتلاحمها خلال معارك لبنان ما يجب أن يجسد في العلاقة فيما بين فصائل التحرر الوطني العربية، كما أبرز هذا التلاحم أهمية بناء العلاقة الوثيقة بين الثورة

الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية والجماهير العربية لمواجهة الخطر المشترك الذي يتهدد الجماهير وحركة التحرر الوطني العربية تماماً كما يتهدد الثورة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية . (*)

وما أن انتهت حرب ١٩٨٢ وخرجت قوات الثورة الفلسطينية ، محافظة على هيبتها ومعنوياتها وبرصيد تضامني عال ، ابتدأت الامبريالية الامريكية والدوائر الرجعية التابعة لها استكمال المخطط الصهيوني لكن بالطرق السياسية ، حيث طرح ما عرف بمبادرة ريغان في خريف ١٩٨٢ والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ، وأحيت مبادرة فهد والتي طرحت في قمة فاس المغربية الثانية ، وتوصلت القمة العربية إلى اقرار هذه المبادرة والتي تحفظنا على النقطة السابعة منها والذي ترافق في نفس الوقت مع تنامي نزعات سياسية خاطئة لدى الجناح المنفذ في قيادة منظمة التحرير، هذه النزعات المتمثلة بالاقتراب أكثر فأكثر من دوائر الرجعية العربية بهدف الوصول إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية عبر البوابات الامريكية ، وقد تنامت هذه النزعات وجسدت نفسها من خلال أكثر من مؤشر واضح ، من خلال مساواة الأنظمة الوطنية بالأنظمة الرجعية ، والحديث عن أصدقاء جدد للشعب الفلسطيني مثل فرنسا وايطاليا وامكانية التعاطي مع مشروع ريغان ، وكان هذا التنامي بفعل حالة اليأس التي أصابت اليمين الفلسطيني بعد الخروج من بيروت ، وعدم رؤيته لامكانية تحقيق انتصار من خلال استنباط الدروس الصحيحة والثورية في نفس الوقت لحرب ١٩٨٢ ، وبفعل زعزعة قناعته بقدرة حركة التحرر الوطني العربية والحلفاء الامميين في اسناد الثورة الفلسطينية وامكانية تغيير مستقبلي في موازين القوى لصالح الثورة الفلسطينية ، وعلى ضوء هذا

(*) راجع المصدر السابق .

الخطر الذي يهدد الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية ، تحركت الجبهة في سبيل صد الهجوم السياسي من قبل الدوائر الامبريالية والرجعية ، والمحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلال تثبيت خطاً سياسياً واضحاً من شأنه أن يصد الهجوم الرجعي وأن يحافظ على البرنامج المرحلة لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثل بحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ولقد تجلت واتسمت مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بمواقف ثابتة ومبدأية تجاه القضايا الهامة والاستراتيجية التي من شأنها صيانة الخط السليم للثورة ، ودفع مسيرة منظمة التحرير إلى الأمام وبرز ذلك من خلال :

أولاً : تحديد موقف علمي من اليمين الفلسطيني ، على قاعدة أن مرحلة التحرر الوطني تضم في صفوفها أكثر من طبقة وشريحة ، بما فيها البرجوازية الوطنية ، والتي تكون أكثر ميلاً للمساومة ولديها الاستعداد الداخلي للمهادنة ، ولكنها في نفس الوقت لها مواقف وطنية معادية للاحتلال وتهدف إلى احراز الاستقلال ، وعلى أساس رؤية هذا الازدواج الطبقي ، والذي يعكس نفسه في الفهم والممارسة السياسية لهذه الطبقة ، حددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفها من اليمين الفلسطيني بصفته الممثل السياسي للبرجوازية الوطنية الفلسطينية ، فتتحالف الجبهة مع اليمين على أساس الالتقاء على الخط والبرنامج الوطني ، الذي يستجيب لأهداف الثورة الفلسطينية وتصارعه حين يحاول الخروج عن الخط الوطني ، وهذه السياسة تمثل منها علمياً لمسألة الصراع والتحالف مع البرجوازية في مرحلة التحرر الوطني .

ثانياً : النضال الدؤوب للحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قاعدة المحافظة على البرنامج المرحلي للمنظمة ، برنامج الاجماع الوطني ، من أي هجوم سواء من

قبل اليمين، أو من قبل اليسار العدمي المغامر، لأن ضرب وخرق برنامج الاجماع الوطني سواء من اليمين أو من «اليسار»، أمر بالغ الضرر ويؤثر تأثيراً سلبياً وضاراً على وحدة م . ت . ف .

ثالثاً: التركيز على دور القوى الديمقراطية الفلسطينية والعمل من أجل وحدتها، باعتبار أن هذه القوى التعبير السياسي للطبقة العاملة الفلسطينية، وهي بفعل طبيعتها الطبقية الأشد حرصاً على وحدة م . ت . ف، والأشد مثابرة على انجاز أهداف النضال الوطني الفلسطيني، والعمل على تنمية دورها والعمل على التعاون المشترك فيما بينها بآفاق توحيدها، وعندما تكون هذه القوى متجانسة أكثر في مواقفها السياسية، تكون قادرة على التصدي للسياسات اليمينية من جهة، وعلى توطيد م . ت . ف من جهة اخرى، وتعميق المحتوى الديمقراطي لهذه الوحدة.

على قاعدة هذه المباديء، لعبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومعها كل الفصائل الديمقراطية والوطنية الحريصة، على وحدة م . ت . ف، وبرنامجها المرحلي دوراً هاماً في لجم النزعات المهادنة أو المغامرة، وحافظت على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها المرحلي في الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر في شباط ١٩٨٣ .

الأزمة السياسية التي كادت أن تطفو على سطح الأحداث، قبيل انعقاد الدورة السادسة عشر لم تختف تماماً بعد الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، وبالرغم من أهمية ما تم التوصل إليه في هذه الدورة، إلا أن الجناح المتنفذ في قيادة م . ت . ف، استمر في توجهاته السياسية، وترافق مع ذلك حدوث أزمة تنظيمية داخل حركة فتح، تفاقمت بعد مدة قليلة لتضح الساحة الفلسطينية أمام انشقاق فيها، الأمر الذي عبر عن نفسه في البداية بتحركات داخل صفوف حركة فتح، وخصوصاً في القطاع العسكري للحركة

المتواجدة في لبنان، وقد أخذت هذه التحركات في البداية طابع المطالب الديمقراطية والتنظيمية والمفترض احداثها في صفوف الحركة إلى جانب مطالب سياسية تخص حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد كانت هذه المطالب محقة، بحيث وقفت أغلب التنظيمات إلى جانب هذا الفريق، وكانت هذه الفصائل وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤيد هذه المطالب، شريطة أن تتحقق باسلوب ديمقراطي بحت، وشريطة المحافظة على وحدة حرة فتح ووحدة م . ت . ف، لما له من انعكاسات سلبية على م . ت . ف وعلى الثورة الفلسطينية نظراً لأهمية ومكانة فتح في الساحة الفلسطينية.

إلا أن الامور ابتدأت تسير نحو التفاقم والأسوأ، حين بدت بوادر الاحتكام إلى السلاح لحل التناقضات الناشبة في صفوف حركة فتح، ورمت الجبهة بكل ثقلها، كي تمنع من تفاقم الامور وكي تمنع الاحتكام إلى السلاح بين المقاتلين الفلسطينيين، ورأت بهذا الشيء، أمر يدمر الساحة الفلسطينية، ويلحق أفدح الأضرار في الثورة الفلسطينية.

وفي هذه الأثناء وتنفيذاً للتوجهات التي رسمها المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية وتقاطعها مع التوجهات التي رسمها المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الديمقراطية، تكثفت اللقاءات بين قيادة الجبهتين فقد تم التوصل إلى اعلان القيادة المشتركة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في حزيران ٨٣، واعتبر هذا الاعلان التوحيدي بارقة أمل لحل الأزمة الناشبة في صفوف الثورة الفلسطينية، وخطوة متقدمة لتوحيد الفصائل الطليعية للطبقة العاملة الفلسطينية، وقد بورك هذا الاعلان من الحلفاء المخلصين للشعب الفلسطيني، سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الاممي.

وقد كانت القيادة المشتركة للجبهتين معنية بشكل جاد ومسؤول لحل

الأزمة الناشبة في صفوف م. ت. ف وسعت لاحداث تغييرات ديمقراطية داخل صفوف المنظمة من شأنها أن تطور عمل منظمة التحرير في مواجهة الأعداء، وتقدمت القيادة المشتركة بمبادرة عرفت ببرنامج «الوحدة والاصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد حدد هذا البرنامج المخاطر التي تواجهها الثورة الفلسطينية وأبرزها:

١ ـ خطر التصفية السياسية، والمحاولات الجارية لجر م. ت. ف إلى الخط الامريكي، عبر القبول بالتعاطي مع التسوية الامريكية التصفوية المطوحة، وفي المقدمة منها مشروع ريغان، وقد تنامى هذا الخطر، مع بروز وتنامي استعدادات بعض أطراف اليمين الفلسطيني، بدعم وتشجيع من اليمين العربي، للتلاقي مع الخط الامريكي والتجاوب مع مشاريعه.

٢ ـ خطر الانقسام في صفوف م. ت. ف، لأسباب سياسية وتنظيمية ومسلكية، ازدادت تفاقماً منذ أن أجبرت الثورة الفلسطينية على الخروج من بيروت، ولاشك أن الأزمة الداخلية التي تشهدها حركة فتح وحالة الانقسام التي أفرزتها وما ترتب عليها من اقتتال وما رافقها من تداخلات وتعقيدات تطرح مثل هذا الخطر بقوة.

٣ ـ خطر احتواء م. ت. ف وفرض الوصاية العربية عليها، الأمر الذي يقضي على استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ويطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعلى ضوء هذا التشخيص للأخطار المحيطة بمنظمة التحرير رأت «القيادة المشتركة» بأن المدخل السليم لتقديم المقترحات المحددة لجوانب الاصلاح الديمقراطي المطلوب، يجب أن يتناول مظاهر الخلل الأساسية في أوضاع المنظمة، وحددت أبرز الجوانب مما يلي:

في الجانب السياسي:

ان الطابع العام لمواقف م. ت. ف في المجال السياسي هو الافتقار إلى الوضوح والثبات، وعلى الرغم أن هذه الحالة برزت بوضوح وحدة بعد الخروج من بيروت، لكنها قائمةف ي شكلها ومضمونها قبل عدة سنوات وتزداد هذه الوضعية حدة وخطورة، كون م. ت. ف حركة شعبية ثورية، يلعب وضوح خطها السياسي ومواقفها دوراً حاسماً في تحقيق الالتفاف الجماهيري حولها، وتوسيعه وتعزيزه.

وأشار برنامج «الوحدة والاصلاح» المقدم من قبل القيادة المشتركة بأن عدم الوضوح في الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية يتجلى بـ:

١ ـ تجاهل الطابع المعادي للامبريالية والذي يشكل احدى السمات الرئيسية للثورة الفلسطينية، ويعبر ذلك عن نفسه، من خلال الاستعداد للتعامل مع المشاريع الابمريالية الامريكية المطروحة، بما في ذلك تقديم تنازلات جوهرية عن حقوقنا الوطنية مقابل الحوار مع أمريكا.

٢ ـ تجاوز الحقيقة الاستراتيجية التي تؤكد استحالة التعايش بين شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية وبين الصهيونية، يبرز ذلك في اللقاءات مع قوى تعلن اعتناقها للصهيونية، بما يشكل خروجاً عن مقررات المجالس الوطنية.

٣ ـ بهتان الحقيقة التي تقول بأن م. ت. ف جزء من حركة التحرر الوطني العربية، وخلافاً لهذه الحقيقة فإن ممارسات وعلاقات م. ت. ف تعطى الأولوية لعلاقاتها مع الأنظمة العربية الرجعية على حساب العلاقات مع قوى حركة التحرر الوطني العربية.

٤ ـ عدم التمييز في العلاقة بين الأنظمة العربية، فقيادة منظمة التحرير

تحرص حرصاً شديداً على علاقاتها مع الأنظمة الرجعية العربية، بما فيها نظام كامب ديفيد في مصر بينما تضخم أية خلافات مع الأنظمة الوطنية.

في الجانب التنظيمي:

وأشار البرنامج إلى جانب آخر من جوانب الأزمة التي تعيشها الثورة الفلسطينية، وهو الجانب التنظيمي، حيث طغت الفردية على القيادة الجماعية، في مؤسسات م. ت. ف، وهذه النزعة أخذت في التفاقم في السنوات الاخيرة، لتشمل جميع المجالات السياسية والتنظيمية والثقافية والاعلامية والعسكرية والمالية، بدءاً من الانفراد في اتخاذ القرار السياسي وانتهاء بالتعيينات في دوائر ومؤسسات م. ت. ف، مروراً بتعطيل القرارات الجماعية أو تفريغها من محتواها. وهذه الظاهرة تتلازم مع ظاهرة الهيمنة الفئوية تماماً، الأمر الذي يؤدي إلى اضعاف الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة على أسس جبهوية ديمقراطية والنيل من دوره في اتخاذ القرار.

بعد ذلك انطلق برنامج «الوحدة والاصلاح الديمقراطي» المقدم من قبل القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقطراطية، ليرسم الخطوط والخطوات الكفيلة بتحقيق اصلاح ديمقراطي في م. ت. ف وحددها:

١ - الالتزام والتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة وخاصة البرنامج السياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة.

٢ - التخلي الكامل عن نهج المراهنة على مشاريع التسوية السياسية الاستسلامية والتصدي لهذه المشاريع التصفوية بكل الوسائل ونبذ كل الأوهام التي تراهن على امكانية استخلاص حقوق الشعب الفلسطيني من خلال هذه المشاريع.

٣ - التأكيد القاطع على نهج العداء للامبريالية، وبالذات الامبريالية الامريكية.

٤ - تأكيد الانتماء إلى حركة التحرر الوطني العربية وترجمة ذلك من خلال تطوير العلاقة مع فصائلها واعطاءها الأولوية على أساس من التكافؤ والتضامن المتبادل.

٥ - تحديد مستوى العلاقة مع الأنظمة العربية على أساس موقف هذه الأنظمة من الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني.

سادساً: التأكيد على أن التحالف مع الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية ومجموع حركات التحرر الوطني وقوى السلام والديمقراطية والتقدم في العالم قضية استراتيجية يجاب ألا تخضع للمساومة أو المناورة. وأشار البرنامج إلى الجانب التنظيمي وما هو مطلوب تحقيقه على هذا الصعيد، وحدده بالتالي:

١ - التأكيد على الالتزام بالبرنامج التنظيمي الذي أقرته الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني والعمل الجاد من قبل قيادة المنظمة وكافة الفصائل الفلسطينية من أجل تطبيق هذا البرنامج.

٢ - تثبيت نظام عمل مؤسسات م. ت. ف بما يضمن تنشيط دور هذه المؤسسات وأقرار الاسس واللوائح اللازمة وبشكل خاص المؤسسات المركزية للمنظمة وعلى رأسها اللجنة التنفيذية.

٣ - تحقيق مبدأ القيادة الجماعية في جميع أطر وهيئات م. ت. ف.

٤ - انهاء الهيمنة الفئوية، وافساح المجال أمام مشاركة جميع القوى الوطنية الفلسطينية في هيئات م. ت. ف وبعد ذلك حدد برنامج «الوحدة والاصلاح» العديد من الخطوات الدقيقة العلمية وذات الطابع الملموس التي من شأنها أن توطد الوحدة في صفوف م. ت. ف ويعزز مبادىء العمل

السياسي بحيث تناولت جميع ميادين العمل في م.ت.ف، في الجانب العسكري والمالي على وجه الخصوص.

وقد لقى هذا البرنامج المقدم من قبل القيادة المشتركة للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ترحيب من قطاعات جماهيرية فلسطينية واسعة، ومن أوساط عديدة عربياً وأممياً.

إلا أن الفريق المعارض داخل حركة فتح أخذ ينحو للتطرف السياسي أكثر فأكثر، الأمر الذي دفع بخطر الانقسام والاحتواء إلى الامام وطوره بحيث أصبح هذا الخطر يشكل الخطر المباشر على الثورة الفلسطينية وخاصة عندما حسم هذا الفريق أمره باللجوء والاحتكام إلى السلام لحل الخلافات الداخلية، الأمر الذي دعا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى أن تحذر وبكل السبل من خطورة هذا التوجه وضرورة محاصرته وايقافه عند حده لما له من خطر جسيم على الثورة والمنظمة والشعب، فقد جرّمت الجبهة الشعبية وخطأت كل من يحتكم إلى السلاح، وبالرغم من هذا، بالرغم من جهود الجبهة الشعبية وكل الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية الفلسطينينة وأصدقاء شعبنا على الصعيدين العربي والدولي، أصر هذا الفريق على استخدام السلاح، واشتعل الاقتتال الداخلي، وأصيبت الثورة الفلسطينية بضربة قوية نتيجة لهذا الفعل المغامر.

وبمغادرة قوات فتح مع ياسر عرفات طرابلس وتوجه أبو عمار لزيارة القاهرة واللقاء مع حسني مبارك رئيس نظام كامب ديفيد، دخلت أزمة م.ت.ف مرحلة جديدة تمثلت ببروز خطر الانحراف السياسي أكثر فأكثر، الأمر الذي عقد من امكانية الخروج من أزمة منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه الزيارة فاقمت من تدهور العلاقات بين الجناح المتنفذ من قيادة م.ت.ف وقيادة حركة فتح وبين باقي الفصائل الفلسطينية وخصوصاً

الديمقراطي منها ، إلا أن مصلحة الشعب الفلسطيني وثورته كانت تتطلب أقصى الجهود من كافة القوى الديمقراطية والوطنية لحل هذه الاومة وعلى أساس هذه الرؤيا ، وعلى اساس ضرورة توحيد الفعل المشترك بين الفصائل الديمقراطية في الساحة الفلسطينية ، التقت قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والحزب الشيوعي الفلسطيني ، وأعتبر هذا التحالف عامل مهم في تماسك القوى المؤاثرة في صفوف م . ت . ف من أجل الخروج من الازمة التي تعصف بها ، كما اعتبر هذا التحالف بفعل طبيعته الطبقية صمام آمان للخطط السياسي والتنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية من شأنه ان يشكل عاملاً ضاغطاً على الجناح المتنفذ في قيادة م . ت . ف للحفاظ على البرنامج المرحلي ووضع الخطوط السياسية والتنظيمية لمنظمة التحرير في موقعها الصحيح ، كما وأعتبر أيضاً خطوة متقدمة في التنسيق بين فصائل الطبقة العاملة الفلسطينية .

وعلى أثر هذا الاعلان ، نشطت قيادة التحالف الديمقراطي في السعي من أجل الخروج من هذه الأزمة وابتدأت حوار مع فتح ، وفي نفس الوقت اتصلت بقيادة التحالف الوطني الذي تشكل من الفريق المنشق عن حركة فتح ، والذي عرف فيما بعد بفتح الانتفاضة ، الصاعقة ، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ـ وشخصيات فلسطينية متطرفة أخرى ،

وبعد حوارات مضنية مع قيادة حركة فتح دارت في عدن والجزائر ، توصل الطرفان الى اتفاق مشترك عرف فيما بعد باسم اتفاق « عدن ـ الجزائر » واعتبر هذا الاتفاق في حال تطبيقه مخرجاً سلمياً وواقعياً ، من شأنه أن يحل الازمة التي تمر بها م . ت . ف وأن يطور من عملها اللاحق .

إلا أن توقيع الاتفاق شيء ، وتطبيقه على الارض شيء آخر ، فقبل أن يجف حبر الاتفاق الذي وقع ابتدأت قيادة فتح في خرق هذا الاتفاق في أكثر

من نقطة ، ومن أبرزها معاودة الاتصال مع النظام المصري ، وترافق ذلك مع رفض قيادة التحالف الوطني للاتفاق واعتبرته « هزيمة أمام اليمين » الأمر الذي عقد الوصول الى تفاهم معها من أجل يستعاد من خلاله الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وفي ظل هذه الاجواء ، التي استغلت من قبل اليمين عقد مجلس عمان الانشقاقي في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٤ ، وتزامن هذا الانعقاد مع اعلان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن تجميد القيادة المشتركة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جانب واحد ، الأمر الذي اضعف المواجهة مع اليمين وخاصة بعد انعقاد مجلس عمان الانشقاقي الذي مثل فريقاً سياسياً واحداً ، عبر عن توجهات سياسية تستند الى موقف برجوازي طبقي ، يميل الى المهادنة والمساومة الغير مشروعة ، والى الانضمام في توجه سياسي مع الرجعية العربية ، بالرغم من هذه الخطوة الانشقاقية لم تر قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بان هذا المجلس الانشقاقي هو « نهاية المطاف » مع هذا الجناح من البرجوازية الفلسطينية ، وبالرغم من اقترابه كثيراً من التحالف الرجعي العربي ، إلا أنه مازال في الموقع الوطني والذي يجب التحالف معه في اطار م . ت . ف وان هذا التحالف لا يلغي الصراع معه على قضايا سياسية وتنظيمية ، تمس الهدف السياسي الرئيسي للثورة الفلسطينية .

لكن اليمين الفلسطيني لم يكتف بهذه الخطوات تجاه معسكر الرجعية العربية فاثر عقدة لدورة لمجلس الوطني غير شرعية ، توغل أكثر في هذا التوجه السياسي ، واقدم على خطوة نوعية في تحالفه مع المعسكر الرجعي العربي وتحديداً مع النظام الهاشمي في الاردن ، بحيث اقدم على توقيع اتفاقية معه في شباط ـ فبراير ١٩٨٥ عرف باتفاق عمان ، واعتبر هذا الاتفاق خروج عن برنامج الاجماع الوطني ، البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، برنامج حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولم يكن خروجاً

فقط عن هذا البرنامج ، بل أستبداله ببرنامج آخر ، برنامج الكونفدرالية مع الاردن والذي يطعن في وحدانية تمثيل م . ت . ف للشعب الفلسطيني والتي يعتبر الانجاز الابرز في سنوات الثورة الفلسطينية المعاصرة ، وراية كفاحه الوطني .

وعلى ضوء هذه الخطوة النوعية من قبل اليمين الفلسطيني دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بضرورة انجاز خطوة مقابلة ومتقدمة تكون كفيلة بالغاء اتفاق عمان واستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أساس وطني معادي للامبريالية والصهيونية وارتأت ان هذه الخطوة تستوجب تجميع كافة القوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية الرافضة لاتفاق عمان ، في إطار جبهوي واسع من لمجل تحقيق هذه الغاية ، ودارت حوارات مع جميع هذه القوى ، وكان تجاوب هذه القوى يختلف بين اتجاه وآخر وضمن رؤى سياسية مختلفة ، واحجم فصيلان من فصائل التحالف الديمقراطي في الدخول في إطار جبهوي منظم من أجل استعادة وحدة م . ت . ف وعندها اعلن عن قيام جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني ، على أساس أنها لا تمثل بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وهدفها الاساسي هو استعادة وحدة م . ت . ف على أساس وطني ومعادي للامبريالية والصهيونية وذلك في نيسان ١٩٨٥ .

وفي هذه الفترة بالذات ، فترة احتدام المعركة من أجل استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية نشب خطراً على الثورة الفلسطينية ، وبحجة مطاردة واعتقال مقاتلي حركة فتح ، حاولت حركة أمل أن تصفي البندقية الفلسطينية في لبنان ، شنت حركة أمل حرباً قذرة ضد مخيمات شعبنا في بيروت والجنوب ، وكانت هذه الخطوة تصعيداً نوعياً في الاخطار المحدقة بمنظمة التحرير وبالثورة الفلسطينية ، وهذه الحرب تشكل خطراً حقيقياً على الركيزة الثانية للثورة الفلسطينية ، على اعتبار إن الركيزة الاولى هي الوطن المحتل ،

واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان هذه الحرب ليست موجهة ضد حركة فتح ، بل هي موجهة ضد جماهير شعبنا في مخيمات لبنان وضد الثورة الفلسطينية ، ورفعت قيادة الجبهة وعملت على تطبيق شعار الوحدة الميدانية مع حركة فتح في سبيل حماية البندقية الوطنية الفلسطينية ، وحماية جماهير شعبنا في المخيمات .

ورأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بان هذه الحرب تشكل اسفيناً يدق لفض التحالف بين القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ، وكما يشكل سداً وعداوة بين الجماهير الفلسطينية والجماهير اللبنانية الكادحة المساندة للثورة الفلسطينية ، تلك العلاقة التحالفية التي تعمدت قبل وبعد ١٩٨٢ ، حيث شاركت فصائل الثورة الفلسطينية في عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية ضد العدو الصهيوني وضد جيش العميل انطوان لحد ، وكما شاركت الفصائل الفلسطينية في عمليات تحرير الجبل اللبناني وبيروت والضاحية الجنوبية وكان اسهامها عاملاً قوياً في اسقاط اتفاق ١٧ آيار ، الذي وقعته السلطات الرسمية اللبنانية مع العدو الصهيوني ، وفي هذه المرحلة بالذات التي تستوجب تعميق التحالف الفلسطيني - السوري الوطني اللبناني ، أتى إشعال حرك أمل لحرب المخيمات ليشكل عائقاً حقيقاً أمام استعادة تكوين هذا التحالف على أسس صحيحة ، وخطراً على الركيزة الثانية للثورة الفلسطينية ومفتتاً للجهود التي يجب أن تركز لانهاء أزمة م . ت . ف واستعادة وحدتها ، وقد لعبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دوراً بارزاً في التصدي لهذه الحرب ولمشعليها ، الأمر الذي عزز المكانة الهامة التي تحتلها في الثورة الفلسطينية ولدى جماهير الشعب الفلسطيني

ومثلت فترة حرب المخيمات آيار ١٩٨٥ وما تلاها ، فترة تراجع وانكفاء في ساحة العمل الوطني الفلسطيني نتيجة للاخطار المحدقة به من أكثر من

جانب والتي تهدد مباشرة الثورة الفلسطينية وتنذر يد الانجاز الأكبر للشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي شباط ١٩٨٦ ، وفي الذكرى الأولى لتوقيع اتفاق عمان توجه الملك حسين بخطاب أعلن فيه تجميد العمل باتفاق عمان من قبل النظام الاردني نتيجة لعدم الاستجابة الكاملة من قبل القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية لكامل شروطه ، والتي بمقتضاها يتمكن أن يحرف م . ت . ف عن خطها الوطني تماماً وتصبح مجرد اداة مطواعة في يده ، بحيث يجهض النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي ومن أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

وباعلان هذا التجميد لاتفاق عمان ، رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بان هناك عاملاً جديداً قد نشأ ومن شأنه أن يساعد في انهاء ازمة منظمة التحرير الفلسطينية ويساهم في استعادة وحدتها ، وفي ١٩٨٦/٣/٩ اعلن الرفيق الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الفلسطين في يوم الشهداء ، بان الظروف الموضوعية أصبحت مؤاتية لتحقيق استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويجب أن نناضل من أجل انضاج الظروف الذاتية من أجل تحقيق هذا الهدف ، واعتبرت قيادة الجبهة بأن المهمة المركزية الملحة والراهنة لجميع الوطنيين الفلسطينيين هو النضال من أجل استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ، هذه ا لوحدة هي الشرط الرئيسي والأساس لتمكين م . ت . ف من صد الاخطار المحدقة بها ، ولتطوير نضالها ضد الاحتلال الصهيوني ، واعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بأن انضاج الظرف الذاتي ، لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية يستوجب إلغاء اتفاق عمان بشكل علني ورسمي وقطع العلاقات مع النظام المصري .

وعلى هذا الاساس بذلت قيادة الجبهة جهوداً كبيرة ومتعددة الجوانب

والمستويات من أجل تحقيق هذا الهدف ، وبذلت الجبهة جهداً مميزاً على امتداد أكثر من عام لتحقيق هذا الهدف السامي ، وخاضت قيادة الجبهة حوارات مع جميع الاطراف المعنية سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي والاممي ، ونتيجة لهذه الجهود من قبل الجبهة ، ومن قبل جميع الفصائل الحريصة على منظمة التحرير الفلسطينية ووحدتها ، وبفضل المساعدات التي قدمها حلفاء الثورة الفلسطينية على الصعيدين العربي والاممي ، تم الاتفاق على إلغاء اتفاق عمان بشكل علني ورسمي والتئمت الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في أبريل نيسان ١٩٨٧ ، كما وتم بفضل الجهود التي بذلتها قيادة الجبهة بشكل رئيسي ، التوصل الى صيغة اتفاق تحكم علاقة منظمة التحرير الفلسطيني مع النظام المصري ، وهي نفس الصيغة التي أقراتها الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر شباط ١٩٨٣ ، وقد أثبتت الاحداث أن المواقف المبدئية للجبهة مع المرونة الثورية يمكن أن تحقق شيء ملموس فلقد كانت الجبهة حريصة على الوحدة الوطنية ، وفي نفس الوقت حريصة على ارساء خط وطني سليم من خلال الحفاظ على البرنامج المرحلي ، وهي لهذا كانت مواقفها متميزة بحيث استطاعت أن تتوصل الى اعلان إلغاء اتفاق عمان بشكل علني ورسمي قبيل انعقاد الدورة التوحيدية ، كما واستطاعت من خلالها نضالها داخل المجلس أن تحقق شيئاً إيجابياً بخصوص العلاقة مع مصر ، وإضافة إلى ذلك ، فقد حققت قرارات الدورة التوحيدية في الجزائر مجموعة من القرارت التنظيمية التي من شأنها ان تصلح نسبياً من وضع وعمل مؤسسات منظمة التحرير .

وعلى أثر نجاح هذه الدورة التوحيدية للمجلس الوطني اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن عملية استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطيني قد تمت وتم الحفاظ وتثبيت البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية

كبرنامج للاجماع الوطني الفلسطيني ، كما واعتبرت الجبهة بان هذه الخطوة الهامة التي تحققت في الجزائر ، من الضروري استتباعها بخطوات اخرى من أجل توطيد وحدة م . ت . ف وتعميق محتواها الديمقراطي .

وشكلت مختلف المواقف السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ ما قبل نشوء الازمة التي عصفت بالثورة الفلسطينية واثناءها وبعد التغلب عليها ، عاملاً رئيسياً في تعزيز مكانة ودور الجبهة الشعبية في النضال الوطني الفلسطيني وفي إطار م . ت . ف ، كما واتعكست هذه المواقف ايجابياً على دور الجبهة الشعبية في حركة التحرر الوطني العربية ، وفي نفس الوقت تعززت وتوطدت علاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع مختلف بلدان المنظومة الاشتراكية وفي المقدمة منها الاتحاد السوفييتي ومع سائر قوى التحرر والتقدم والسلم في العالم .

لقد أولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اهتماماً مميزاً ومن لحظة تأسيسها لتطوير العمل الوطني وتطوير نشاطها في الوطن المحتل باعتبار ساحة الوطن المحتل هي الساحة الرئيسية في النضال ضد العدو الصهيوني ، وبعد حرب ١٩٨٢ تعاظم الاهتمام من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشكل استثنائي في العمل ومن أجل تطويره في ساحة الوطن المحتل ، بحيث خطت خطوات جادة من أجل تأطير التيار العريض المؤيد لخط الجبهة السياسي ، وقد نجحت قيادة الجبهة نجاحاً ملحوظاً في هذا الجانب ، حيث استطاعت ان تؤطر جزءاً كبيرة من مختلف قطاعات شعبنا « شبيبة ، مرأة ، طلاب ، عمال ، أشبال ، زهرات ، . . . الخ » الأمر الذي زاد من وزنها في إطار عملية المواجهة مع العدو الصهيوني في الوطن المحتل ، الأمر الذي حدا بالحكومة الاسرائيلية أن ترفع شعار « عام ١٩٨٥ عام تصفية الجبهة الشعبية » لضباط مخابراتها ، ورغم الهجمة الشرسة التي شنتها اجهزة الاستخبارات الصهيونية ،

إلا أن منظمات الجبهة في الوطن المحتل استطاعت أن تصمد أمام هذه الهجمة الشرسة وأن تخرج من هذه المعركة أكثر تجربة وأعمق مراساً وتأثيراً .

وجاءت عملية استعادة وحدة منظمة التحرير مع زيادة الخبرة والمراس النضالي للفصائل الفلسطينية العاملة في الوطن المحتل ، وتشبث جماهير شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة بحقوقها وهويتها الوطنية النضالية واستعدادها الكفاحي العالي والمتواصل من أجل دحر الاحتلال ، وأحراز الاستقلال الوطني وترافق مع ذلك تطور حالة التدهور في الاوضاع الاقتصادية لاهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويأسهم من عمل رسمي عربي من شأنه ان يساهم في حل القضية الوطنية الفلسطينية على أساس وطني ، وزيادة الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عليهم من قبل قوات الاحتلال الصهيوني والتي تتبع سياسة « القبضة الحديدية » ضد أهلنا في الوطن المحتل ، كما تمادت في بطشها وارهابها لاوسع جماهير شعبنا مستخدمة كافة الوسائل البشعة والفاشية ، وجاءت كل هذه العوامل سوية وكتراكم في التجربة النضالية لجماهير شعبنا في الوطن المحتل لتشعل انتفاضة ٨ كانون الأول ١٩٨٧ المباركة والتي لعبت الجبهة الشعبية دوراً بارزاً في تطويرها وقيادتها لتجعل من هذه الانتفاضة المجيدة مرحلة نوعية وجديدة في النضال الوطني الفلسطيني على طريق حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

* * *

الفصل الرابع

الصهيونية والكيان الصهيوني

حددت خطوطنا البرنامجية السياسية أن الحركة الصهيونية العالمية والكيان الصهيوني هما جزء لايتجزأ من معسكر الأعداء، ويشير خطنا السياسي كذلك إلى أن عدونا المباشر هو الكيان الصهيوني، فلماذا نحدد ذلك؟ وكيف يمكن التغلب على هذا العدو والانتصار عليه؟ للاجابة على هذه الأسئلة، لابد لنا من البحث عن جوهر الصهيونية وجذورها وما تمثله من خطر على الشعوب، ولابد لنا أيضاً من الكشف عن جوهر الكيان الصهيوني «اسرائيل»، وما يمثله بالنسبة للامبريالية من جهة، وما يمثله من خطر على الشعب الفلسطيني والشعوب الاخرى من جهة ثانية. وفي السياق ستعرض لكثير من المسائل المتعلقة بالموضوع كـ«المسألة اليهودية» ونعطي الحل الماركسي - اللينيني لها.

ومن أجل وضوح أفضل في المواضيع المطروقة لابد لنا من القاء نظرة سريعة على اليهود تاريخياً حتى نستطيع تفنيد ادعاءات الصهيونية وبعض من مرتكزاتها الأساسية التي اعتمدت عليها في انشاء حركتها واقامة الكيان الصهيوني وما زالت تعتمد عليها في التوجه نحو يهود العالم وفي تعزيز الكيان الذي أنشأته.

لمحة تاريخية عن اليهود:

يعود أصل اليهود إلى القبائل البدوية السامية التي سكنت الجزيرة العربية وكانت قريبة النسب من القبائل العربية. وبهذا الصدد يشير فريدريك انجلز في رسالته إلى ماركس بتاريخ ٢٦/أيار/١٨٥٣ إلى أنه بالاعتماد على تحاليل الأسماء الواردة في الكتب الدينية كسفر التكوين يتضح «أن اليهود أنفسهم هم كذلك قبيلة بدوية صغيرة مثل جميع القبائل الاخرى، ولكنهم تصادموا مع البدو الآخرين بحكم الظروف المحلية والزراعة، والخ ...». ويستدل لعى ذلك أيضاً كما يشير انجلز - من تحليل التوحيد اليهودي، حيث يظهر أنه ليس إلا جزء صغير من تقاليد التوحيد القديمة عند العرب.[1]

انفصل اليهود مبكراً عن القبائل العربية القريبة النسب منهم، وتميزوا لاحقاً عن غيرهم بديانتهم وظروف عملهم ونوعيته، وكغيرهم من القبائل هاجروا من مناطقهم إلى الأماكن الخصبة والأكثر ازدهاراً، فاتجهوا نحو بلاد ما بين النهرين ومصر وفلسطين.

ومن القبائل التي سبقت اليهود بالهجرة كان الكنعانيون الذين استقروا في فلسطين وبنوا حضارة عريقة فيها. وفي القرن الثالث عشر قبل الميلاد جاء اليهود إلى أرض فلسطين. فدارت حرب ضروس بين جيوشهم والسكان الأصليين، ولم يتمكنوا بسهولة من دخول فلسطين فاستمرت الحرب طويلاً حتى القرن العاشر ق.م، حيث تمكنوا من احتلال القدس ونابلس - سبسطيه وأقاموا مملكتهم عليها. بعد مائة عام دبت الانقسامات داخل العبرانيين (نسبة إلى عبور نهر الاردن) فانقسمت مملكتهم عام ٩٣٧ ق.م إلى مملكتي يهوذا (وعاصمتها القدس) واسرائيل (وعاصمتها نابلس - سبسطية وعرفت أيضاً بـ«ساماريا») وطوال فترة وجودها القصيرة تاريخياً كانت المملكتان متخاصمتين

(١) ماركس - انجلز «رسائل مختارة»، دار التقدم - موسكو، ص ٦٥ - ٦٦.

وتتبادلان الغزوات أحدهما على الاخرى. ولم يتمكن اليهود في هذه الفترة من بناء صرح حضاري في فلسطين.

كانت المملكتان اليهوديتان عرضة لغزو مستمر من قبل ملوك مصر والآشوريين والفرس ولاحقاً من قبل الرومان أيضاً. كانت أكبر الغزوات الآشورية في عام ٧٣١ ق.م ونتيجتها تشرد الجزء الأكبر من اليهود إلى بلاد ما بين النهرين، وكان الغزو الثاني الكبير على يد الملك البابلي «نبوخذ نصر» عام ٥٨٦ ق.م ورغم الغزو والسبي عاش اليهود في البقاع التي تواجدوا فيها كبابل مثلاً، حياة ازدهار، حيث كانت غالبية التجارة في أيديهم، واشتهروا بالترحال والتنقل لمبادلة البضائع، ومارسوا مهنة الربا. وكان التجار اليهود - كما يشير الباحث السوفييتي يوري ايفانونف - «يضطلعون بدور القيادة والتوجيه في الطوائف اليهودية في المرحلة التي سبقت القرون الوسطى، وان تركيب الطوائف الطبقي لم يختلف عن التركيب الطبقي للمجتمعات المحيطة بهم، أي أنه ليس صحيحاً أن الطوائف اليهودية قد كانت منطوية على نفسها قبل القرون الوسطى.

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن اليهود لم يتميزوا عن بقية الشعوب إلا بكونهم كانوا تجاراً وسماسرة وليس بكونهم «شعب الله المختار» أو عرق نقي لم يختلط بالشعوب الاخرى، وليس أدل على ذلك من الأحداث التاريخية التي تشير إلى اختلاطهم وتزاوجهم مع الشعوب الاخرى، وحتى أخذهم للغات من تعايشوا معهم. تشير الأبحاث التاريخية مثلاً أن اليهود الذين قطنوا فلسطين قد تكلموا اللغة الآرامية وكتبوا مؤلفاتهم الدينية بها كرسالة التلمود وكتب الصلاة وغيرها.[*]

يعتمد منظروا الصهيونية في تمييزهم لليهود على ادعاء أنه قد نكل بهم

(*) انظر «الصهيونية العالمية - الايديولوجية والممارسة، مجموعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة شحادة العبد المجيد، دار دمشق ١٩٨٥، ص ٢٠ - ٢١.

تنكيلاً قاسياً من قبل الرومان وأن قمع الرومان لانتفاضتهم في فلسطين (انتفاضة باركوخبا ١٣٢ ـ ١٣٥م)(*) هو برهان على أنهم «أبعدوا بالعنف من فلسطين» وعن هذا الطريق يحاول الصهاينة بذر روح البغضاء والكراهية الشوفينية ذات النزعة الحربية عند اليهود. إلا أن ادعاءاتهم هذه باطلة أصلاً. فالطوائف اليهودية التي وجدت قبل الانتفاضة المذكورة كانت تعيش بازدهار ـ كما يشير إلى ذلك ليونارذشتين ويورده الباحث يوري ايفانوف ـ وكانت تتوزع في مصر وبرقة وسوريا وبلاد ما بين النهرين وايطاليا واليونان، وقد تفرقوا قبل انهيار الدولة اليهودية بزمن، فعشية ظهور المسيحية كان اليهود في فلسطين لايعدون غير (٧٠٠) ألف نسمة، بينما كان عددهم في الامبراطورية الرومانية وحدها يناهز الأربعة ملايين.(**)

ويشير الباحث ستيفان غورانوف إلى أنه منذ عهد الملك سليمان (القرن الثامن قبل الميلاد) غادر المملكة الاسرائيلية فريق كبير من اليهود وأنشأوا على غرار الفينيقيين جاليات لهم في كثير من بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، وعندما قضى ملك بابل نبوخذ نصر على دولة يهودا الثانية بعد ذلك بقرنين، أصبح اليهود الأسرى يعيشون في شروط أفضل بكثير مما كانوا عليه في وطنهم لانخراطهم في الجاليات اليهودية المزدهرة اقتصادياً والتي نشأت في بابل خلال القرن الثامن قبل الميلاد،(١) ويؤكد الباحث مستنتجاً كما غيره من الباحثين أن

(*) تسمى الانتفاضة بهذا الاسم نسبة الى قائدها «باركوخبا» واسمه الحقيقي «سيمون» الذي جمع تحت قيادته مائة ألف يهودي وهاجم بهم القدس ومراكز رومانية أخرى. إلا أن الرومان بقيادة جوليوس سيفروس هزموهم.

(**) انظر يوري ايفانوف، حذار من الصهيونية، دار التقدم. موسكو ١٩٧٠، ص١٩ ـ ٢٠.

(١) ستيفان غورانوف. الصهيونية، صوفيا برس ١٩٨١، ص ٩.

«النزوح لم يكن نتيجة القسر ولا الأوضاع المأساوية»(٢) في حياة اليهود وتطورهم منذ الأزمنة القديمة وكما هو الحال لاحقاً، تواجد تياران متصارعان، أحدهما هو الطبيعي الداعي إلى تمثل اليهود (أي اندماجهم الكامل) في البيئة المحيطة، والثاني سياسي متعمد نابع من المصالح الطبقية للفئات العليا من اليهود التي كانت تريد اخفاء طابع طائفي مغلق على جالياتها حتى تضمن استمرار الامتيازات. وتجدر الاشارة هنا إلى أن حاخامات اليهود كانوا هم أكبر التجار والأغنياء أصحاب الثورة والتعامل بالربا، ولذا كانت لهم مصلحة مباشرة في وحدة اليهود وعدم اندماجهم حتى يستخدمونهم لأغراض السيطرة والاثراء. ولهذا الغرض أوجد الحاخاميون أول كنيس يهودي في بابل وسجلوا التوراة هناك وضمنوها التعاليم الدينية التي تتماشى مع مصالحهم الطبقية.

لعب الكنيس دوراً كبيراً في الحفاظ على نوع من الاستقلال الذاتي فيما يخص القضايا المتعلقة بالحياة الداخلية لليهود آخذاً بعين الاعتبار مصلحة الفئات العليا منهم ومصلحة الطبقات الحاكمة في الامبراطوريات المختلفة الاغريقية والرومانية والفارسية وحتى في ظل الخلافة العربية كذلك. فالانعزال كان «يسهل جمع الضرائب وفرض القوانين وقواعد السلوك، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يسهل خدمة أبناء الطائفة للفئة العليا الميسورة ويجعلهم تابعين اقتصادياً لها مما يعزز من نفوذها لاظهار التجمعات اليهودية كتجمعات تجارية ويقوي من نفوذها ويساعدها في التنافس مع الفئات الطبقية العليا للشعوب والطوائف الاخرى.

طهر الانعزال اليهودي واضحاً في القرون الوسطى، وذلك بفعل عوامل عديدة قائمة على أساس التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي أفرز تعصباً دينياً منغلقاً وخاصة في أوروبا، ساعد هذا الوضع الفئات الطبقية العليا من

(٢) نفس المصدر.

اليهود لدفعهم إلى الانعزال في جدران «الفيتو» (تسمية تطلق على أماكن سكن اليهود وأحيائهم المنعزلة والمحصورة والتي ظهرت كثيراً في مدن البلدان الأوروبية)، وترافق ذلك أيضاً مع هجرات طوعية جديدة لهم أملتها المصلحة الاقتصادية. فاقتصاد القرون الوسطى كان ملائماً لتجارة اليهود وسمسرتهم وللربا الذي تعاملوا به، الذي حرمه الاسلام من جهة، واضطرت الكنيسة الكاثوليكية المسيحية لأن تصدر فرماناً بمنعه، فبقي المجال مفسوحاً لليهود لوحدهم. ومع انهيار الاقتصاد الاقطاعي اشتدت نزعة اليهود للهجرة إلى البلدان التي كانت فيها الرأسمالية تسير بصعود سريع. أي أن مركز جذب موجات النزوح اليهودية تغير تدريجياً لأسباب اقتصادية محضة. فخلال القرون الوسطى كانت الأقطار الاقطاعية المتخلفة اقتصادياً تشكل المركز الجاذب للهجرة كما هو حال الامبراطورية العثمانية بشكل عام وتركيا بشكل خاص في القرن السادس، ويشير الباحث ستيفان غورانوف إلى أن عملية النزوح هذه لم تكن قسرية، رغم أن العملية التاريخية العامة لاتستثني وقوع مظاهر من هذا النوع(*) وفي بلدان النزوح وجد النشاط التجاري والعملي لليهود تعبيراً له في مشاركتهم الواسعة في التجارة الاستعمارية وفي تأسيس المراكز التمويلية التابعة لهم وقد أصبحوا أكبر أصحاب المصارف. وفي التجمعات الجديدة ذاب معظم اليهود وسط الشعوب المسيحية، والسبب في ذلك يعود كما أكد على ذلك ماركس إلى أن اليهودي قد تمتع بالمساواة بطريقة يهودية، فلا يرجع سبب مساواته إلى كونه امتلك السلطة المالية فحسب، بل وإلى كون المال قد أصبح بواسطته وبدونه أيضاً سلطة عالية، أما روح اليهودي العملية فقد أصبحت روحاً عملية للشعوب المسيحية، ويتمتع اليهود بالمساواة بنفس الدرجة التي

(*) انظر ستيفان غورانوف. مصدر سابق، ص١٠ - ١١.

أصبح فيها المسيحيون يهوداً[١]، أي بقدر سيادة روح الاثراء والمتاجرة والربح.

رغم ذلك، بقي اصرار الفئات الطبقية العليا من اليهود على عدم الاندماج في المجتمعات التي تواجدوا فيها، وذلك لأن عموم أوروبا قد بدأت تشهد اندماج أكيد لليهود في عموم السكان المحيطون بهم - كما يؤكد ذلك لينين - وبالتالي فإن عملية الاندماج والتحرر أضعفت نفوذ ودعائم أصحاب المصارف والمصانع والمتاجر، وهذا يعني أيضاً اضعاف الديانة اليهودية نفسها.[٢]

تشبثت الفئات الاستغلالية اليهودية بامتيازاتها وأخذت تعمل كل ما باستطاعتها من أجل الحفاظ على مكانتها بوجه البورجوازيات الاوروبية الصاعدة التي تنافسها على النفوذ. أي أن الصراع كان له أساسه الاقتصادي - الاجتماعي. أخذ الصراع هذا أشكالاً عديدة. فوضعت القيود القسرية وسنت القوانينت القمعية حيال اليهود ونشاطهم المالي والتجاري، ووضعت شروط عديدة تقيد وتحد من مجالات عملهم، أي ما عرف بالتقييد الاقليمي لنشاطهم.

(١) ك. ماركس، ف. انجلز، المؤلفات الكاملة بالبلغارية م١٠، ص ٣٩٣، وانظر باور - ماركس، حول المسألة اليهودية، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة بيروت. ص ٢٠١.

(٢) يوري ايفانوف. مصدر سابق، ص ٣٥.

(*) تستخدم كلمة اليهودية أحياناً للدلالة على المتاجرة والسمسرة والربا، حتى ان كلمة يهودي الالمانية تعني التاجر أو المرابي. ويؤكد ذلك أن ماركس بقوله: ماهو الأساس الدنيوي لليهودة؟ الحاجة العملية، المنفعة الشخصية، ماهي عبادة اليهودي الدنيوية؟ المتاجرة، ماهو الهة الدنيوي؟ المال «باور - ماركس. حول المسألة اليهودية. مصدر سابق، ص ٢٠٠.

وعلى أرضية هذا الصراع وفي ظل اصرار الفئات الاستغلالية اليهودية على عدم الانـدمـاج ظهر ما عرف بمعاداة السامية أو «اللاسامية»، والتي تأججت في أواخر القرن التاسع عشر وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلدان الاوروبية في السبعينات.

نشأة وتطور الحركة الصهيونية:

ان أحد أسباب نشوء الحركة الصهيونية، كان حرص البرجوازية اليهودية على عدم اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وذلك كي تستخدمهم في المنافسة الاقتصادية والسياسية مع البرجوازية غير اليهودية. لكن هذا وحده لايفسر بشكل واضح نشأة الصهيونية.

ان الذي يوضح أسباب وعوامل نشأة الصهيونية هي الظروف الموضوعية التي شهدتها أوروبا والعالم كله في نهاية القرن التاسع عشر. ففي هذه الفترة التاريخية حدثت تطورات اقتصادية نوعية في عدد من البلدان الأوروبية أدت إلى ظهور الامبريالية كطور أعلى للرأسمالية. والامبريالية بدورها تلازمها سمات عديدة أهمها ظهور الاحتكارات وتصدير رؤوس الأموال بشكل أوسع واقتسام العالم واعادة اقتسامه بين أكبر الدول الامبريالية. كانت البرجوازية اليهودية تتمتع بمكانة مرموقة بين البرجوازيات الاوروبية ومن بينها برزت أكبر الاحتكارات البنكية والمالية ـ المصرفية، وكانت لها المصلحة الأكبر في تصدير رؤوس الأموال واستعمار بلدان العالم حتى تستطيع أن توظف أموالها وتجني الأرباح، الخيالية عن طريق استغلال موارد المستعمرات واليد العاملية الرخيصة فيها.

شهدت نفس الفترة أيضاً، ونتيجة لسيطرة الاحتكارات تفاقم الصراع

الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية، وكان اليهود الكادحون جزءاً من معسكر الثورة بوجه البرجوازية والاحتكارات، بينما البرجوازية اليهودية جزء لايتجزأ من المعسكر المعادي للبروليتاريا، ولها مصلحة مباشرة للنضال ضدها وبذل الجهود الممكنة من أجل حرفها عن نضالاتها وأهدافها وبذر الشقاق في صفوفها.

قبل هذه الفترة التاريخية بقليل وأثناءها، بدأت تتأسس عدة جمعيات ومنظمات برجوازية وبرجوازية صغيرة استهدفت تنظيم اليهود، ونشطت حركة اصدارات واسعة للكتب والمنشورات، كان أشهر أصحابها هم اليهودي الألماني موسى هيس صاحب كتاب «روما والقدس» ١٨٦٢، وليوبنسكرر «التحرر الذاتي» وناحوم سكولوف ـ «تاريخ الصهيونية» و«الصهيونية في التوراة» وآحاد هاعام وغيرهم.

كان أشهر الكتاب والدعاة الصهاينة الصحفي اليهودي الهنغاري المولود في بودابست «تيودور هيرتزل» صاحب الكتاب الشهير «الدولة اليهودية» المكتوب عام ١٨٩٦، والذي اعتبر فيما بعد «انجيل الحركة الصهيونية» ومن بين المنظمات والمجموعات التي ظهرت تميزت منظمة «ماسيني» و«محبي صهيون» و«محبي العبرية» و«أبناء موسى» وقد توج هذا النشاط بالدعوة إلى مؤتمر عالمي لليهود وزعمائهم ومفكريهم، حضره ٢٠٤ مندوبين عن مختلف الجمعيات والمنظمات ومن مختلف البلدان.

دعى للمؤتمر تيودور هيرتزل فعقد في مدينة «بال» بسويسرا بتاريخ ٢٨/ آب/ ١٨٩٧ وكان معظم الحضور من يهود روسيا والامبراطورية الهنغارية ـ النمساوية ورومانية، وهذا دليل على أن الدعوة الصهيونية كانت أكثر قبولاً في البلدان الأكثر تخلفاً على الصعيد الاقتصادي، بينما لم يتقبل الوسط اليهودي في بلدان أوروبة الغربية المتطورة الدعوة بسهولة.

كان حضور المؤتمر منقسم على نفسه، وبرزت فيه ثلاثة اتجاهات

رئيسية، الاول يتزعمه هيرتزل ـ كان يدعو للحصول على سماح وعون من احدى الدول الامبريالية لاستعمار فلسطين وإقامة دولة يهودية عليها، بينما دعى الثاني للعمل مباشرة الى الاستيطان دون انتظار الحصول على السماح . أما الاتجاه الثالث فكان اتجاهاً روحياً ـ ثقافياً تزعمه آحاد عاهام وكان يصر على ضرورة تنمية الوعي الثقافي والتلاحم الروحي لليهود(*) .

في المؤتمر الأول ظهرت الصهيونية كحركة منظمة وكأيديولوجية طبقية واضحة في رجعيتها رغم تسترها بشعارات انسانية حرصاً على اليهود وتخليصاً لهم من القمع والمجازر التي لحقت بهم .

أقر المؤتمر مجموعة اهداف يتلخص جوهرها في العمل من أجل تنظيم اليهود وتغذية الشعور القومي لديهم ، والعمل لأخذ موافقة الحكومات المتنفذة في أوروبا من أجل السماح لهم بالهجرة الى فلسطين واستيطانها وإقامة « وطن للشعب اليهودي يضمنه القانون العام الدولي » وقد عرفت هذه الاهداف بإسم « البرنامج الصهيوني » .

كانت فكرة « سيسل رودس(**) » لحل المسألة الأجتماعية عن طريق المستعمرات تسيطر على قادة الصهاينة ، فتصوروا مشروعهم كاستيطان الجزائر وردوسيا ، لذا اطلقوا تسمية الشركة اليهودية الاستعمارية على الشركة

(*) انظر مئير ماشوش، الصهيونية. دار المسيرة بيروت ١٩٧٩، ص٤١.

(**) سيسل رودس : أحد دعاة الاستعمار الاستيطاني الذي رأى حل المسألة الاجتماعية في أوروبا عن طريق الاستيلاء على أراضي الغير وارسال فائض السكان اليها ومن أجل ايجاد أسواق جديدة لتصريف البضائع . كان يرى أنه لتجاوز الحروب الأهلية، على البرجوازية أن تكون استعمارية، نفذ مشاريعه في بعض مناطق من افريقيا والتي سميت باسمه «روديسيا».

المالية الصهيونية ، مثلت هذه الشركة احتكاراً كبيراً وقوياً لرؤوس الأموال وأداة مالية فعاله للحركة الصهيونية وقد عرفت لاحقاً باسم « التروست(*) الاستعماري العالمي) .

إن إنشاء هذا التروست الاستعماري يدل بشكل واضح أن الحركة الصهيونية لم تنشأ كحركة شعبية (كما يدعي الصهاينة) بل كمشروع رأسمالي(١) أي أن الحركة الصهيونية من الناحية التنظيمية والسياسية قد ظهرت كمؤسسة مالية استعمارية مرتبطة بالامبريالية ومصالحها وخادمة لاغراضها وتلاقت اهداف البرجوازية اليهودية الصهيونية مع الأوساط الأوروبية الامبريالية، فشجعت الأوساط الامبريالية فكرة الصهيونية واحتضنت حركتها ، بل وتنافست الامبرياليات المختلفة على ذلك ، وخاصة في مسألة استخدام الحركة الصهيونية وفكرة انشاء « دولة يهودية » من أجل السيطرة على الشرق الأوسط واقتسام الامبراطورية العثمانية .

على ضوء ما تقدم يمكننا تسجيل الأسباب الأساسية التالية لظهور الصهيونية :

١ ـ بحث الأوساط الامبريالية في ألمانيا وفرنسا وبريطانية عن ذارئع وحجج من أجل توسيع مناطق تفوذها . وما فكرة نقل اليهود الى فلسطين أو أي بلد آخر إلا في مصلحة وفائدة هذه الأوساط، وخاصة أنه يوفر الموارد البشرية اللازمة الاستعمار ، وبهذا دعمت الأوساط الامبريالية (وخاصة

(*) تروست : اتحاد للاحتكارات يفقد في ظله كل احتكار استقلاليته ويصبح مشروعه التجاري أو الصناعي ملك للاتحاد، بينما يصبح صاحبو الاحتكارات السابقين مساهمون في الاتحاد «التروست».

(١) يوري ايفانوف، مصدر سابق، ص ٤٣.

البريطانية) الحركة الصهيونية كقوة ملقى على عاتقها تنفيذ هذا المشروع المتبادل النفع .

٢ ـ حرص البرجوازية الأوروبية بشكل عام والأوساط الامبريالية بشكل خاص على مواجهة تفاقم الصراع الطبقي وبحثهم عن السبل الناجعة لاخماد الكادحين : أي أنه توفرت مصلحة موضوعية للأوساط الامبريالية في تقديم الدعم للحركة الصهيونية .

٣ ـ حاجة البرجوازية اليهودية لتوطيد نفوذها وسط الشغيلة اليهود الذين اخذوا بالأنفلات من رقابة قادة الطوائف على أثر التمايز الطبقي والتفسخ الذي اصاب الطوائف اليهودية .

٤ ـ حاجة البرجوازية اليهودية لتنظيم نفسها وقواها من أجل تثبيت وترسيخ مواقعها بين الأوساط الامبريالية على اعتبار أنها صاحبة رؤوس الأموال الضخمة واحدى ممولي لأكبر الشركات اليهودية .

٥ ـ مصلحة البرجوازية الأوروبية في ابعاد البرجوازية ذات المنشأ اليهودي من بلدانها لتخفيف وطأة التنافس بينهما ، وإستفراد الأولى بالسوق المحلية دون مزاحمة الثانية ؛ خاصة في ظروف التطور السريع للأولى وسعيها لتوسيع واطباق سيطرتها الاقتصادية على بلدانها خاصة ، والتمدد برساميلها إلى ما وراء حدودها . .

وهكذا ، توفرت ظروف موضوعية وذاتية اقتصادية واجتماعية وعسكرية وفكرية لانشأ منظمة صهيونية عالمية .

تلخص أستراتيجيتنا السياسية والتنظيمية ما تقدم ، وتسجل في طبعتها الرابعة استنتاج الباحث السوفييتي يوري ايفانون القائل : (*)« إن الحركة

(*) انظر يوريف ايفانوف، مصدر سابق، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

الصهيونية نشأت كمحاولة متمثله في التروست الاستعماري اليهودي والمنظمة الصهيونية العالمية قامت بها البرجوازية اليهودية المواليه للامبريالية في أجل استرداد الرقابة التي فقدتها على جماهير السكان اليهود ، ومن أجل وقف « التقدم الأكيد في تمثلهم بين السكان المحيطين بهم » (كما أشار لينين) ومن أجل تأمين احتياطي سياسي وبشري في كل بلد بمفرده وعلى الصعيد العالمي من الممكن استخدامه في خدمة اغراض الحليف الرئيسي والزميل الاقدم للصهيونية ، أي اقوى دولة بين الدولة الامبريالية في المرحلة التاريخية المعنية[1] . . . »

استغلت الحركة الصهيونية الدين اليهودي ابشع استغلال وخاصة موضوعة « الشعب الله المختار » وحولتها الى مقولة « التفوق العرقي » لليهود ، واستغلت شعور اليهود تجاه الارض المقدسة فلسطين (كما هو شعور المسيحيين والمسلمين أيضاً) كي تزرع في أذهان جزء منهم ضرورة العودة الى فلسطين « لأحياء دولتهم هناك ولاعادة بناء هيكل سليمان الذي دمر أكثر من مرة كان آخرها عام ١٣٢ ميلادي . ورغم شعور اليهود هذا ، ورغم كل وسائل التضليل والتزييف التي استخدمتها الصهيونية ، ورغم مساعدة الامبريالية والأوساط الرجعية لهم ، لم يتبعهم إلا جزء ضئيل من اليهود . وكانت الدعوة غريبة بالنسبة للكادحين اليهود بشكل خاص وحتى لجزء لا بأس به من الحاخاميين اليهود الكبار أمثال كبير حاخامي انجلترا « هيرمن ادلر » والذين ينطلقون من أحكام التوراة التي ترفض عودة اليهود الى فلسطين قبل مجيء المخلص ، كما هي أيضاً تعاليم الدين المسيحي والاسلامي عن « اليسوع » الذي سيأتي« ليخلص البشرية من الفساد . » .

(١) يوري ايفانوف، المصدر السابق ص ٤٥، وانظر الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الطبعة الرابعة ١٩٨٣، ص ١١ .

إن الحقائق تشير الى أن الصهيونية قد تسترت وتتستر بالدين اليهودي وتغطي به عنصريتها الرجعية . فالافكار الرئيسية استقيت من الايديولوجية العنصرية التي رافقت ظهور الامبريالية لتبرر سيطرتها على البلدان المختلفة بحجة تمدين شعوبها . فالفكرة القومية التي فقدت طابعها التقدمي في أوروبا وأصبحت شوفينية قومية ، تمجد وحدة الأمة في هذا البلد أو ذاك نافية لوجود الطبقات والصراع الطبقي ، محولة الفكر القومي الى اداة للاعتداء على الشعوب الأُخرى وزرع البغضاء بين الشعوب من أجل ستر سلوك الحرب والابادة التي تشنها الأوساط الامبريالية الاستعمارية . وقد استخدمت الصهيونية هذا الفكر خير استخدام مدعمة اياه ببعض الاحكام المتقطعه دون سياقها من التوراة ، واستغلت من أجل تعزيز ذلك فكرة « خلود اللاسامية » والعداء لليهود من أجل ترويج ضرورة تشكيل كيان منفصل لهم على أرض خاصة بهم . ومهما حاول الصهاينة تجميل فكرهم العنصري تبقى تأثيرات منظري العنصرية أمثال « غوبينو » و« شمبرلين » و«نيتشه (*) » أيضاً واضحة على ايديولوجيتهم وفي سلوكهم .

لم يكن الرأي موحداً لدى مؤسس وزعماء الحركة الصهيونية حول مكان إقامة الدولة اليهودية . فبالرغم من ذكر فلسطين في المؤتمر الصهيوني الأول ، إلا أن الرأي الغالب كان لاصحاب الدعوة لاقامة دولة يهودية في أوغندا بافريقيا ؛ حتى ان خارطة اوغندا كانت تعلق في المؤتمرات الصهيونية اللاحقة للمؤتمر الأول ، وبقيت كذلك إلى ان تغلب الاتجاه الداعي لاقامة الدولة في

---

(١) يعتبر هؤلاء وخاصة نيتشه من منظري النازية والفاشية، الأمر الذي يدل على أن الفكر الصهيوني يلتقي مع أكثر أشكال الفكر البرجوازي، انحطاطاً ورجعية.

- انظر القضية الفلسطينية: العدوان والمقاومة وسبل التسوية، مصدر سابق، ص ٧١.

فلسطين ، وذلك في المؤتمر السابع للحركة الصهيونية الذي عقد عام ١٩٠٥ . ان هذا الأمر على الضد من ادعاءات الصهيونية عن « حلم اليهود تاريخياً بالعودة الى أرض الميعاد » ويشير إلى إن فكرة أصلاً ليست من بنات افكار الزعماء والمنظرين الصهاينة : هيرتزل ووايزمن وغيرهما ، فالفكرة طرحت أكثر من مرة سابقاً على لسان الاوساط الاستعمارية وجرت محاولات سابقة لاقامة كيان سياسي لليهود ليكون اداة الخدمة الاستعمار:

- في عام ١٦٥٢ منحت شركة الهند الغربية الهولندية قطاعات من أرض جزيرة كوراسو لانشاء مستعمرة يهودية عليها لكن المحاولة فشلت .
- في عام ١٦٥٤ طرحت فكرة إنشاء بريطانيا لمستعمرة يهودية في سورينام وكذلك فرنسا في مستعمرتها .
- وفي عام ١٧٩٩ حاول نابليون بونابرت جدياً إنشاء مستعمرة يهودية في فلسطين خدمة لاهدافه الاستراتيجية لكنه منى بالفشل نتيجة صمود سكان فلسطين بوجهه وخاصة المدينة العريقة عكا وحاكمها الجزار .

ومنذ عام ١٩٤٠ أصبحت المخططات الاستعمارية الاوروبية أكثر جدية تجاه استعمار فلسطين عن طريق اسكان اليهود فيها جاء في رسالة السياسي البريطاني البارز شافتيسبوري الى وزير خارجية بريطانيا بالمرستون بتاريخ ٢٥/ ايلول/ ١٨٤٠ : « إذا اعملنا الفكر في مسألة عوده اليهود على ضوء بعث فلسطين أو استعمارها ، الشبية لنا أن هذا أرخص واوثق سبيل لتأمين كل ما يلزم لهذه المنطقة القليلة السكان(*) الشركة الاستعمارية السورية الفلسطينية « بقصد تأمين استعمار سوريا وفلسطين والبلدان المجاورة لهما من قبل أناس ملائمين سواء من المسيحيين أم من اليهود » . أي لم يبق للصهيونية

(*) انظر يوري ايفانوف، مصدر سابق، ص ٣٧ ـ ٣٩.

كما يقال ، غير أن تظهر ، وإلا « لكانت اضطرت بريطانيا الى اختلاقها » حسب قول الزعيم الصهيوني ماكس نورداو(*) .

وهكذا فإن فكرة إنشاء « دولة يهودية » هي فكرة استعمارية بالأصل ، وأن روج لها الصهاينة لاحقاً لأنهم كانوا على يقين بتقبلها من الأوساط الامبريالية الجشعة ، وبالتالي ضمان مساعدتها لهم لتحقيق مآربهم ، وبهذا فإنها (الدولة اليهودية)(*) لم تكن قط مسألة مبدئية من قبل الصهاينة هدفها تخليص اليهود من الظلم وحل مشكلتهم (المسألة اليهودية) كما يدعون ، أو تجميع يهود العالم جميعاً في « أرض صهيون » ، « الدولة اليهودية » كانت بالنسبة للحركة الصهيونية (مازالت وسيلة لبلوغ اهدافها الرجعية - وتدل أقوال الصهاينة أنفسهم - آحاد هاعام وسوكولوف وهيرتزل - إن المقصود كان إنشاء « مركز » للحركة الصهيونية للتأثير على « الأطراف » أي مركزاً احتياطي تخريبي على الحركة الثورية العالمية يكوت خادماً للامبريالية . حتى إن هيرتزل نفسه لم يدع لهجرة كل اليهود إلى فلسطين رغم إنه يدعى بأنه « يمثل مصالح اليهود كافة » وللدلالة على توافق افكار الصهاينة مع الامبريالية حول « الدولة اليهودية » يلاحظ إن المكان المقترح لانشاء الدولة كان مجال من صراع وخلاف بين الاطراف المختلفة المسيطرة على الحركة الصهيونية في بداية نشأتها ، وكان كل طرف فيها يدعم باتجاه حل المسألة على أساس تأمين مصالحه ومصالح الدولة التي يتبع لها . فالزعيم الصهيوني الدكتور نوسيغ كان يدافع عن مصالح ألمانيا الاستعمارية وكان يدفع باتجاه اسكان اليهود خارج فلسطين ، ولكن داخل الامبراطورية العثمانية . أما البارون موريس دي هيرس ، فقد دعى بشدة لانشاء « الدولة اليهودية » في الارجنتين(**) . لكن الكفة الارجح

(*) انظر المصدر السابق، ص ٤٢ .

(**) انظر يوري ايفانوف، المصدر السابق، ص ٧٠ - ٧٤.

كانت كفة الموالين لبريطانيا في المنظمة الصهيونية العالمية أمثال هيرتزل ووايزمن والذين دعوا لأن يكون ذلك في اطراف الامبراطورية الاستعمارية البريطانية ، وهنا طرحت عدة آراء وافكار: فاقترح أن يكون ذلك في سيناء والعريش ، أو في افريقيا الشرقية (اوغندا وجزء من كينيا) وفي قبرص أو في الكونغو وغيرها ، وكانت لكل تلك الاقتراحات تشترط اقامة « الدولة تحت اشراف بريطانيا وتحت سيطرة التاج البريطاني » ، وأخيراً حلت مسألة المكان لأجل انشاء « الدولة اليهودية » حلا نهائياً بتأثير عاملين اثنين بصورة رئيسية : العامل الاول هو الصراع (ومآل هذا الصراع) بين مختلف فرق الزعماء الصهيونيين الذين يمثلون الامبرياليين البريطانيين والالمان والفرنسيين . . . . حيث أحرز الغلبة في أخر المطاف الفريق الموالي لبريطانيا برئاسة وايزمن . . . . والعامل الثاني هو البحث الصهيوني عن الوسائل الضرورية لعدم اشراك البروليتاريا في الحركة البروليتارية والتي كانت احدى علائم نهوض ثورة ١٩٠٥ في روسيا ولتأجيج العداء القومي في صفوفها ، لم تر أفضل من أختيار فكرة إنشاء الدولة على أرض فلسطين لما تمثله من جاذبية دينية وحرية (*) طبقت هذه الفكرة على الارض ونجحت جزئياً ، إذ توجد اليوم شبه دولة يهودية يحكمها الصهاينة داخل الارجنتين ، وهي عبارة عن دولة داخل دولة لها تأثيرها الاقتصادي والسياسي الكبير داخل الارجنتين وخارجها وتعتبر احتياطياً للحركة الصهيونية والكيان الصهيوني ، ولانجاح الفكرة وتنفيذها أخذ الزعيم الصهيوني هيرتزل يبذل الجهود لاقناع الحكومات المختلفة لدعم اهدافهم مقابل استعداد الحركة الصهيونية لتقديم خدماتها لتلك الحكومات ، فاتصل بالسلطان العثماني عبد الحميد ووزرائه عارضاً عليهم المال لسد العجز في ميزانية الامبراطورية ولتطوير المصادر الطبيعية واستغلالها بشكل أفضل ولمساعدتهم في التستر على المذابح التي ارتكبوها بحق الشعب الأرمني ، لكن هيرتزل لم ينجح ، رغم تعاطف

بعض رجال دولة العثمانيين معه لكن فخوفهم من إثارة العرب والرأي العام الاسلامي عليهم منعهم من التأييد المكشوف وقبول التورط في ذلك ، فطرق هيرتزل باب القيصر الالماني غليوم واستعان به للضغط على الاتراك ، واتصل بروسيا القيصرية أيضاً وعرض خدماته للرجعية هناك بالوقوف معها بوجه الحركة الثورية مقابل تهجيرها لليهود إلى فلسطين ودعم فكرة إنشاء دولة لهم . وقد لاقى هذا الامر نجاحاً في روسيا القيصرية بل وقد ساهم الصهاينة بدورهم في تنفيذ المجازر بحق اليهود الكادحين في أوكرانيا .

وحاول هيرتزل أيضاً اقناع البابا في الفاتيكان وتعهد له باحترام ورعاية مصالح الفاتيكان والطوائف المسيحية في فلسطين . لكن هيرتزل مات قبل أن يرى « الدولة المنشودة » فقام بالدور من بعده الصهيوني « وايزمن » وبدعم من بريطانيا وكبار الرأسماليين الصهاينة أمثال روتشيلد المليونير الشهير صاحب أكبر البنوك في أوروبا . وعلى الصعيد التنفيذي العملي تم إنشاء « صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار » عام ١٨٩٩ ، و« الصندوق القومي اليهودي » عام ١٩٠١ ، و« مكتب فلسطين » في يافا عام ١٩٠٨ وغيرها من المؤسسات البنكية ـ المصرفية والأجتماعية ـ وكذلك المؤسسات النقابية . وكل ذلك بهدف دفع اليهود للهجرة الى فلسطين وتأمين السكن والمعيشة والعمل لهم فيها .

وبدأت موجات الغزو الصهيوني الى فلسطين ، وتدفق المهاجرون اليهود من بقاع عديدة من العالم تحت شعار انهم « شعب بلا أرض » جاؤوا ليستوطنوا « أرضاً بلا شعب » وبالتأكيد فان هذا ادعاء زائف فشعب فلسطين له الحق التاريخي في هذه الارض منذ ما يقرب من ٤٠ قرناً من الزمن ، « ولم تكن فلسطين اطلاقاً أرضاً بلا شعب » فتاريخها عرف عشرات من الاجيال من العرب[1] كما يؤكد الاكاديمي السوفيتي يفغيني بريماكوف ، وتؤيد هذا القول

(١) القضية الفلسطينية : العدوان والمقاومة وسبل التسوية ، مصدر سابق ، ص٨ ـ ٩ .

الاحصائيات عن السكان في فلسطين أيضاً ، فرغم كل الجهد الذي بذلته بريطانيا والدول الامبريالية الأخرى والحركة الصهيونية لتهجير اليهود إلى فلسطين ، فانها في الفترة ما بين ١٨٩٧ ـ ١٩١٩ لم يستطيعوا زيادة عدد اليهود في فلسطين الا بمقدار الضعف ، أي من ٥٪ الى ١٠٪ بينما كان العرب عام ١٩١٩ يشكلون ٩٠٪ من السكان .

وتشير الاحصائيات أيضاً إن سيل اللاجئين من ضحايا المجازر والثورة المضادة في روسيا عام ١٩٠٥ قد تواجهوا لامريكا وليس إلى فلسطين ، كان عدد اليهود عام ١٨٩٧ في امريكا ٩٨٦ ألف ، بينما أصبحوا في العشرينات من هذا القرن ٤,٥ مليون وقد استوطن قسم من المهاجرين أيضاً في أوروبا الغربية ، ولم يقبل بالذهاب إلى فلسطين .

أعطت الامبريالية للحركة الصهيونية كل الامكانيات وقدمت المساعدة الكبيرة لتنفيذ مشروعهم الاستعماري في فلسطين ، وفي الجوهر فان ذلك كان بهدف السيطرة على منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بأهمية كبيرة ، فهي تشرف على طرق المواصلات والتجارة والمضائق المائية التي تربط القارات الثلاث القديمة (أوروبا وآسيا وافريقيا) وكذلك لامتلاك الموقع الاستراتيجي الحساس الذي يساعدها في مواجهة اعدائها ، وكذلك لقمع حركة شعوب المنطقة التي ما فتئت منذ اليوم الأول للاستعمار تقاومه وتتصدى له وتناضل لتحرر واستقلال شعوبها ، كما أن المنطقة مورد غني للخامات وسوق واسعه لتصريف البضائع ولاستثمار رؤوس الاموال .

إن « الاستعمار ليس إلا الصهيونية بعينها » هذا ماقاله وايزمن حين ذكر كيف انه أقنع اللورد بلفور وزير الخارجية بريطانيا آنذاك على اعطاء وعده المشؤوم بتاريخ ٢/١١/١٩١٧ ، والذي تعهدت بموجبه بريطانيا بالعمل على إنشاء « وطن قومي يهودي » في فلسطين ، على الرغم من أن المستوطنين

حينذاك لم يشكلوا سوى أقلية ضئيلة بين جماهير شعبنا الفلسطيني ، هذا عدى عن كونهم مستوطنين غرباء تمت عملية هجرتهم المنظمة من قبل الحركة الصهيونية ترجمة لمشروع كولونيالي استيطاني احلالي ، استهدف تنفيذ الأطروحات النظرية والرؤيا والخطة الصهيونية الاستيطانية في فلسطين .

ووعد بلفور هذا تم على شكل رسالة من اللورد بلفور الى اللورد روتشيلد ذو المنشأ اليهودي في تناقض كامل مع مبادىء وقواعد القانون الدولي، إذ لا يجوز لبريطانيا التي لا تملك أية حقوق في فلسطين ان تتصرف بالحقوق الوطنية ـ القومية للشعب الفلسطيني، وإن تتعهد بالتزامات لم يمنحها لها الشعب الفلسطيني إضافة لذلك فان تضمن نص الانتداب البريطاني لهذا الوعد يتناقض وميثاق الامم ، ووعد بلفور هذا استخدمته الصهيونية كسند دولي للهجرة اليهودية وتأسيس كيانها المتمثل باسرائيل ، ولقد حققت بريطانيا خاصة والامبريالية العالمية هدفها من ذلك . إذ أنشأت قاعدة متقدمة لها في المنطقة الشرق أوسطية .

ولقد دلت كافة الأحداث وتجليات الممارسة الصهيونية أن كل ممارساتها كانت وما زالت في خدمة الاستعمار والامبريالية، ومن أجل تنفيذ مشاريعها الاستعمارية اتفقت الدول الأمبريالية فيما بينها على تقسيم النفوذ فاعطيت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ وتم تثبيت ذلك في عصبة الامم عام ١٩٢٢ .

منذ اليوم الأول للانتداب البريطاني على فلسطين ، قدم الانجليز كل عون ومساعدة للحركة الصهيونية، فأصدروا القوانين التي تسهل هجرة اليهود الى فلسطين واستيطانها ، وعينوا الصهاينة في مؤسسات الحكومة العليا وفي الجيش ، ودربوا ومدوا مجموعاتهم الارهابية كـ « شتيرن » و« اراغون » وغيرها بالسلاح ، وبالتعاون مع الحركة الصهيونية تم الاستيلاء على أراضي الفلاحين

الفلسطينيين وأقيمت عليها المستعمرات الاستيطانية العسكرية . وتدريجياً ثبت الصهاينة اقدامهم بقوة السلاح والعنف بمساعدة سلطات الاحتلال الانجليزي وعن طريق الغزو الاقتصادي أيضاً عبر الشركات واستثمار رؤوس الأموال وشراء الأراضي من الاقطاعيين .

في مواجهة هذا الغزو الاستيطاني المنظم ، انتفض الشعب الفلسطيني وحمل السلاح بوجه الصهاينة وسلطات الاحتلال ، وقدم في المعارك المختلفة آلاف الشهداء . ومن المحطات الشهيرة على هذا الطريق كانت انتفاضة ١٩١٩ ، و١٩٢٩ والاضراب التاريخي عام ١٩٣٦ وثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وغيرها . في النضال بوجه الاستعمار البريطاني والغزو الصهيونية لم يكن الشعب الفلسطيني وحده ، بل كانت لجانبه كل القوى التقدمية وفي طليعتها الحركة الشيوعية والعمالية العالمية وعلى رأسها لينين والبلاشفة . حيث عارض لينين والبلاشفة منذ البداية الفكرة الصهيونية والدعوة لعزل اليهود عن غيرهم من الشعوب وبين الطريق الصحيح لحل المسألة اليهودية كما أنه عرى فكرة اقامة « دولة يهودية » ومنذ اليوم الاول لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ تم فضح الاتفاقيات الاستعمارية السرية المعقودة بين فرنسا وانجلترا كاتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦ التي تم بموجبها الاتفاق بين الدولتين على تقسيم المنطقة العربية بينهما . كما تم التخلي عن كل المواثيق المجحفة الاستعمارية التي فرضتها القيصرية الروسية . وعرى لينين مؤامرة الانتداب على فلسطين من قبل بريطانيا ، وفي المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية (الكومنترن) في تموز - آب ١٩٢٠ تم فضح وتعرية مخططات الامبريالية الرامية لانشاء دول تابعة لها في فلسطين والبلدان الاخرى . ففي « الموضوعات اللينينية حول المسألة القومية ومسألة المستعمرات» ورد «إن الدليل الواضح على خداع جماهير الشغيلة في الأمة المضطهدة ، يبدو في الجهود

المشتـركـة لامـبريالية دول الوفاق وبرجوازية هذه الامه ، ويتجلى في مسألة استعـمار الصهاينة لفلسطين، قرباناً هو السكان العرب الكادحون ، حيث يشكل الشغيلة اليهود مجرد اقلية ضئيلة (١) .

حاول المـنظرون الصهاينة تصوير أن هناك امكانية لتزاوج الصهيونية والاشتراكية ، وكان من دعاة ذلك البوند . هذا ويعتبر بيير بوروخوف الاب الـروحي لما يسمى بـ « الصهيونية الاشـتراكية » وقد عبر عن آرائه في كتابه « الـطبقـة والامـه » رأى بوروخوف أن « الشعب » اليهود مجتمع مقلوب في تركيبته الطبقية كهرم قاعدته للاعلى تمثلها البرجوازية والبرجوازية الصغيرة بينما العمال أقل ، لذا دعى الى نزول البرجوازية الصغيرة للعمل في الأرض والكدح حتى يتم ارساء الهـرم الاجتـماعي بشكـل صحيح أي لايجاد قاعدة عمالية وفلاحية واسعة (*) .

لكن بوروخوف كان يرى أن الصراع القومي يعلو على الصراع الطبقي وانه يمكن الجمع بين الصهيونية والماركسية والخروج بمحصلة نظرية جديدة .

وهـو بهذه الـدعـوة ، كما غيره من المنظرين ، يتضح كتحريفي يريد تشويه الماركسية خدمه لاهداف البرجوازية والحركة الصهيونية .

ظهرت هذه الافكار أيضاً لدى حزب بوعالي تسيون الذي وضع هدفاً له « استقـلال الشعب اليهـودي في فلسطين والذي طوره لاحقاً الى « مركز

---

(١) بوند اريفسكي. سياستان إزاء العالم العربي، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص ٢٨٤.

(*) كانت هذه الفكرة أساس الفكرة اللاحقة حول العمل العبري التي طبقتها الحركة الصهيونية تحت زعامة بن غوريون ومارستها عملياً قبل وبعد قيام الكيان الصهيوني والفكرة في أساسها تدعو الى جعل كل شيء يهودياً حتى العمل ولا داعي لتشويه ذلك عن طريق تشغيل العرب.

يهودي ديمقراطي في فلسطين والمناطق المجاورة » إن الدعوة لتزاوج الصهيونية بالاشـتراكية والمـاركسية هي دعـوة تضليليه تريد حرف الحـركة البروليتارية اليهودية عن طريقها الصحيح وتريد تصوير الحركة الصهيونية على إنها حركة تقدمية وإن الدولة التي تريد انشاءها ستكون دولة اشتراكية (*) . لكن هذا لم ينـطو على القوى التقدمية ، إذ عرى لينين الفكرة من البداية ووضع البوند والصهـاينـة في كفـة واحـدة واصفاً اياهم بالرجعيين ، وواصفاً التزاوج بين الاشتراكية والصهيونية بالتزاوج الباطل الفاقد لكل اسس المنطق والواقعية (**) .

ولاشـك إن الحركة الصهيونية قد استطاعت أن تضلل بعض اليهود الـذين هاجـروا الى فلسـطين تحت شعـار هذه الـدعـوات الزائفة ، وحتى استطاعت أن تضلل بعض القوى الديمقراطية وخاصة في مسألة ملكية الدولة والقرى الزراعية التعاونية والنقابات العمالية وغيرها من المسائل .

إلا أن الواقع وحتى بعد قيام « اسرائيل » يشير إلى زيف ذلك . إذ لم تحمل « اسرائيل » ذرة من الاشتراكية ، ولم طريقها طريق تقدم وديمقراطية ولا مجتمعها كذلك ، كما ان الكيبوتسات (القرى التعاونية الزراعية) لم تكن إلا اماكن استيطان عسكرية معظمها لليهود الشرقيين غير المؤهلين الذين يمكن الاعتماد عليهم بالعمل الشاق جزئياً ، وتشكل هذه « المستوطنات » مراكزاً تدر الارباح للاحتكارات الصهيونية الموجودة في اسرائيل وخارجها . كما أن ملكية الدولة ضئيلة ، وان الحقائق تشير الى أن الملكية الاكبر في اسرائيل هي ملكية

(*) انظر «ماهر الشريف» الأممية الشيوعية وفلسطين ٩/ ١٩ ـ ١٩٢٨ دار ابن خلدون، بيروت ٨٠، ص ٧٠ ـ ٧٤.

(**) الحركة الصهيونية في أدبيات لينين محمود عباس «أبو مازن» دار الكرمل، ٨١، ص ٦٢ ـ ٦٤.

المنظمة الصهيونية العالمية أي ملكية الاحتكارات التي تشكل جزءاً من الطغمة المالية في البلدان الامبريالية وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية .

منذ نشأتها وفي جذورها كانت الصهيونية ومازالت اصلاً معادية للاشتراكية ومعادية لنضال الكادحين الطبقي . فهكذا يعلن ذلك الصهيوني جابو تينسكي قائلاً : « يجب النظر الى كافة اشكال النضال الطبقي على أنها خيانة قومية(*) أما هيرتزل فقد كان يشتم الاشتراكية جهاراً ويستبعد فكرتها تماماً لأنها تشكل خطراً على الصهيونية وأهدافها . وقد وقف الصهاينة منذ البداية بوجه الثورات التي نشبت وشارك فيها الكادحون اليهود كثورة ١٩٠٥ في روسيا ، واعلنوا صراحة إنها ضد حل « المسألة يهودية » ضد مطامح الصهيونية ، ولذلك قامت مجموعاتهم كمجموعة بوعالي تسيون بالتخريب وتغذية وتنفيذ المذابح ضد اليهود ، الامر الذي دعى اللجنة التنفيذية الاممية الشيوعية أن توضح « ان مشروع فلسطين ، ومحاولة حرف جماهير الكادحين اليهود عن النضال الطبقي بالدعاية للهجرة بالجملة الى فلسطين ، ليسا قوميين وبرجوازيين صغيرين وحسب ، بل هما ايضاً ، من حيث الجوهر معادياً للثورة(**) » ولاعجب اذن أن تعادي الصهيونية ثورة اكتوبر وان يكون لاعوانها ضلع في محاولة اغتيال لينين وفي دعم الثورة المضادة ضد السلطة السوفيتية ، كما وليس عجباً أن تصبح الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني الفصيلة الامبريالية المتقدمة الموجه ضد القوى الثورية الاساسية في العالم : أي ضد الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، وضد الحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، وضد حركة التحرر الوطني ، ويعتبر العداء للسوفييت أحد

(*) انظر القضية الفلسطينية : العدوان والمقاومة وسبل التسوية ، مصدر سابق ، ص ٧٥.

(**) انظر يوري ايفانوف ، حذار من الصهيونية ، مصدر سابق ، ص ٨٣.

الاتجاهات الاساسية لنشاط الصهيونية الهدام ، المحقق من طرف مراكز الصهيونية الدولية بجميع الصور والوسائل الممكنة . . كما وتعتبر كذلك تجاه البلدان الاشتراكية الاخرى ، فدور الحركة الصهيونية قد أصبح معروفاً في الاعداد « للثورات المضادة وفي دعم التيارات والمجموعات التحريفية والقومية المتعصبة فدعموا محاولة الثورة المضادة في هنغاريا ١٩٥٦ . وحضروا ودعموا الثورة المضادة في تشيكوسلوفاكيا وشاركوا بنشاط في الاحداث المناهضة للنظام في عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، وفي بولندا أصبح واضحاً للجميع الدور التخريبي الكبير الذي لعبته الصهيونية في احداث عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وفي البلدان الاشتراكية الاخرى يقومون انشاء االمنظمات والمجموعات الصهيونية السرية التي تقوم بدور التخريب والتجسس على النظام الاشتراكي في برلين الغربية ، وباريس ، ولندن ، وفيينا وبروكسل . ويعتبر مركز (الفيزنتاليا) ذو العلاقة الوطيدة مع الاستخبارات المركزية الامريكية اقواها واكثرها نشاطاً ، كما تعتبر منظمة « بناي بريت » أخطر المنظمات الصهيونية التجسسية والتخريبية في البلدان الاشتراكية (*) .

إن الصهيونية لاتتورع عن التحالف مع الشيطان ان كان يحقق مصالحها ؛ ولهذا ورغم ادعائها الحرص على اليهود وعلى الحفاظ عليهم « كعرق متفوق » إلا أنها قد تحالفت مع النازية الهتلرية والفاشية الايطالية لتعذيب اليهود والقيام بالمذابح ضدهم . وقامت الحركة الصهيونية بتزويد الجيوش بالشاحنات العسكرية مقابل السماح للرأسماليين اليهود الهجرة الى فلسطين ، بل وقام الصهاينة بتسهيل ارسال الكادحين من اليهود في هنغاريا وبولونيا وألمانيا الى معسكرات الاعتقال واشرفوا على تعذيبهم وقتلهم . وفي التاريخ الاسود للتحالف بين الصهيونية والنازية أصبحت معروفة للجميع

(*) انظر الصهيونية العالمية : الايديولوجيا والممارسة ، مصدر سابق ، ص ١٠ - ١١ .

معاهدة « هاعافرا » (كلمة عبرية الاصل تعني ترانزيت وعرفت أيضاً بترانسنير أي التحويل) التي عقدت في حزيران ١٩٣٣ وشيدت نواة العلاقات النازية الصهيونية الرسمية بين الاعوام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩ . فبالنسبة الالمانيا مثلث الاتفاقية اداة سياسية بيدها للاستمرار في تنفيذ برنامجها من أجل تحرير المانيا من اليهود « واستخدمت للضغط على اليهود من أجل ذلك ، بينما استخدمتها الصهيونية لتحقيق تهجير أكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين ومن أجل اضفاء طابع إنساني على نشاطها يظهر حرصها على انقاذ يهود ألمانيا . لكن الحقيقة عكس ذلك ، اذ كانت المعاهدة تنطلق من الحرص على البرجوازية اليهودية فقط وعلى مصالح النازية أيضاً ، فكان المهاجر اليهودي عليه أن يثبت امتلاكه لـ ١٠٠٠ جينة استرليني خارج المانيا كحد ادنى حتى يعطي شهادة للهجرة ، وبالتأكيد فالكادحين لا يملكون ذلك « وعلى الساحة » العملية يتبين في عام ١٩٣٤ أي بعد عام من توقيع الاتفاقية ان الاموال التي ارسلت الى فلسطين بواسطة الاتفاقية قد وصلت الى ما مجموعه ٦,٧ مليون مارك وفي العام الذي تلاه ارتفعت الى ٣١٤٠٦٩٥٦ مارك . ومن هنا نستطيع تفسير الحجم المضطرد للصادرات الالمانية الى فلسطين الى فلسطين بعد عام ١٩٣٣ وكذلك تدفق الاعداد الهائلة لليهود الى فلسطين في الاعوام ١٩٣٣ ـ ١٩٤١[1] « ففي عام ١٩٣٣ كان عدد اليهود في فلسطين حوالي ٢٠٪ من السكان (٢٣٨ ألف) بينما أصبح عام ١٩٣٦ (٤٠٤) أي زاد ٥٠٪[*] عما كان ، أن الصهيونية لا تتورع عن القيام بالمجازر بحق اليهود ، فالتحالف مع الفاشية من هذا القبيل ، كما ويدل عليه تفجير السفن المحلية باليهود المهاجرين الى

(١) الدكتور نظام عباسي، العلاقات الصهيونية النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربية ٣٣ ـ ١٩٤٥ منشورات شركة كاظم ـ الكويت ١٩٨٤ .

(*) يوري ايفانوف، مصدر سابق، ص ١٠٧ .

فلسطين واستفزاز مشاعر اليهود والتبجج بانهم يقومون بالانتحار على ابواب الارض المقدسة لانهم منعوا من دخولها ـ كما حدث مع السفينة « باتريا » في ميناء حيفا التي ذهب ضحية تفجيرها من قبل الصهاينة ٢٥٢ شخصاً[**] » .

الكيان الصهيوني وموقعه في نظام الامبريالية العالمي :

استطاعت الحركة الصهيونية أن تجسد فكرها العدواني العنصري بإقامة الكيان الصهيونية كجسم غريب في المنطقة العربية على حساب أرض وشعب فلسطين وعن طريق اقتلاعه وتشريده . فالكيان الصهيوني تجسيد ماأدى للصهيونية يستهدف نفي وجود الشعب الفلسطيني وتصفيته وتحقيق مصالح الرأسمال الاحتكاري الصهيوني والحفاظ على مصالح الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط . وإذا كان للامبريالية الانجليزية الدور الاكبر في دعم الحركة الصهيونية وتقديم التسهيلات لنشاطها وتنظيمها لهجرة اليهود إلى فلسطين ، والدور الكبير في قمع مقاومة الشعب الفلسطيني ، فبالمقابل كان للامبريالية الامريكية دور كبيراً أيضاً في اخراج فكرة اقامة الدولة الصهيونية الى النور . فالتحالف بين الصهيونية والاوساط الامبريالية الامريكية بدأ منذ أواخر الثلاثينات وخاصة عندما تبين أن هناك صعوبات كبيرة بوجه مخططات الحركة الصهيونية نابعه من المقاومة العنيفة للشعب الفلسطيني التي أجبرت بريطانيا على التراجع في كثير من الاحيان عن التأييد المكشوف والعلني لاقامة الكيان الصهيوني . وتشهد تلك الفترة أيضاً بداية تغلغل الاحتكارات الامريكية الى منطقة الشرق العربي وأخذها لامتيازات استخراج النفط الذي إكتشف في البحرين والسعودية ، بذا أصبح اهتمام الولايات المتحدة يتزايد أكثر فأكثر بالمنطقة العربية ، ولهذا لم يبخل في تقديم المساعدة اللازمة للحركة الصهيونية

(**) انظر المصدر السابق، ص ١١١ .

في اقامة كيانها العنصري الاستيطاني ليحمى مصالحها الاقتصادية والسياسية ويلعب دور الشرطي في قمع اية حركة جماهيرية تهدد تلك المصالح .

وحتى تكتمل المؤامرة تجاه الشعب الفلسطيني عملت الامبريالية البريطانية وأمريكية بالتعاون مع الرجعية العربية أيضاً الموالية لها إلى الترويج لفكرة عدم امكانية تعايش اليهود والعرب في ظل دولة ديمقراطية واستغلت الصهيونية لتأجيج الصراع ، وفي ظل خيانة الرجعية العربية والدعم الامبريالي قامت بالعنف وعن طريق المجازر بالتنكيل بالشعب الفلسطيني وتشريد جزء كبيرمنه الى خارج فلسطين واعلنت دولتها متسلحة بقرار التقسيم الصادر عن منظمة الامم المتحدة في ٢٩/ تشرين أول/١٩٤٧ .

منذ اليوم الاول للاعلان عن قيام « دولة اسرائيل » في ١٥/ أيار/١٩٤٨ (وقبل ذلك) قامت الحركة الصهيونية بارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني ، والدولة التي أعلن عنها قامت على جزء كبير من الارض أكبر بكثير مما خصص لها حسب قرار التقسيم ، وأثناء الحرب التي نشبت عام ١٩٤٨ قامت العصابات الصهيونية المسلحة الارهابية بقتل الاطفال والشيوخ والنساء في القرى الفلسطينية ، وذلك لأثارة الفزع بالفلسطينيين حتى يهربوا ويغادروا أرضهم ووطنهم . وفي أذهان شعبنا مازالت ماثلة الى الآن الضحايا التي سقطت في مجزرة « دير ياسين » .

ولقد ارتكبت العصابات الصهيونية سلسلة كبيرة من المجازر البشرية بحق شعبنا الفلسطيني إبان عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، إذ إنها قد اقترفت مجازر وحشية في كل مدينة وقرية فلسطينية : في اللد والرملة وحيفا ويافا وعكا ، مروراً بكافة قرى وبلدات الجليل والمثلث والوسط الفلسطيني(١) وما مجازر دير

(*) سليمان الناطور: ومانسينا «عكا» دار الأسوار ١٩٨٤، والذي يسجل فيه قصة مذابح الصهاينة بحق شعبنا في تلك الفترة، ويروى قصة مذبحة كل مدينة وبلدة وقرية في بلادنا.

ياسين وكفر قاسم وقبيه إلا محطات وأمثله بارزة على نهج الابادة البشرية التي اتبعتها العصابات الصهيونية وتنتهجها اسرائيل حتى يومنا هذا .

وبعد قيام الكيان الصهيوني الغريب لم تتوقف المجازر والاعتداءات المسلحة على الشعب الفلسطيني ، بل تجاوزته لتصل الى الشعوب العربية ، ففي عام ١٩٥٦ تم الاعتداء على مصر واحتل جزء كبير من قطاع غزة وفي نفس العام نفذت مجزرة ارهابية في قرية كفر قاسم وتبين التواطيء « الامبريالي » مع « اسرائيل » أثناء العدوان الثلاثي على مصر (قامت به بريطانيا وفرنسا و« اسرائيل ») والذي لقي فشلاً ذريعاً بسبب مقاومة الثورة المصرية بقيادة القائد االوطني الكبير جمال عبد الناصر ، وبسبب الموقف الاممي الحازم للاتحاد السوفييتي الوفي للشعوب العربية .

وفي عام ١٩٦٧ احتلت قوات جيش العدو الصهيوني باقي اجزاء فلسطين وجزء من أراضي عربية أُخرى وتتالت الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني وعلى الشعوب العربية الأخرى نذكر منها اعتداء عام ١٩٦٨ على الأردن ، وعام ١٩٧٣ و١٩٧٨ على لبنان والغارات الارهابية الوحشية على المدنيين في أثناء حرب الاستنزاف ، والاعتداءات الوحشية التي تكررت عل لبنان والمخيمات الفلسطينية من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٢ الذي شهد ذروة الارهاب والمؤمرات الهادفة الى شطب القضية الفلسطينية وقمع حركة التجرر الوطني العربية الدعمه لنضال الشعب الفلسطيني .

إن الكيان الصهيوني يمثل ترسانة كبيرة للاسلحة الفتاكة ، يستخدمها في قمع الشعوب وارهابها واخضاعها ، وهو بهذا الدور يلعب دور الدزكي الحامي لمصالح الامبريالية . ولا شك « اسرائيل » لم تصل الى هذا المستوى من القوة العسكرية التي جعلتها « غيتو مسلح » أو « دولة معسكر » تمتلك احدث أنواع الاسلحة إلا بدعم الامبريالية وبالتعاون معها ، فاقتصاد الكيان

الصهيوني وصناعته الحربية قامت على أساس الأموال الضخمة والرساميل الاجنبية التي جاءت الى « اسرائيل » من الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية . فمن الولايات المتحدة يأتي الدعم عن طريق القروض والمساعدات وسندات الدولة ، وقروض المصارف والرأسمال الخاص . ومن ألمانيا مثلاً تأتي عن طريق تمويل الدولة والافراد تحت ستار التعويضات التي تدفع عن املاك اليهود الذين هاجروا الى ألمانيا و« التكفير » عن المجازر الفاشية التي ارتكبت بحق اليهود هناك (بلغت التعويضات في الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٩ ما قيمته ٧٢٥,٣ مليون دولار) . وهذا وتجدر الاشارة الى إن المنظمة الصهيونية العالمي تتخذ من نيويورك والقدس مركزين لها ، وتمثل مركزاً للارصدة المالية تفوق قدرته أكبر الاحتكارات في العالم ، تشرف المنظمة الصهيونية العالمية على المؤسسات الصهيونية المتوزعة على أكثر من ٦٧ بلدان العالم وخاصة في البلاد الرأسمالية المتطورة واسرائيل وتحدد لها نشساطها بالتعاون مع المؤتمر اليهودي العالمي الذي يعتبر فرعاً لها .

فينتخب المؤتمر الصهيوني العالمي مجلساً صهيونياً عالمياً ينتخب بدوره اللجنة التنفيذية الصهيونية التي تشرف على (١٢) قسماً مختصاً بنشاط المنظمة الصهيونية العالمي الاقتصادي والثقافي والتجسس والعسكري وحتى التربوي الديني ، أما اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية فيهي « تخضع عملياً لمشيئة حلقة صنيعه من صنائع أكابر الاحتكارين الامريكيين ذوي الأصل اليهودي في الاغلب »[١] .

لهذا من الطبيعي اعتبار أن الاقتصاد « الاسرائيلي » يخضع علمياً للاحتكارات الامبريالية التي تشكل الاحتكارات الصهيونية ، في اسرائيل جزء اساسياً منها ، ولهذا من الطبيعي أيضاً ان تقدم الحكومات الامبريالية كل عون

(١) يوري ايفانوف، مصدر سابق، ص ١٥٢ .

ومساعدة للكيان الصهيوني فهو ليس وليداً للامبريالية فحسب ، بل جزء لا يتجزأ من منظومتها يحمي مصالحها ويتبادل معها النفع وينوب عنها في قمع شعوب المنطقة . ونتيجة هذا الدعم الذي لم يتوقف ابداً ، أصبح الكيان الصهيوني وحشاً مسلحاً ذو أهمية حيوية بالنسبة للامبريالية يتمتع بتأثير كبير في الشرق الاوسط ويهدد شعوباً أُخرى، وهو في نفس الوقت وسيطاً للامبريالية يساهم في تغلغل مواقعها الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية في أسيا وافريقية وكذلك في امريكا اللاتينية ؛ هذا إضافة الى تثبيته كمركز فكري وسياسي على ملايين اليهود في بلدان العالم المختلفة وتتويجه عليهم .

ان الكيان الصهيوني ليس خطراً على الشعب الفلسطيني فحسب ، بل وعلى كل الشعوب العربية حتى تلك الاكثر بعداً عن فلسطين . فاطماع الصهيونية مازالت كما كانت دائماً التوسع أكثر فأكثر لاقامة الامبرطورية الصهيونية من النيل إلى الفرات . ولم يعد ضرورياً عند الاوساط الحاكمة في اسرائيل التي تمثل الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة ، ولدى المنظمة الصهيونية العالمية ان يكون هذا التوسع جغرافياً وعن طريق الجيوش ، بل الافضل لها ان يكون توسعاً اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً لاخضاع المنطقة بشكل عضوي لاهدافها عن طريق تغلغل رؤوس أموالها في البلدان العربية ، وفتح اسواقها اما البضائع « الاسرائيلية » ومنتجات الشركات الاحتكارية الصهيونية ، وعن طريق التسليم السياسي الكامل بوجود اسرائيل بنفوذها الذي لايقاوم .

ولاشك ان الكيان الصهيوني يقوم بالدور اللازم لقمع أي نظام أو قوة وطنية تناهضه وتدعم نضال الشعب الفلسطيني لاسترجاع أراضيه واقامة دولته المستقلة . ولهذا لايتورع عن القيام بانتهاك حرمة أراضي وسيادة البلدان العربية جميعها ضارباً بعرض الحائط كل القوانين الدولية ، كما حدث في ضرب المفاعل النووي في العراق وفي الأغارة على مقرات م.ت.ف في

تونس .

كما أن « اسرائيل » تقيم علاقات وطيدة مع أكثر الدول رجعية في العالم وعلى رأسها نظام جنوب افريقيا العنصري والانظمة الدكتاتورية في آسيا وامريكا اللاتينية ، ومن خلال علاقاتها بهذه الانظمة تحاول « اسرائيل » والاحتكارات الصهيونية أن تلعب دور الوسيط بين الامبريالية العالمية وهذه الدول ، فتورد لها الاسلحة كما هو الحال مع الديكتاتوريات الفاشية في امريكا اللاتينية ومع عصابات الثورة المضادة في نيكاراغوا وافغانستان ؛ أو تتبادل معها المنفعة والخبرة في قمع الشعوب وتطوير الاسلحة المدمرة كما هي العلاقة مع النظام العنصري في جنوب افريقيا والذي استطاعت أيضاً بالتعاون معه أن تصنع القنابل الذرية والنووية .

إن « الكيان الصهيوني » في الوقت الراهن لم يعد وسيطاً للامبريالية وخادماً لها فحسب ، بل هو شريك تابع له حصته في استغلال خيرات الشعوب ومواردها واسواقها ، ويعتبر حصناً امبريالياً متقدماً يهدد بخطورته المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ، وتعتبر اسرائيل اليوم عاملا نشيطاً في توتير الأجواء الدولية وتهديد السلم العالمي عن طريق استمرارها في إشعال فتيل الحروب في الشرق الأوسط ، وعن طريق تعاونها اللامحدود مع الاوساط الامبريالية الاكثر رجعية في مخططاتها العدوانية الحربية التي يعبر عنها سباق التسلح وإقامة القواعد العسكرية ونشر الصواريخ وتطوير اسلحة الدمار الجماعي ، وليس أدل على ذلك من أن « اسرائيل » هي الدولة الرابعة التي وافقت على مشروع « حرب النجوم » الامبريالي الأمريكي . وهكذا خابت آمال من حلموا « باسرائيل » دولة ديمقراطية مسالمة ، إذ جعلت الزعامة الصهيونية الحاكمة « اسرائيل » إلى بؤرة للعنصرية والعدوان في الشرق

الأوسط ورفعت الارهاب الى مستوى سياسة الدولة[1] »

وهكذا فإن الكيان الذي أدعت الحركة الصهيونية انه سيكون ديمقراطياً وسيوفر الامكانية لحل المسألة اليهودية وتحرر اليهود ، وجمع شتات « الامة اليهودية » قد ظهر واضحاً إنه بؤرة إرهاب ومعتقل زج به اليهود كأيدي عاملة وجنود لخدمة مصالح البرجوازية اليهودية والامبريالية العالمية ، ولم يوفر النظام لليهود الديمقراطيا ولا المساواة وليس أدل على ذلك من تفشي العنصرية في داخله ليس تجاه العرب الذين يعتبرون مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة (يعتبرهم الفاشيون الاسرائيلين عالة على المجتمع) إذ ان العنصرية تشمل اليهود أنفسهم إذ يميز يهود فلسطين الصابرا واليهود الشرقيين (السفرديم) واليهود الغربيين (الاشكنار) حيث يحتل الاشكنار المراكز الحساسة في الاقتصاد والحكومة ويتمتعون بشتى الامتيازات ، وهذا ولا داعي للحديث عن اليهود الزنوج الذين لا يعترف بيهوديتهم ويعتبرونهم خطراً على « التوجه الحضاري » « لاسرائيل » .

إن المجتمع الذي أنشيء أصبح واضحاً فيه اليهود من المستحيل أن يكونوا « عرقاً نقياً » أو « عرقاً متفوقاً » ففيه تجتمع أجناس عديدة من أوروبا الغربية والبلاد العربية وأوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا وكل يحمل سمات قومه وسلالته وليس أدل على ذلك من لونهم أو سماتهم الجسمية والشكلية ، أوحتى عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم ،

« ان إقامة اسرائيل لم يساعد على حل المسألة اليهودية ، بل أدى الى تفاقمها لان السلطات الصهيونية في اسرائيل لم تقض على البرجوازية بل ساندتها وآزرتها والبرجوازية هي سبب تعاسة اليهود ومعاناتهم لان التركيبة الاجتماعية للبرجوازية لا تولد إلا الخلافات القومية والعنصرية والكراهية *

(١) القضية الفلسطينية ، مصدر سابق.

والحقد بين الأمم والشعوب المختلفة[1] . وعلى مدار الاربعين عاماً ماضياً حولت الحركة الصهيونية « اسرائيل » الى مجتمع استيطاني عنصري وسرطان فاشي في المنطقة العربية وكرست فيه كل الخلافات والتناقضات الاجتماعية والقومية والاخلاقية ، ورغم كل محاولات تهجير اليهود إلى فلسطين لم يتجاوز عدد اليهود القاطنين في الكيان الصهيوني أكثر من ربع اليهود في العالم فلم تتحقق « وحدة الأمة اليهودية » ولم تفلح التنظيرات أيضاً عن وجود « أمة يهودية عالمية » فهي أصلاً تنظيرات رجعية وقفت بوجهها القوى التقدمية وعرتها منذ البداية ، وقال لينين بهذا الصدد « أن اليهود المقيمين في العالم المتمدن لايشكلون امه ، فقد تمثلوا أكثر من غيرهم » ، كما يقول كلوتسكي وباور ، « كذلك لايشكل اليهود القاطنون في روسيا وغاليسيا امه . . . . . »[2] وأكد لينين أن هذه الفكرة هي فكرة معادية للتقدم ، معادية للتمثل أنها روح الغيتو وان الآمة المزعومة هي آمه مصطنعه بالضرورة .

وتبرز ابعاد فشل المشروع الصهيوني ذاته ، في ظاهرة الهجرة المضادة وارتفاع معدلاتها في العقد الأخير فبدلاً من أن تكون اسرائيل مركزاً استقطاب الطوائف اليهودي في بلدان العالم ، تحولت الولايات المتحدة خاصة وكندا واستراليا وغيرها الى مركز استقطاب لهجرة « الاسرائيليين » أنفسهم ، بحيث يتواجد في نيويورك لوحدها عدداً مماثلاً تقريباً لعدد اليهود في اسرائيل ، ومن ضمنهم أكثر من نصف مليون يحملون الجنسية الاسرائيلية ، ويعتبروا في عداد جموع الهجرة المضادة . . . ومع تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل تزداد مدلولات الهجرة المضادة ، الى جانب « تساقط » المهاجرين في محطات الهجرة - فيينا مثلاً - واختيارهم لامريكا وكندا بدلاً من « أرض

(١) الصهيونية العالمية : الايديولوجيا والممارسة، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) لينين، نصوص حول المسألة اليهودية، مصدر سابق، ص ٦٣.

الميعادهم » المزعومة .

ويعتبرون الصهاينة أن الهجرة المضادة تتسع وتهدد بتفريغ كيانهم الاستيطاني من ذوي الخبرات والكفاءات العلمية - الاكاديمية ، في ضوء كون نسبته عالية من « المرتدين» كما يحلو للصهاينة تسميتهم ، هي من هؤلاء، كل ذلك اضافة إلى نضوب مصادر الهجرة التقليدية - وحقاً فالهجرة المضادة ونضوب مصادر الهجرة تهدداً فعلاً أحد أركان المشروع الاستيطاني - التوسعي ويساهمان في تفاقم أزمته البنيوية .

الموقف الماركسي - اللينيني من المسألة اليهودية :

أكدنا ان قيام « اسرائيل » لم يعط حلاً للمسألة اليهودية . ومثل هذا الموضوع يستحق التوقف أمامه بتروحتى تستطيع أن نعطي الحل العلمي لهذه المسألة .

لكن ما هي المسألة اليهودية ؟ وكيف نشأت ؟ إن معرفة اسباب هذه المسألة وجوهرها يعطينا المفتاح السليم لحلها .

يدعي الصهاينة أن المسألة اليهودية هي مشكلة عدم إمكانية تقبل الشعوب لليهود وعدم قدرة اليهود على الاندماج بالشعوب الأخرى بسبب من تميزهم « بعرقهم النقي » وصفاتهم المميزة الفريدة ، ولهذا روج الصهاينة فكرة أن العداء للسامية مسألة أبدية ستبقى دائماً ولهذا فالحل لذلك هو إقامة « كيان قومي لليهود » يستطعون فيه العيش بمساواة وحرية .

لم يكن سبب ظهور موجات « العداء للسامية » هو عدم التعايش بين اليهود وغير اليهودي كما يدعي الصهاينة ، بل تناقض المصالح الاقتصادية للاستغلاليين اليهود وغير اليهود ، وقد جذبت البرجوازية غير اليهودية الى جانبها البرجوازية الصغيرة التي انهكها الصراع التنافسي وأفلسها ، فتحولت

إلى تيار حركة قوية مناهضة للسامية .

وكانت قضية الضابط اليهودي دريفوس(*) في فرنسا في ثمانينات القرن الماضي ، مبشره لموجه منظمة معادية للسامية من قبل الرجعية ، كما جرى سن قوانين ضد حرية اليهود في روسيا القيصرية للدفاع عن مصالح الرأسمال الروسي واتخذ شكل الدفاع عن الارثوزوكسية(**) ، وعبرت عن نفسها بمذابح ضد اليهود عام ١٨٨٢ ، أستغل العنصريون من مثقفي اليهود وبرجوازييهم هذا الامر ، واخذوا بترويج فكرتهم عن عدم امكانية تعايش اليهود في المجتمعات الاخرى مدعين أن العداء للسامية قضية مستمرة وخالدة « لذا يجب البحث عن حل لمشكلة اليهود وذلك بإقامة « وطن قومي » لهم فرفع البعض منهم شعار « الى الوراء نحو فلسطين » وقفت القوى التقدمية بلا هوادة بوجه الافكار الانعزالية الشوفينية للصهاينة وقد تصدى لينين لهم وعرى طروحاتهم وكشف عن جوهرها المعادي لليهود وللتقدم كما وعرى معاداة السامية أيضاً ، يقول لينين : « إن عداء السامية يعني انتشار الكراهية والحقد ضد اليهود . وعداء اليهود يتأصل هناك حيث يشكل الملاكون والرأسماليون جوا قايماً حول العمال والفلاحين لان الناس الجاهلين يستطيعون وحدهم تصديق الوشايات المعادية لليهودّ ، وتعتبر هذه الظاهرة رجعية وبالية وقديمة . . » .

وبالتالي فإن معاداة السامية ستختفي مع تغير الظروف وليست أبدية

(*) انظر ستيفان غورانوف : مصدر سابق ، ص ١٢ .

(**) قضية دريفوس : وهو ضابط يهودي فرنسي ، اتهمته السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية بتهمة الخيانة استهدفت من خلالها اثارة وبعث «اللاسامية» في فرنسا . . ولقد أثرت مجريات المحاكمة على ثيودور هرتسك الذي عمل مراسلاً صحفياً ، مما ألب وأثار فيه ردة الفعل القومية الشوفينية .

وخالدة كما يدعي الصهاينة . يقول لينين « لقد قام الصهاينة بتشويه وتحريف وافساد التاريخ الانساني القديم والمعاصر ، وأخذا يرددون عن اعداء الساميين الجملة القائلة ، بان العداء للسامية سيكون ابدياً ويؤيد الجهلة هذه الأراء لانهم لا يعرفون الاسباب الحقيقية والمنابع التي برزت منها عداوة السامية ، ولا يعرف هؤلاء بإنه مع تغير الظروف الأجتماعية سيختفي المبدأ المعادي للسامية من اساسه(١) . إن التوضيح اللينيني هذا هو ما يفسر عدم ظهور اللاسامية في انجلترا مثلاً بالشكل الذي ظهرت عليه في روسيا أو في فرنسا ، حيث أن اندماج اليهود كان أكثر منه في البلدان الاخرى وهو ما يعطي تفسيراً الأن لزوال العداء للسامية في كثير من البلدان .

أوضح لينين أن أسباب العداء للسامية هو حرص البرجوازية في كثير من البلدان على تأجيج الحقد على اليهود ذرء للرماد في عين العامل وبهدف تحويل انتباهه عن عدو الشغيلة الحقيقي المتمثل في رأس المال « ومن هنا خاطب لينين العمال والشغيلة في روسيا والعالم موجها اياهم بقوله » انهم الشغيلة ليس اليهود ، إنما هم رأسماليوا جميع البلدان ، وإن بين اليهود عمالاً وشغيلة وهم الغالبية . إنهم أخواننا الذين يضطهدهم الرأسماليون ورفاقنا في النضال من أجل الاشتراكية ، كذلك فان بين اليهود فلاحين اغنياء ومستغلين رأسماليين(٢) أما الصهيونية فانها تحاول طمس ذلك والإشارة الى الانسجام الطبقي لليهود لوضعهم في تناقض مع الشعوب الاخرى ولمنع تمثلهم واندماجهم فيها . وهم بذلك يغذون اللاسامية ويقفون على الضد مع مصالح اليهود ، بل وان مجرد الدعوة لتمايز اليهود عن غيرهم من الشعوب المحيطة بهم هي دعوة معادية للسامية بجوهرها . . فالمسألة اليهودية ليست أضطهاد اليهود وعدم اعطائهم

(١) ف. أ. لينين، المختارات الجديدة، نصوص حول المسألة اليهودية ص ٣٥.

(٢) ف. أ. لينين، المؤلفات الكاملة بالروسية، المجلد ٣١، صفحة ٢٤٢.

حقهم في المساواة مع الاخرين واضطهادهم نتيجة « عرقهم » أو« قوميتهم » بل أن المسألة اليهودية تقوم - كما يقول لينين - فيما يلي على وجه الضبط : التمثل أم الانعـزال؟ وفكرة القومية « اليهودية تتسم بطابع رجعي جلي لدى انصار المنسجمين (الصهاينة) وحسب ، بل أيضاً لدى أولئك الذين يحاولون أن يجمعـوها مع افكـار الاشتراكية - الديمقراطية » ولهذا يؤيد لينين بكل حزم الـرأي الـداعي الى إنصهار اليهود في الأقوام الاخرى حيث يتواجدون » ، ويقول: « هذا هو الحل الوحيد الممكن للقضية اليهودية وينبغي علينا ان نؤيد كل مامن شأنه أن يسهم في إزالة إنعزال اليهود » ويشير لينين الى ان هذا الحل بالـطبـع يعـارضـه « البـوند[*] » كما يعارضه الصهاينة جميعهم ، وهم بهذه المعارضة لايزيلون انعزال اليهود بل يقوونه ويضفون عليه صفة شرعية في غير مصلحة اليهود أصلاً وعلى الضد من الحل السليم لمشكلتهم[1] ، بل ومحاولة لمنع حركة ثورية في أوساط اليهود الكادحين .

ان الفكرة الصهيونية المشار إليها أنفاً تشير إلى إحدى الأسباب في نشأة الايديولـوجية والحـركـة الصهيونية ، فانقسـام اليهـود الى طبقات وانحلال « الغيتـو» اليهـودي وانفتـاحـه على العالم المحيط « دفع البرجوازية اليهودية الأصل الى التفتيش عن سبل جديدة لابقاء سيطرتها على الجماهير اليهودية كما يشـير ذلـك البـاحث السـوفيتي سيرغييف ، ولم ترفض هذه الـبرجـوازية

(*) البوند: اسم مختصر «لاتحاد العمال اليهود العام في ليتوانيا وبولونيا وروسيا» تأسس عام ١٨٩٧ وانتهج سياسة تحريفية متأثراً بالبرجوازية اليهودية المتعصبة، فدعي الى عزله العمال اليهود عن عمال القوميات الاخرى في روسيا، وبعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ ناضل زعماؤه مع الثورة المضادة ضد السلطة السوفييتية.

(١) ف. أ. المؤلفات الكاملة بالروسية م ٨، ص ٧٤ - ٧٥.

الاستقلالية ، العقائد الانعزالية - الدينية اليهودية القائلة « بالشعب المختار » وفي الوقت نفسه لجأت الى وسائل جديدة في مكافحة الحركة الثورية في أوساط الكادحين اليهود ، لقد كانت تسعى الى تحويل اليهود الى ركيزه لها في المنافسه مع الـبرجوازيات الاخرى غير اليهودية على الهيمنة الاقتصادية والسياسية[1] ولهـذا استفـادوا من الـلاسـامية ، بل وكانوا وجهها الاخر ، لذلك ترفض الصهيونية المعـاصرة ولا ترغب في تحديد الـطبيعة الاجتماعية الطبقية لمعاداة السامية ، بل ويعلن الصهاينة عقم النضال ضدها وعدم ضرورته - كما يشير لذلك سيرغي سيرغييف ، الذي يعريهم على هذا الموقف مشيراً بحق الى « أن سياسة المنظمات الصهيونية في عالم الرأسمالية تخدم القوى الرجعية والعنصرية والمعادية للسامية . فالصهيونية ومعاداة السامية تكملان احداهما الاخرى[2] » .

لقد دلت الاحداث بشكل قاطع أن الحركة الصهيونية قد عقدت حلفاً وثيقاً مع العـداء للسامية واعتبرتها نعمة وخيراً كما يذكر الباحث السوفييتي يوري ايفانون - وفي هذا المجال تدان الصهيونية من ألسنة أصحابها ، فقد كتب تورد هرتـزل في يومياتـه: « في باريس ، شرعت انـظر نظرة اوسـع الى العـداء لسامية ، وأخذت أفهمة من الناحية التاريخية واعذره ، وفضلاً عن ذلك لا يلحق العـداء للسـامية ضرراً باليهـود لانـه قوة جبارة ولكن غير واعية بين الجماهير ، وإني اعتبره حركة نافعة لاجل تطوير الفردية اليهودية[*] »

إذن فمصلحة اليهود لا تتطلب انعزالهم عن الاخرين بل اندماجهم فيهم وتحقيقهم لمسـاواتهم التامة معهم ، وإن سبب الاضطهاد اليهودي هو سبب اقتصـادي - جتـماعي تمثـل مصالح البرجوازية اليهودية قوته الدافعة

(١) القضية الفلسطينية، العدوان والمقاومة وسبل التسوية، موسكو ١٩٨٤، ص ٧٠.

(٢) المصدر السابق ص ٧٣.

(*) أوردها يوري ايفانوف. حذار من الصهيونية، مصدر سابق، ص ٦٢.

ومغذية الجشع الساعي وراء مصالحه الانانية الضيقة ، ولا حل إذن لمشكلة اليهود إلا بتغيير ظروف معيشتهم أي بانصهارهم وعدم تمايزهم عن السكان حيث يعيشون ، أو كما قال ماركس: « فالانعتاق الاجتماعي لليهود انما هو انعتاق المجتمع من اليهودية[١] » أي انعتاقه من المتاجره والانانية المادية والعنصرية الشوفينية .

النضال ضد الصهيونية وكيانها مهمة وطنية وقومية وأممية :

لقد أصبح واضحاً للرأي العام العالمي ماتمثله « اسرائيل » من قوة عدوانية توسعية تؤجج نيران الحرب وتشارك الامبريالية بمؤامراتها ومشاريعها ضد الشعوب والحكومات المستغلة ، كما واضحاً خطرها على الشعوب الاخرى وعلى السلم العالمي ، ولهذا فان النضال ضد هذا الكيان العنصري وضد الحركة الصهيونية ليس واجباً وطنياً للشعب الفلسطيني ولا واجباً قومياً للشعوب العربية فحسب ، إنه في مصلحة كل شعوب الشرق الأوسط وشعوب العالم أجمع . إن النضال ضد الصهيونية نضال وطني وقومي للفلسطينيين والعرب هو نضال أممي أيضاً، وسيستمر هذا النضال حتى اقتلاع الصهيونية من المنقطة ، فلا تعايش مع الصهيونية لانها خطراً على الانسانية جمعاء ، اذ « لاينبغي ـ كما قال ميخائيل غورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ـ ان يكون في المجتمع المتحضر عموماً مكاناً لمعاداة السامية ومكان للصهيونية ، ولا لأي مظهر من مظاهر التعصب القومي والشوفينية والعنصرية عموماً[٢] » ، إن الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الصهيونية والكيان الصهيوني يعتمد على

(١) سيرغي سيرغييف .

(٢) م. غورباتشوف، أجوبة على أسئلة صحيفة لومانيتيه الفرنسية بتاريخ ١٩٨٦ دار نشر وكالة نوفوستي. موسكو ١٩٨٦، ص ١١ .

حقه الثابت والمشروع بالعودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقله ويتسلح بالقرارات المؤيدة لحقوق شعبنا ودعم وتأييد معظم شعوب العالم . هذا الدعم الذي يتمثل في اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية وفي ادانة السياسة العداونية لكيان الصهيونية ، وفي دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد م. ت. ف وتعتمد الثورة الفلسطينية في نضالها ضد الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية أيضاً على انسانية أهداف حركة التحرر الفلسطينية ، فالنضال الفلسطيني ليس موجهاً ضد اليهود حيثما كانوا وكيفما اتفق ، بل موجه ضد الصهاينة منهم ، وهو ليس نضالاً عنصرياً شوفينياً ـ كما يؤكد على ذلك التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة ١٩٨١ ـ وليس صراعاً دينياً ضد اليهود كمذهب ديني . . . ومن هنا فمن الطبيعي أن تكون ترجمة أهداف الثورة الفلسطينية « هو نضال العرب ضد التحالف الصهيوني الامبريالي الرجعي واهدافه العدوانية[١] » ، وفي هذا النضال تحتاج الثورة الفلسطينية لحشد وتعبئة كافة القوى التي يمكن حشدها وبالتالي فان من « مهماتنا الاساسية » « تعبئة وحشد القوى اليهودية المناهضة للمشروع الصهيوني أو التي يمكن أن تصبح مستقبلاً في مثل هذا الموقع ، والتحالف أو التعاون مع كافة القوى اليهودية المتعارضة بشكل أو بأخر مع هذا المشروع وسياسته الفاشية العدوانية التي تستهدف تقديم الجماهير اليهودية وقوداً للحفاظ على مصالح الامبرياليين وكبار الرأسماليين الصهاينة[٢] »

وكما يضيف التقرير السياسي « فإن عدم التمييز بين القوى الصهيونية والقوى المعادية للصهيونية حتى لو كانت هذه القوى تعتقد بامكانية الفصل

(١) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة ١٩٨١، ص ٢٢.

(٢) المصدر نفسه.

بين الصهيونية و« اسرائيل » يشكل خطأً سياسياً ضاراً بمسيرة الثورة كما يشكل تجاهلاً لواقع ملموس هو واقع الصراع القائم بين راكاح والصهيونية والذي من واجب الثورة تعرف كيف تستند اليه[٣]

* * *

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٢ .

الفصل الخامس

ماهي الماركسية ـ اللينينية؟

إن الماركسية ـ اللينينية[*] « هي عبارة عن نظام علمي متكامل من النظرات الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهي عقيدة الطبقة العاملة العالمية المدعوه الى تجديد العالم على أسس الأشتراكية والشيوعية . أنها علم معرفة العالم ـ علم تحويله تحويلاً ثورياً ـ علم قوانين تطور المجتمع والطبيعة والتفكير البشري[١] » .

حينما نقول بإن الماركسية ـ اللينينية هي نظام ـ أو منظومة علمية فان ذلك يعني أنها ليست تجمع ، أو خليط من الأفكار بل نسق منظم منسجم منطقي من الافكار والمبادىء والنظريات .

تشكل الماركسية ـ اللينينية الرؤية الشاملة للطبقة العاملة إلى العالم لأنها تبين نظرتها إلى الطبيعة والمجتمع والتفكير البشري ، تبين موقعها في هذا العالم وتعكس مصالحها واهدافها الطبقية أي تشكل ايديولوجية لها .

اعتماداً على كل تجربة تطور المجتمع وافكاره ، بنى كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) وفريديريك انجلس (١٨٢٠ ـ ١٨٩٥) في أواسط القرن التاسع عشر نظرية علمية ثورية جديدة ، وهذه النظرية كان فلاديمير ايليتشن لينين (١٨٧٠ ـ ١٩٢٤) مواصلها العظيم .

(*) أحياناً يستخدم مصطلح تعاليم الاشتراكية العلمية، بالمعنى الواسع للكلمة للدلالة على الماركسية ـ اللينينية.

(١) من كتاب «ماهي الماركسية ـ اللينينية» بوزوني، غورودنوف، دار التقدم موسكو ١٩٨٧ الطبعة العربية ص ١٠.

ومن كنية ماركس ولينين ، ولد اسم المذهب: الماركسية ـ اللينينية ، فكيف ظهرت الماركسية اللينينية ؟

مقدمات ظهور الماركسية :

لم تنشأ الماركسية من فراغ بل إن هنالك مقدمات تاريخية اجتماعية ومقدمات نظرية لنشوئها .

أ ـ المقدمات التاريخية الاجتماعية : ظهرت الماركسية في اواسط القرن التاسع عشر حيث تكشفت في بلدان أوروبا المتقدمة حدة التناقضات المميزة للمجتمع الرأسمالي وظهرت على مسرح التاريخ الطبقة العاملة ، حفارة قبر الرأسمالية وبانية المجتمع الجديد ، الشيوعي .

ومن هنا فإن ظهور الماركسية قد ارتبط على الصعيد الاقتصادي الاجتمماعي بظهور الرأسمالية والصراع بين الطبقيتين الاساسيتسن للمجتمع الرأسمالي وهما: البرجوازية(*) والبروليتاريا(*) .

شرعت البروليتاريا تخوض نضالاً ضارباً وتتقدم بالمطالبة الاقتصادية (زيادة الاجور ، تقصير يوم العمل) ، كما شرعت تناضل من أجل الحريات السياسية . ومن أبرز نضالات البروليتاريا التي خاضتها في القرن التاسع عشر هي التالية:

* انتفاضة العمال في مدينة ليون الفرنسية (سنة ١٨٣١ وسنة ١٨٣٤) حيث طالب العمال باعلان الجمهورية وتحسين ظروف الحياة .

* الحركة الشارترية العمالية التي قامت في الثلاثينات وفي الاربعينات

(*) البرجوازية : هي الطبقة التي تملك وسائل الانتاج ، المصانع والاراضي وغيرها في ظل المجتمع الرأسمالي وتعيش على حساب استغلال البروليناريا .

(*) البروليتاريا : هي الطبقة المحرومة من ملكية وسائل الانتاج في المجتمع الرأسمالي ولاتملك إلا قوة عملها ولذلك تضطر الى بيع قوة عملها الى البرجوازية مقابل الأجر

من القرن الماضي وانجلترا (كلمة تشارتر Chater الانكليزية تعني الميثاق) ، وهذه الحركة لم تطرح على المكشوف اهدافاً اقتصادية وحسب ، بل طرحت كذلك اهدافاً سياسية . ولقد كانت التشارترية أول حركة واسعة ، جماهيرية فعلاً ، متشكلة سياسياً ، ثورية بروليتارية .

* انتفاضة عمال النسيج في سيليزيا (ألمانية سنة ١٨٤٤) عبارة عن نضال كبير شنته الطبقة العاملة . هذه الانتفاضة كانت بداية نضال البروليتاريا الالمانية ضد الأوضاع البرجوازية ، وكان لها تأثير كبير في نشاط البروليتاريا الاوروبية ونضالاتها الثورية .

كان نشاط البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية بلا هوادة المقدمة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية لظهور الماركسية ، وقد اكتسبت الحركة العمالية في أواسط القرن التاسع عشر نطاقاً واسعاً . وارتفعت تدريجياً من الشكل الادنى ، الاقتصادي للنضال الى شكله الاعلى ـ الشكل السياسي . وأخذت الطبقة العاملة تتزايد عددياً كما أخذت تدرك أنه لا يكفي ان تتقدم بالمطالب الاقتصادية فقط من مختلف اصحاب المصانع . فقد عملت الحياة العمال إن جهاز الدولة البرجوازية يدعم الرأسماليين بكل قوته ، وإنه لا يمكن احراز النجاح في النضال ضد الرأسماليين دون النضال في سبيل الحقوق السياسية . ولقد فتشت الطبقة العاملة في المذاهب الاشتراكية في ذلك الزمن عن أجوبة عن المسائل التي تشغل بالها . ولكن الاشتراكية الطوباوية السابقة للماركسية كانت عاجزة عن اعطاء أجوبة صحيحه .

وقد غدت الماركسية ـ اللينينية علماً حقيقياً عن المجتمع وتطوره

ب ـ المقدمات النظرية : اعتمد ماركس وانجلز على كل ما هو تقدمي في التراث الفكري العلمي العالمي أي أن الماركسية لم تنشأ من فراغ ولم تتجاهل المعارف التي كانت قائمة قبلها ، لقد اعتمدت على أرضية نظرية كانت قائمة

في ظل الرأسمالية ، هذه الارضية النظرية أسماها لينين مصادر الماركسية وهي ثلاثة :

١ ـ الفلسفة الكلاسيكية الالمانية .

٢ ـ الاقتصاد السياسي الانجليزي .

٣ ـ الاشتراكية الفرنسية .

من الأهمية بمكان ، كذلك ، الاشارة الى ثلاثة اكتشافات علمية عظيمة أثرت في ظهور الماركسية وهذه الاكتشافات هي : اكتشاف الخلية ، أكتشاف قانون حفظ وتحول الطاقة ومذهب العالم الانجليزي تشارلز داروين المعروض في كتابة « النشوء والارتقاء » وخاصة اكتشافة قانون الانتخاب الطبيعي وقد نبهت هذه الاكتشافات العظيمة عقول الناس الى الديالكتيك في الطبيعة ، التطور في النباتات والحيوانات ، والتحول في اشكال الطاقة المختلفة ، حيث كانت النظرة الى الطبيعة السائدة قبل ذلك هي نظرة جامدة ميكانيكية . الاشياء والظواهر هكذا وجدت منذ البداية ولا تتغير .

درس ماركس وانجلز ، دراسة انتقادية ، منجزات الفلسفة الكلاسيكية الألمانية والاقتصاد السياسي الانجليزي والاشتراكية الفرنسية . وعلى ضوء هذه الدراسة النقدية والبحث العلمي ظهرت الماركسية بمكوناتها الثلاث .

مكونات الماركسية :

١ ـ الفلسفة المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية .

٢ ـ الاقتصاد السياسي .

٣ ـ الشيوعية العلمية .

ان مكونات الماركسية الثلاثة مترابطة فيما بينها وسنقوم بعرض هذه المكونات على حدة بهدف دراستها وفهمها وتمثلها لتكون دليلاً في الممارسة وفي

الختام سنتحدث عن اللينينية وما قدمه لينين من منجزات للماركسية في الظروف الجديدة بحيث استحق ان يضاف اسمه بجانب ماركس لتحمل هذه النظرية العظيمة اسميهما .

١ - الفلسفة المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية

ماهي الفلسفة ؟ : انها علم القوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير البشري(*) ، كل علم من العلوم له قوانين يدرسها ، وتختلف قوانين الفلسفة عن قوانين علم الفيزياء أو الميكانيك أو الاقتصاد أن قوانين الفلسفة تدرس وتفعل فعلها في كل مجالات الواقع : الطبيعة والمجتمع والتفكير البشري بينما كل علم من العلوم الاخرى تدرس في جانب معين من الواقع .

لم يأت ماركس وانجلز بالمادية . فقد كانت ، كنظره الى العالم ، موجودة قبلهما وهي موجودة في الفلسفة اليونانية القديمة وغيرها ، غير انهما طورا المادية ورفعاها الى أعلى ، أي ينظرا نظرة مادية الى الطبيعة فقط ، بل وإلى المجتمع .

ماهي المادية ؟ : هي اتجاه فلسفي ينطلق من أن العالم مادي وانه يوجد بصورة مستقلة موضوعية خارج الوعي وبصورة مستقلة عنه ، وإن المادة هي الاولية ، لم يخلقها احد ، وتوجد منذ الأزل ، وإن الوعي ثانوي . هو خاصية للمادة المفكرة « الدماغ البشري » ، وإنه يمكن معرفة العالم .

أمثلة على النظرة المادية الى العالم :

الشجرة موجودة اولا ثم جاءت فكرتي عن الشجرة بعد ذلك ، البترول كان موجوداً في باطن الارض ثم تعرف عليه الناس بعد الممارسة والاكتشاف ،

(*) كلمة فلسفة بالأصل يونانية (فيلوسوفيا) أي حب الحكمة. والتعريف الذي نقدمه للفلسفة آنفاً هو من المنظور الماركسي اللينيني.

الطبيعة غير الحية موجودة قبل الطبيعة الحية وقبل الانسان الذي نجد الوعي عنده وهذا يدل إن المادة اسبق من الوعي .

ماهي المثالية :

تسمية عامة للمذاهب الفلسفية التي تزعم أن الروح ، الوعي ، التفكير ، النفسي ، هو الأولي وإن المادة ، الطبيعة ، الفيزيائي ، هو الثانوي ، هو منتوج .

أمثلة على النظرة المثالية الى العالم: العالم خلقته قوة غيبية ، فكرة مطلقة ، أو الله ، أشياء العالم صنعتها أحاسيس الانسان ، الانتصار صنعته ارادة الملك ، لايمكن معرفة العالم أو تغييره لانه توجد قوة غيبية عليا تسيره وتحركه وهي التي تحدد مصائر كل شيء . « المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين » أي أن النظرة المثالية تعتبره المادة انعكاس للوعى ، وان الافكار والمشاعر والرغبات هي الاولية وان الطبيعة والاشياء المادية هي ثانوية ناتجه عن الوعي .

كان الالماني لودفيغ فيورباخ فيلسوفاً مادياً بارزاً تأثر ماركس وانجلز به وقدراه تقديراً عالياً إلا أن فلسفته قد احتوت على ثغرات تصدى لها ماركس وانجلز بطريقة علمية .

لقد ذكر فيورباخ ان المادة اسبق من الوعي وحارب الافكار الغيبية الدينية ، إلا أن ماديته والمادية التي كانت قائمة آنذاك بشكل عام كانت مادية ميكانيكة جامدة ، غير ديالتيكية ، مثلاً كانت تنظر الى المجموعة الشمسية والى الطبيعة بانها وجدت هكذا وستبقى كذلك دون تغيير ، علماً انه بعد ذلك تم اكتشاف كوكب آخر في المجموعة الشمسية لم يكن معروفاً من قبل الناس آنذاك ، أي إن المادة السابقة لم تنظر الى الحركة في الطبيعة ، وان نظرتنا إليها يمكن أن تتغير وتتطور على ضوء الممارسة والاكتشاف ، كذلك اعتبر فيورباخ

ان الناس ترافقهم اخلاق ثابته منذ نشأتهم ولاتتغير ، وهذه نظرة مثالية وجامدة .

ان وجهات نظر ماركس وانجلز المادية معروضة باكثر من الوضوح في مؤلفي انجلز: لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية و« أنتي دوهرينغ » (ضد دوهرنغ) . ويقول لينين عن هذين الكتابين انهما « على غرار البيان الشيوعي » من عداد الكتب التي يجب ان تكون دائماً بين ايدي كل عامل واع(*) » .

طوح (أي رمي بعيداً) فيورباخ بمذهب هيجل ، بايجابياته وسلبياته ، لكن ماركس وانجلز لم يقفا هذا الموقف العدمي من هيجل ، بل درسا مذهبه وأخذ اثمن مافيه ، اي فكرة الديالتيك ، فكرة التطور باكمل مظاهرها واشدها عمقاً ، كل شيء في حركة ، في تطور ، كل شيء يفنى ، يمر .

اذا كانت الثغرة البارزة في مادية القرن الثامن عشر ومادية فيورباخ هي أنها كانت ميكانيكية فان الثغرة ديالتيك هيجل انه كان مثالياً لاينطلق من المفهوم المادي بل من الفكرة المطلقة وهذا يلتقي ويؤدي الى الغيبية .

لقد وضعه على قدمية بعد ان كان واقفاً على رأسه . أي ليست الفكرة هي التي تتطور أولاً بالأساس ، ومن ثم المادة ، بل بالعكس ، المادة ، الواقع المادي الحياة المادية هي التي تتطور أولاً ،

تحدث فيها الحركة والتغيير والتطور وبعدها ينعكس ذلك في الفكر ، في الحياة الروحية للناس . أي أن المادة أوليه والوعي ثانوي وهذا لا يعني أن الوعي سلبي ، جامد ، بلا تأثير ، بل إنه يتمتع بالفعالية والنشاط والتأثير

(*) لينين ، مصادر الماركسية الثلاث وأقسامها المكونة ، المختارات ، المجلد بالعربية ، دار التقدم ص ٣٤ .

الكبير في المجتمع الانساني

على يد ماركس وانجلز صارت المادية ديالتيكية والديالتيك مادي ومن هنا نشأت المادية الدياليتكية ، وهي المادة العلمية المنسجمة الى النهاية . مادية تعتمد على العلوم الخاصة وتساعدها هذه العلوم باعطائها المنهجية ، كما أن المادية الجدلية مادية خلاقة تواكب الجديد وتغتني بتجربة الحياة .

ضمن المادية الجدلية يوجد ثلاثة قوانين تسمى : **قوانين الديالتيك المادي وهي** :

١ ـ قانون وحدة وصراع الأضداد .

٢ ـ قانون التغيرات الكمية تؤدي الى تغيرات نوعية .

٣ ـ قانون نفي النفي .

أما مبادىء الديالكتيك : فنذكر منها المبادىء الاربعة التالية :

١ ـ مبدأ كلية الارتباط

٢ ـ مبدأ كلية التطور

٣ ـ مبدأ النظرة الموضوعية إلى العمليات والاشياء

٤ ـ مبدأ التحليل الواقعي التاريخي

ويوجد ايضاً **مقولات فلسفية في المادية الجدلية** نذكر منها :

١ ـ الحركة والمكان والزمان

٢ ـ السبب والنتيجة

٣ ـ المحتوى والشكل

٤ ـ الجوهر والمظهر

٥ ـ الضرورة والصدفة

٦ ـ الامكانية والواقع

عمق ماركس المادية الفلسفية وطورها ورفعها الى مستوى أعلى ، أي

انه لم يطبقها على الطبيعة بل وعلى المجتمع والحركة الاجتماعية التي هي أعلى شكل لحركة المادة وهنا نشأت المادية التاريخية .

يقول لينين عن مادية ماركس التاريخية : **« ان مادية ماركي التاريخية كانت أكبر انتصاراً أحرزه الفكر العلمي [1] »**

حارب ماركس النظرات المثالية الى المجتمع التي كانت تعتبر أن تطور المجتمع يعتمد على قوى غيبية « الله » أو الشخصيات العظيمة كالملوك « أو رغبات الافراد . . »

قبل ماركس كانت النظرت الى التاريخ والسياسة مفعمة بالبلبله والاعتباط ومأثره (إسهام ، إنجاز) ماركس الكبرى هنا أنه قدم المفهوم المادي للتاريخ .

تعريف المفهوم المادي للتاريخ : نظرة مادية الى المجتمع الانساني تقول بان ما يحدد تطوره هو الانتاج المادي الاجتماعي وليس رغبات وافكار الافراد ، وإن مختلف الأراء والمذاهب الفلسفية ، والدينية والسياسية والحقوقية والاخلاقية والجمالية والعلمية ، وكذلك المؤسسات التي ترتبط بها تقوم كبناء فوقي لبناء تحتي هو القاعدة الاقتصادية أو علاقات الانتاج .

وعلى اساس الفهم المادي للتاريخ بين ماركس كيف تنبثق ، تولد ، تشكيله اقتصادية أجتماعية من تشكيله أخرى على أساس نمو القوى المنتجة مثلاً كيف تولد الرأسمالية من الأقطاعية

التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية : يوجد في التاريخ البشري التشكيلات التالية :

١ ـ التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المشاعية البدائية

٢ ـ العبودية

---

(1) **لينين : مصادر الماركسية الثلاث.**

٣ - الاقطاعية

٤ - الرأسمالية

٥ - الشيوعية (لها طوران الاشتراكية والشيوعية)

إن مادية ماركس مادية شاملة مكتملة يصفها لينين قائلاً : « ان فلسفة ماركس هي مادية فلسفية مكتملة ، اعطت الانسانية ، والطبقة العاملة بخاصة ، ادوات عظيمة للمعرفة[1] »

٢ - الاقتصاد السياسي :

يشكل الاقتصاد السياسي جزءاً مكوناً من النظرية الماركسية - اللينينية إلى جانب الفلسفة والشيوعية العلمية ويشكل الجانب الاقتصادي من هذه النظرية .

وكأي علم من العلوم فان للاقتصاد السياسي موضوعاً للبحث ووسائل ومناهج تخصّه هو دون سواه ، وله قوانينه ومقولاته الملازمة والخاصة ، وتعتبر المادية الجدلية (الديالكتيك) والتاريخية الاساس المنهجي لكافة العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصادي والسياسي والذي يعتبر هو بدوره الاساس المنهجي للعلوم الاقتصادية الفرعية والخاصة .

الاقتصاد السياسي علم يدرس علاقات الانتاج ، وبما ان علاقات الانتاج هي ذات طابع موضوعي أي تعمل بمعزل عن رغبة الانسان وارادته مستقله عنه وبما ان لعلاقات الانتاج طابع اجتماعي بالضرورة فان الاقتصاد السياسي بالتالي علم يدرس العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع في سياق الانتاج للخيرات المادية وتوزيعها واستهلاكها .

وحيث يستحيل انتاج الخيرات المادية وتوزيعها واستهلاكها بدون شكل معين من الملكية لوسائل الانتاج وحيث أن التوزيع والاستهلاك تابعين للانتاج وناتجين عنه بالضرورة فان شكل الملكية على ضوء ذلك ، أى شكل تملك

(١) نفس المصدر.

وسائل الانتاج هو العنصر الاكثر أهمية في علاقات الانتاج التي تقوم في أي مجتمع من المجتمعات وعليها تعتمد (على علاقات الملكية) وتتوقف علاقات التوزيع والاستهلاك .

ارتباطاً بذلك فان الاقتصاد السياسي يدرس القوانين الاقتصادية التي تحكم بالانتاج والتوزيع والاستهلاك في ظل شكل معين من التملك لوسائل الانتاج وحيث أن القوانين الاقتصادية لها طابع شامل وجزئي وخاص ، أي أن بعضها يسري على كافة المجتمعات وبعضها يسري على بعض المجتمعات وبعضها الاخر لا يسري إلا على مجتمع معين(*) ، فإن الاقتصاد السياسي بالتالي هو علم يدرس تطور علاقات الانتاج والقوانين الاقتصادية الملازمة لهذه العلاقات في مختلف مراحل تطور المجتمع البشري .

بدأ ماركس بدارسته النظام الرأسمالي وكشفه عن جوهر العلاقات السائدة فيه من خلال دراسته للبضاعة بما فيها قوة عمل الانسان حيث تصبح معروفة للبيع والشراء كأي بضاعة أخرى .

واوضح ماركس ان قيمة البضاعة انما تتحدد بمقدار العمل الضروري اجتماعياً المبذول في انتاجها وبين ان الفرق الجوهري بين قيمة أي بضاعة وقيمة قوة العمل كبضاعة انما هو سر عملية الاستغلال القائمة في المجتمع الرأسمال ، حيث أن قوة العمل تنتج من خلالها استخدامها قيمة أكبر من قيمتها هي ، على اعتبار ان قيمة قوة العمل انما هي مجموع وسائل العيش الضرورية لحياة العامل في ظل متنوسط معين من مستوى المعيشة في مجتمع معين . وبذلك يكون ماركس قد كشف على جوهر عملية الاستغلال في المجتمع الراسمالي وكشف سر هذه العملية ، لأن الرأس مالي يدفع لصاحب قةوة العمل قيمة البضاعة التي تنتج فن استخدام قوة العمل ودمجها والتحامها بالآلة أكبر من قيمة مايدفعه الرأسمالي للعامل لقاء قوة عمله وهذا الفرق بين ما يدفعه الرأسمالي وبين مقدار قيمة البضاعة المنتجة بعمل هو بالضبط ما

يستحوذ عليه الرأسمالي ويهتم به ويعمل على امتصاص الحد الاقصى منه وقد أطلق على قيمة هذا الفرق القيمة الزائدة . واكتشف ماركس بذلك القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية والذي هو **قانون انتاج القيمة الزائدة والاستحواذ عليها بأقصى درجة ممكنة من قبل فئة قليلة وحفنه من الرأسماليين المالكين لوسائل الانتاج . وقد وصف لينين قانون القيمة الزائدة وانتاجها والاستحواذ عليها بأنه حجر الزاوية في نظرية ماركس الاقتصادية .**

كما كشف ماركس جوهر الرأسمال وأوضح ان الرأسمال ليس مجموعة وسائل الانتاج المتوفرة بقدر ما هو علاقة اجتماعية ، ذلك لأن وسائل الانتاج لا تصبح رأسمالا إلا حينما يكون هناك شكلاً خاصاً لتملكها يقضي ويفرض بالتالي وجود أناس مالكين لهذه الوسائل واناس محرومين منها وحيث تتم عملية الانتاج والتوزيع والاستهلاك ارتباطاً ووفقاً بهذه العلاقة بالذات ، علاقة تملك عمل الغير والاستحواذ على نتائجه . ومما يدل على صحة التعريف الماركسي لرأس المال (أي اعتباره علاقة وليس وسائل انتاج) هو وجود وسائل الانتاج والحياة الاجتماعية نفسها ولم تتحول الى رأسمال إلا في ظل شكل معين من تملكها والسيطرة عليها والتحكم بها ، من هنا فان الرأسمال هو القيمة التي تحدد بالقيمة الزائدة عن طريق الاستحواذ على جزء من عمل العمال الاجراء وحيث انه لايمكن وجود هذه العلاقة بدون الشكل الرأسمالي للتملك ، أي الشكل الخاص فان الرأسمال بالتالي انما يعبر عن هذه العلاقة بالذات وقيمته انما تتحدد بهذه العلاقة بالذات .

وأوضح ماركس أن يوم العمل ينقسم الى عمل ضروري وعمل اضافي وأكد حرص الرأسماليين في إطالة الجزء الاضافي من يوم العمل وكشف بالتالي عن وسائل زيادة كتلة ومعدل القيمة الزائدة سواء بشكلها المطلق ـ من خلال اطالة يوم العمل ـ أو شكلها النسبي ـ من خلال تقصير وقت العمل الضروري بدون زيادة أو إطالة يوم العمل .

كما أوضح ماركس إلى لجوء الرأسماليين لاساليب ووسائل أخرى لزيادة الاستغلال وخاصة استخدام عمل النساء والاطفال .

من الواضح كلما استطاع الرأسماليون زيادة الاستغلال وبشتى الوسائل والاساليب كلما زادت ارباحهم وبالمقابل كلما كانت الطبقة العاملة متبلورة ومنظمة ومسّيسة كلما كانت قادرة على الدفاع عن مصالحها ورفع مستوى حياتها والنضال ضد بؤسها وشقائها ، من هنا يكتسب التنظيم النقابي للطبقة العاملة والنضال المطلبي أهمية كبيرة وبمعنى أخر فان الشكل الاقتصادي للصراع الطبقي انما يتسم ويضطلع بدور كبير في الدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم . ولكن هل يستطيع هذا الشكل (الشكل الاقتصدادي) إن يلغي الاستغلال ويقضي عليه؟ .

الجواب لا . لأنه مهما ناضلت الطبقة العاملة ودافعت عن حقوقها وحققت من مكاسب وحسنت من مستوى معيشتها وقللت من عملية الاستغلال التي تتعرض لها فان الاستغلال يبقى قائماً وعلاقة الاستغلال تبقى قائمة فالرأسمالي يستحوذ على عمل الاخرين والعامل يظل عاملاً مضطراً من أجل البقاء لبيع قوة عمله ، من هنا فان النضال الاقتصادي لايطال جوهر العلاقة القائمة وعليه فإن الشكل الذي يطال اساس عملية الاستغلال وجوهرها انما هو الشك السياسي للصراع والذي يطال سلطة الرأسماليين ويعمل على القضاء عليها واقامة سلطة الطبقة العاملة وحيث تكون ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية وليس حكراً على حفنه من الرأسماليين .

كما كشف ماركس عن قانون التراكم الرأسمالي (أي اعادة الانتاج) وأوضح أن هذا القانون من الرأسمال يقضي بازدياد ذلك الجزء من الرأسمال المخصص لشراء وسائل الانتاأج على حساب الجزء المخصص لشراء وسائل عالانتاج على حساب الجزء المخصص لشراء قوة العمل ـ حيث يسمى الجزء الأول بالرسال الثابت . والجزء الثاني بالمتغير ـ مما يؤدي إلى ظهور وازدياد البطالة

بالضرورة وتشكيل الجيش الاحتياطي من العاطلين عن العمل يظهر هذا الجيش في السوق بشكل مطلق وموسمي ولكنه لعى كل حال شكلاً ضرورياً يستخدمه الرأسماليون لتخفيض الاجور وزيادة الاستغلال. وتشير الوقائع الموجودة في العالم الرأسمالي حالياً عى صحة هذا القانون ونفاذ مفعوله.

لقد درس ماركس في المجلد الأول لرأس المال عملية انتاج الرأسمال والقيمة الزائدة ودرس في المجلد الثاني تداول الرأسمال وحركته ودرس في المجلد الثالث توزيعه على مختلف فئات البرجوازية وكما يظهر بالملموس ويتجلى في الواقع على سطح المجتمع الرأسمالي. أي درس الأشكال المختلفة لتجلي القيمة الزائدة كما هي موزعة على ربح الرأسمال الصناعي والتجاري والفائدة المؤوية والريع العقاري وأوضح آليّة الحصول على هذه الأشكال والعلاقة التي تربطها مؤكداً ومبيناً أساسها الوحيد ومصدرها الواحد إلا وهو القيمة الزائدة الناتجة عن استغلال قيمة عمل العامل. أي أن ماركس قد كشف عن أن الطبقة العاملة هي التي تخلق الجزء الأكبر من الدخل الوطني وهي التي تنتج الخيرات المادية للمجتمع وهي التي تبني حضارته وثقافته (لأن كل الحضارة والثقافة في النهاية تأتي نتيجة لانتاج الخيرات المادية) ومع ذلك فإنها محرومة إلا من تلك الوسائل التي تعتاش بها لكي تجدد قوة عملها وتستخدم لصالح البرجوازية من جديد.

وهكذا فقد بين ماركس أن التناقض الأساسي للرأسمالية انما هو التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص لتملك ثمار العمل والانتاج وهذا التناقض بالذات هو التناقض الذي يفضي إلى كافة التناقضات الاخرى وخصوصاً الأزمات الاقتصادية. ان الأزمات بقدر ما تؤدي إلى حرمان الطبقة العاملة وزيادة بؤسها فإنها تؤدي بالمقابل إلى زيادة وعيها مما يؤدي إلى عملية الاستقطاب الطبقي في المجتمع ومما يؤثر ايجابياً على مستوى وعي وتنظيم

صفوف الطبقة العاملة وادراكها للسبل الكفيلة بالقضاء على النظام الرأسمالي.

وقد طور لينين تعاليم ماركس في الظروف الجديدة واكتشف لينين أنه بناء على التطور المتفاوت للبلدان الرأسمالية اقتصادياً وسياسياً فقد أصبحت امكانية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد أو عدة بلدان وليس بالضرورة أن يكون هذا البلد الأكثر تطوراً وتقدماً متوفرة ومطورحة على جدول أعمال أحزاب الطبقة العاملة.

وجاء هذا الاكتشاف في سياق الدراسة والبحث العلمي المعمق لواقع الاقتصاد والرأسمالي مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وقد بين لينين أن الرأسمالية تتحول إلى امبريالية وكشف عن جوهر وأسباب وآلية هذا التحول والنتائج المرتبة عليه.

ففي مؤلفه العبقري «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» بين لينين وأثبت بالاستناد إلى الحقائق والأرقام والمعطيات كيف أن المزاحمة وعند درجة معينة من التطور تقضي إلى الاحتكار وأن الاحتكار لايلغي المزاحمة بل يعمقها ولكن بأشكال جديدة وأوضح أن الصراع بين الاحتكارات يؤدي إلى الصراع على مناطق النفوذ والمواد الخام والطرق التجارية مما يؤدي بالتالي إلى تقاسم العالم واعادة تقاسمه اقتصادياً وجغرافياً بين الاحتكارات الدولية وبني البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة. وأوضح لينين أن عملية التركيز للانتاج ورأسمال التي تنتج عن المزاحمة وتؤدي إلى نشوء الاحتكارات وسيطرتها وصيرورتها إلى ظاهرة سائدة تؤدي عند درجة معينة من التطور إلى اندماج الرأسمال الصناعي مع الرأسمال المصرفي وظهور ما يسمى بالرأسمال المالي.

كما أكد لينين أن تصدير رأس المال يصبح السمة السائدة في العلاقات الاقتصادية الخارجية بدلاً من تصدير البضائع دون أن يعني تصدير رأس المال وفق أو تقليص تصدير البضائع وأكد لينين أن الرأس المال المالي يصبح مسيطر

اقتصادياً وكتعبير عن هذه السيطرة وكتجلي لها على الصعيد السياسي تظهر الطغمة المالية المسيطرة سياسياً.

وأكد لينين أن الامبريالية انما تعمق من كافة تناقضات المجتمع الرأسمالي. بين الاحتكارات وبين المشاريع الغير احتكارية، بين احتكارات البلدان المختلفة، بين الاحتكارات الدولية وشعوب المستعمرات مما يمهد لتبلور عناصر الثورة الاشتراكية على الصعيد الذاتي وعلى الصعيد الموضوعي ويمهد لانتصارها. ولذلك وصف لينين المرحلة الامبريالية بأنها عشية الثورة الاشتراكية. وجاء هذا الوصف وهذا التحديد كنتيجة لدراسة واقع الامبريالية والتناقضات التي تولدها وحدد مكانتها التاريخية على ضوء ذلك بأنها امبريالية طفيلية، ومتعفنة ومحتضرة وكشف عن بداية أزمتها العامة وأوضح أنها أزمة شاملة، مستعصية دائمة، وفي كافة المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية. وطور لينين تعاليم ماركس بصدد الاقتصاد السياسي الماركسي للاشتراكية وكشف عن القوانين التي تحكم الاقتصاد الاشتراكي وصاغ لينين برنامج الثورة الاشتراكية في المراحل المختلفة لتطور الثورة الاشتراكية في روسيا ابان مرحلة التدخل الاجنبي والحرب الأهلية ثم السياسة الاقتصادية الجديدة في كافة المجالات.

هذا وتطور الاقتصاد السياسي لاحقاً من قبل الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية وخاصة الحزب الشيوعي السوفييتي، في المراحل المختلفة اللاحقة.

٣ ـ الشيوعية العلمية:

تعريف الشيوعية العلمية: هي علم القوانين الاجتماعية السياسية العامة والطرق والأشكال والوسائل لتحويل النظام الاستغلالي تحويلاً اشتراكياً، وهي علم الصراع الطبقي للبروليتاريا والثورة الاشتراكية والقوانين

الاجتماعية السياسية لبناء الاشتراكية والشيوعية وللعملية الثورية العالمية ككل.

ان الاشتراكية التي كانت قائمة قبل ماركس وانجلز وخاصة الاشتراكية الفرنسية، هي اشتراكية بدائية، طوبوية (خيالية).

أما الجديد الذي أتى به ماركس وانجلز، وطوره لينين، فهو شيء مختلف نوعياً: انه الاشتراكية العلمية أو (الشيوعية العلمية). وهكذا تحولت الاشتراكية، على يد ماركس وانجلز، من أفكار خيالية طوبوية إلى علم فكيف تم ذلك.

يقول لينين: «عندما دل النظام الاقطاعي، ورأى المجتمع الرأسمالي «الحر» النور، تبين فوراً أن هذه الحرية تعني نظاماً جديداً لاضطهاد الشغيلة واستثمارهم»(*)

اذن ان الجماهير الشعبية التي عانت من الظلم والاستغلال من جانب النظام الاقطاعي والتي توسمت خيراً من قيام الثورة البرجوازية وانتصارها على الاقطاعية قد صدمت بالواقع الجديد. فقد استمر الاستغلال والاضطهاد وان اختلف الشكل، ذهبت طبقة مستغلة (بكسر الغين) وجاءت طبقة اخرى تمارس الاستغلال وهي البرجوازية. والحرية في النظام الجديد الرأسمالي هي حرية طبقة معينة هي الطبقة المسيطرة (البرجوازية) وليس حرية للمجتمع ككل.

لقد تم انتقاد الاستغلال وجشع البرجوازية والبؤس الذي يعاني منه العمال وكانت الاشتراكية الطوبوية ممن قاموا بهذا الانتقاد.

(*) لينين، مصادر الماركسية الثلاثة

(*) من ممثلي الاشتراكية الطوبوية: الفرنسيسان سان سيمون وشارل فوربيه والانجليزي روبرت اوين.

تعريف الاشتراكية الطوبوية: هي أفكار البدائية، الخيالية، الساذجة التي انتقدت المجتمع الرأسمالي، شجبت الاستغلال ولعنته وحلمت بمجتمع اشتراكي تعمه السعادة وينتفي فيه الاستغلال ولكنها لم تبين بطريقة علمية كيفية القضاء على الاستغلال والوصول إلى المجتمع الذي نحلم به مجتمع الاشتراكية والعدالة والمساواة.

كان الاشتراكيون الطوبويون يقفون إلى جانب العمال ويحلمون بمجتمع سعيد خال من الاستغلال، ولكن كيف؟ ومن هي القوة الاجتماعية، الطبقة التي ستقود إلى ذلك؟ هذا ما لم يجيبوا عليه. كما أن بعضهم كان يتوجه إلى الرأسماليين يخاطبون ضمائرهم ويطالبونهم بتخفيف الاستغلال وتقديم المساعدة للعمال.

لكن ليس بالمناشدة يزال الاستغلال!

كانت الاشتراكية الطوبوية عاجزة عن تفسير طبيعة العبودية المأجورة في ظل الرأسمالية وعاجزة عن اكتشاف قوانين تطور الرأسمالية وتحديد القوة الاجتماعية القادرة على أن تغدو خالقة المجتمع الجديد.

ومن عبقرية ماركس أنه طبق مذهب النضال الطبقي بصورة منسجمة إلى النهاية وان الصراع الطبقي هو القوة المحركة للتاريخ بالنسبة للمجتمعات الطبقية المتناحرة.

كان المفكرون البرجوازيون يقرون بالصراع الطبقي ضد الاقطاعية، البرجوازية ضد الاقطاع ولكنهم توقفوا عند ذلك ولم يقروا أن الصراع الطبقي يسري على المجتمع الرأسمالي أيضاً: صراع بين البرجوازية والبروليتاريا.

تعريف الطبقات: هي «جماعات كبيرة من الناس تختلف من حيث مكانها في نظام معين تاريخياً للانتاج الاجتماعي ومن حيث علاقتها (المثبتة والمصاغة بقوانين في الغالب) بوسائل الانتاج ومن حيث دورها في التنظيم

الاجتماعي للعمل، وبالتالي من حيث أساليب الحصول على حصة من الثروة الاجتماعية وأحجام تلك الحصة الموجودة في حوزتهم»(*).

تعريف الصراع الطبقي: عملية تعكس تصادم طبقات ذات مصالح متنافرة متعاكسة. ويشكل الصراع الطبقي المضمون الأساسي والقوة المحركة لتطور كل المجتمعات الطبقية المتناحرة يتمثل الصراع الطبقي في المجتمع العبودي بين طبقة الأسياد وطبقة العبيد وفي المجتمع الاقطاعي بين الاقطاعيين والفلاحين الاقنان وفي المجتمع الرأسمالي بين البرجوازية والبروليتاريا.

وفي الاشتراكية يوجد طبقتين أساسيتين هما الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين ولكن لايوجد بينهما صراع طبقي بسبب انعدام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاجتماعي حيث يسود بين هاتين الطبقتين التعاون والتعاضد.

لقد بينت الماركسية أن الدولة في المجتمع الرأسمالي هي دولة لمصلحة البرجوازية وان على البروليتاريا أن تتعلم كيف ترى خلف الخطابات والوعود والأقوال المصالح الطبقية التي تعبر عنها وتقف خلفها.

في حين حاول المفكرون البرجوازيون، الذين ينظّرون للرأسمالية التأكيد بأن النظام الرأسمالي سيبقى إلى الأبد جاءت الماركسية لتقول بأن هذا النظام مصيره إلى الزوال وان الذي سيقضي عليه هي طبقة البروليتاريا بقيادة حزبها عن طريق الثورة الاشتراكية، وان البروليتاريا ليست طبقة فقيرة، مسكينة تحتاج إلى العطف ومساعدة الأغنياء بل هي حفار قبور الرأسمالية.

* * *

ما هي اللينينية؟: هي ماركسية عصر الامبريالية والثورة البروليتارية. لقد عاش لينين وناضل في عصر بلغت فيه الرأسمالية طورها الأعلى: الامبريالية وأصبحت الثورة البروليتارية ليست حلماً أو مشروعاً للمستقبل

(*) لينين المبادرة الكبرى.

البعيد بل مهمة مباشرة.

بعد كارل ماركس وفريدريك انجلس كان هنالك العديد من الماركسيين فلماذا كان للينين هذا الموقع الهام بحيث أن ما أسهم به جعل اسمه يضاف إلى اسم ماركس وتحمل النظرية اسمه بحيث غدت: الماركسية اللينينية؟

إن الجواب على ذلك هو أن لينين كان الماركسي الوحيد الذي طور الماركسية ليس في جانب منها أو في بعض جوانبها بل في جميع مجالاتها.

كما أن لينين لم يكن منظراً فحسب، لم يكن نشاطه منحصراً في مجال البحث النظري بل كان قائداً سياسياً عظيماً أيضاً. لقد جمع في نشاطه النظرية والممارسة. كان مفكراً عظيماً وقائداً سياسياً عظيماً لحزب عظيم هو حزب البلاشفة وقائد أول ثورة اشتراكية ظافرة في التاريخ.

طور لينين الفلسفة الماركسية وخاصة في كتابه «المادية والمذهب النقدي التجريبي» فعمم أحدث انجازات الفكر العلمي آنذاك، وقدم تعريفاً دقيقاً للمادة من الناحية الفلسفية: «ان المادة مقولة فلسفية للاشارة إلى الواقع الموضوعي الذي يعطى للانسان في احساساته، والذي تستنسخه تصوره، تعكسه احساساتنا، وهو موجود بصورة مستقلة عنها»(*) كذلك طوّر لينين الديالكتيك المادي من كافة الجوانب بتطبيقه على مستجدات الحياة الاجتماعية.

وفي مجال الاقتصاد السياسي وضع لينين نظرية الامبريالية بوصفها المرحلة العليا والأخيرة في مسيرة الرأسمالية وخاصة في كتابه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، كما كتب لينين حول السياسة الاقتصادية الجديدة

(*) لينين، المختارات بالعربية، المجلد ٤، المادية والمذهب النقدي التجريبي، دار التقدم ١٩٧٨، ص ١٦١ - ١٦٢.

والتعاون وغير ذلك من القضايا الاقتصادية في ظل الاشتراكية وكذلك التخطيط الاقتصادي الاشتراكي.

تعريف الامبريالية: هي الرأسمالية الاحتكارية، المرحلة العليا والأخيرة نم الرأسمالية عشية الثورة الاشتراكية. الانتقال إلى الامبريالية تم في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠، والامبريالية حسب لينين هي «الرأسمالية في تلك المرحلة من التطور حيث تسود الاحتكارات والرأسمال المالي عندما اتخذ تصدير رأس المال أهمية كبيرة، وبدأ تقسيم العالم بين التروستات العالمية وتم الانتهاء من تقسيم كل مناطق الأرض بين أكبر البلدان الرأسمالية»(*)

وفي مجال الشيوعية العلمية طور لينين نظرية الثورة لاشتراكية في الظروف التاريخية الجديدة وامكان قيام الثورة الاشتراكية في بلد واحد أو أكثر وتبيان القوانين العامة لاتي تحكم عملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وقام لينين بتطبيق قضايا الثورة وأفكار انجلز حول فن الانتفاضة بابداع خلال ثورة اكتوبر.

كذلك كان للينين اسهامات عظيمة بصدد قضايا الحزب وبناء الحزب الثوري من طراز جديد حيث قام ببناء حزب ماركسي لينيني هو حزب البلاشفة، حزباً يختلف نوعياً عن أحزاب الاممية الثانية، ويقوم على أسس ماركسية، حزباً كفاحياً يتصدى لمهماته بجدارة ويقود البروليتاريا من أجل تحقيق أهدافها الطبقية.

لهذا كله استحق لينين بجدارة أن تحمل النظرية اسمه مع ماركس وتغدو الماركسية اللينينية لأنه طور الماركسية في كل جوانبها وعمل على تجسيدها في الواقع.

ان الماركسية اللينينية هي ثورة في الفكر البشري دليل عمل لتحويل

(*) قاموس الشيوعية العلمية، بالبلغارية، الدار الحزبية، صوفيا، ١٩٨١، ص ٨٠.

الطبيعة والمجتمع لمصلحة الانسان وهي لاتسري على بلدان دون بلدان اخرى بل انها شاملة وكونية .

كما أن الماركسية اللينينية ليس جامدة بل متطورة وخلاقة تواكب الحياة والواقع والمتشفات العلمية وحركة التقدم الاجتماعي وتغتني وتتطور على أيدي الأحزاب الشيوعية والمفكرين الماركسيين اللينيين الذين يعملون على حل المسائل المعقدة التي تطرحها الحياة ويستشرفون المستقبل حتى تسير البشرية نحو السعادة والرخاء، حتى تنتفي الحروب ويسود السلم على الأرض، بانعدام استغلال الانسان للانسان وانتصار الشيوعية .

* * *

الفهـــرس

* الفصل الرابع

* الفصل الخامس

منشورات الهدف